الانتفاضات والعدالة الجندرية
في العالم العربي

الطبعة العربية الأولى كانون الثاني ٢٠١٩
ISBN 978-6144-590-27-0

الانتفاضات والعدالة الجندرية في العالم العربي

أوراق عمل مؤتمر
الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية
بالتعاون مع
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأمركية في بيروت ٣ – ٥ آذار ٢٠١٧

تحرير

ابتسام العطيات

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

ترجم التقديم والخاتمة
والفصول الاول والرابع والسابع من الانكليزية الى العربية
الأستاذ مصطفى الجرف

فهرس المحتويات

تقديم ٧

السير الذاتية لكاتبات الارواق ١٥

المبحث الأول
الديمقراطية كمطلب نسوي عربي
ابتسام العطيات ١٩

المبحث الثاني
الحراك النسوي وواقع النساء في اطار الحراك الشعبي والعنف المسلَح في ليبيا
ابتسام القصبي ٣١

المبحث الثالث
حقوق المرأة في مهبّ الثورات العربية: التجربة التونسية
سلسبيل القليبي ٦٩

المبحث الرابع
الحركة النسائية في الجزائر: بين المأسسة والاستقلالية
فريال العلمي ٨٣

المبحث الخامس
لبنانيات ما بعد الإنتفاضات العربية
المناخ، الصورة، الموزاييك، الصواب السياسي، البؤس العاطفي
دلال البزري ٩٥

المبحث السادس
المرأة البحرينية ما بعد الانتفاضة
منى عبّاس فضل ١٠٣

المبحث السابع
«أخوات في الجهاد»
الوجه النسائي لتنظيم الدولة الإسلامية
داليا غانم يزبك ١٢٩

الخاتمة ١٦٣

تقديم

يمثل هذا الكتاب مجموعة من الأوراق التي قُدّمت في مؤتمر الانتفاضات والعدالة الجندرية في العالم العربي الذي نظمته الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الامريكية ببيروت في الفترة الواقعة بين ١٨ إلى ٢٠ نيسان من العام ٢٠١٧. هدف المؤتمر إلى التصدي لمسألتين رئيستين تتعلقان بتأثير انتفاضات الربيع العربي على أوضاع النساء في المنطقة العربية. المسألة الاولى تتعلق بواقع وضع النساء العربيات ومدى تمتعهن بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية بعد مرور ستة اعوام على الزخم التاريخي الذي حدث في العالم العربي بفعل الانتفاضات التي انطلقت منذ عام ٢٠١٠. اما المسألة الثانية فتدور حول آثار هذه الانتفاضات على التنظيم والحراك النسوي في المنطقة، وهل اثرت في شكل الحراك النسوي العربي ومضمونه وخطاباته؟

لمناقشة هذه المسائل، وللبحث في تأثير الانتفاضات العربية على قضايا ووضع النساء العربيات اجتمعت باحثات وناشطات من بلدان عربية مختلفة وقدَمن تقييمهن للتحولات السياسية التي حدثت في بلادهن المعنية. انقسمت الاوراق والمداخلات التي نوقشت في المؤتمر من حيث المضمون الى قسمين

رئيسين، تناول الأول دراسات حالة لبلدان عربية معينة هي: لبنان وليبيا وتونس والجزائر والبحرين ومصر وسوريا، قدم من خلالها تحليل لواقع الحال، ومناقشة لمجالات التحول والتغيير التي حدثت بفعل الانتفاضات. اما القسم الثاني فضم أوراقا ومداخلات (ثيميّة) تناول كل منها موضوعًا رئيسيًا وبحثا في الأشكال المستجدة من النشاط السياسي النسائي والنسوي في العالم العربي بما فيها انخراط النساء في جماعات عنيفة سياسيًا (كالدولة الإسلامية)، والنشاط الذي يستهدف الهويات الجنسية المهمشة، اذ تم تسليط الضوء في المؤتمر على منظمة حماية لبنانية للمثليين «حلم» المعنية بقضايا الاشخاص الذين لا يتبعون المعايير الاجتماعية فيما يخص جنسانيتهم، ميولهم الجنسية (مثليات، مثليون جنسيا وثنائيي الجنس) وهويات النوع الاجتماعي (قضايا المتحولون جنسيا). وقد اظهر التحليل المقدم ودراسة الحالات وجود تغيرات إيجابية وإنجازات بالإضافة إلى وجود عقبات وتحديات تواجه النساء بينما تناضل المنطقة للوصول إلى الاستقرار وإنهاء الاضطراب الذي تحول عنيفا في بعض الحالات.

بالطبع لم يكن بالامكان تضمين هذا المؤلف كافة الاوراق والمداخلات التي تضمنها المؤتمر. فممثلة مصر لم تستطع السفر الى لبنان بسبب منعها من السفر من قبل السلطات المصرية مما اضاف الى قائمة القضايا الجندرية التي ناقشها المؤتمر حرية التنظيم والتعبير عن الرأي، تلك الحقوق التي باتت في وضع مصر بعد الانقلاب العسكري عام ٢٠١٣ اهم مشاكل الناشطات المصريات. والحال كذلك بالنسبة للمشاركات من سوريا واليمن، فحرية الانتقال بسبب واقع اللجوء السياسي للعديد من ناشطات وناشطي سوريا واليمن المقيمين في اوروبا وتعقيد مسألة دخولهم الى لبنان وحدود حرية التعبير الامن عن الرأي حددت المشاركة السورية واليمنية في المؤتمر. وبرغم هذه التحديات، نأمل من خلال الاوراق التي ضمنَاها هذا المؤلف ان نمنح القارئة والقاريء فرصة للتعرف على اهم التحولات التي حصلت في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠ وتأثير هذه التحولات على النساء والنشاط النسوي.

يناقش الكتاب اولا حالة وحراك النساء في البلدان التي عانت من انتقال عنيف ومرت بشكل ما من أشكال الحرب الأهلية. هذه الحالات تتضمن ليبيا. اذ تستعرض **ابتسام القصبي** مختلف التحولات التي مرت بها ليبيا

منذ الاستقلال، وتسلط الضوء على التقلبات في وضع النساء منذ استقلال ليبيا، وتناقش اهم الإنجازات الرئيسية لحراك النساء على مدار تاريخ ليبيا. تتمحور مقولتها الرئيسية في أن الحركة النسوية في ليبيا تشهد الآن نهضة من حيث قدرتها على العمل باستقلالية عن الدولة التي تولت ملف النساء عبر العقود التالية للاستقلال. ولكن هذا العائد المهم على الحراك النسوي المستقل لا يمكن النظر إليه دون فهم المكون الاجتماعي الطبقي الذي تتحدر منه ناشطات الحركة الراهنة. فالتعليم والطبقة الاجتماعية الوسطى هي من أهم الخصائص التي تصف ناشطات ليبيا اليوم. وينعكس ذلك بالضرورة على القضايا التي يطرحنها ويناضلن من اجلها. الملفت بالنظر الى تحليل القصبي هو ان قضية تمثيل النساء خارج حدود الطبقة والتعليم والعمر تكاد تكون قضية عامة تتكرر في كل بلد عربي. فسؤال من تمثل الحركات النسوية العربية؟ وكيف يؤثر الوضع الطبقي والعمري والتعليمي على تعريف قضايا النساء المثارة في المجال العام العربي؟ اسئلة توجه احيانا بشكل مشروع يهدف الى تقديم نقد بنّاء للحركة، واحيانا اخرى يتم اللجوء الى هذه الجدل لتهديد مشروعية الحركات النسوية العربية والتشكيك في عدالة مشروعها التحرري.

حالة البحرين التي تقدمها **منى الفاضل** هي أيضًا حالة أخرى تؤكد انه ما يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله من أجل تحسين واقع المرأة. فقد أخذت الانتفاضة البحرانية منحى طائفيًا، مقدّمة المكانة والحقوق الدينية-الإثنية على تلك الخاصة بالنساء. ولكن الناشطات البحرانيات، على الرغم من ذلك، ناضلن من أجل دفع حقوق النساء إلى المقدمة وسط رد فعل قوي من الحكومة تجاه الانتفاضة، لم يميز رد الفعل هذا –حسب الفاضل– بين مطالب نسوية واخرى سياسية اثنودينية. المهم في تحليل الفاضل هو مسألة تقاطع الهويات، فقضايا النساء لا تحدث في فراغ بل تتقاطع مع جلَ القضايا الاخرى الناجمة عن المواقع المختلفة التي تحتلها النساء وعن الهويات المترتبة عن شغل هذه المواقع، مما يسلط الضوء على تنوع قضايا النساء في المنطقة العربية وفي الدولة الواحدة تبعا لتباين الهويات المتقاطعة مع نوعهن الاجتماعي. وبهذا تعود قضية التمثيل (من يمثل النساء، وكيف يتم تمثيلهن) للظهور مرة اخرى كقضية مركزية

لأي تحليل يتناول النساء العربيات ويجعل من اي تعميم حول واقعهن معرضا وبشكل دائم للخطأ.

المجموعة الثانية من دراسة الحالة ركزت على النشاط النسوي وعلى حالة النساء في البلدان التي مرت بتجربة تغيير نظام سلمية. ونعرف سلمية التحول هنا بأنه ذلك الحاصل عن تحول سياسي نتيجة الانتفاضات ولم يتحول الى حرب اهلية. ضمنًا هذا المؤلف حالة تونس التي وّثقت ودرست من قبل **سلسبيل القليبي**. إذ تقر القليبي بأن التغييرات الدستورية والحقوقية التي أدخلت بعد الانتفاضة قد قدمت بالفعل حصانات لحقوق النساء ووعودًا بتقدم أبعد، ولكن عمل الحركة النسوية ما زال بعيدًا عن أن يكون قد تم إنجازه. يلحظ في هذا الفصل تركيزعلى قضايا تتعلق بجنسانية المرأة واظهارا لمركزية «حقوق الجسد» للحراك النسوي في تونس وهي القضايا التي ما تزال في حاجة إلى معارك جدية ومضنية. تركيز القليبي على المنظومة الحقوقية والقانونية للنساء في تونس يعيد النقاش في المنطقة العربية الى العدالة القانونية ومركزية حكم القانون لأي تحول ديمقراطي جاد في المنطقة. فقضايا الاحوال الشخصية والحماية من العنف، وحقوق العمل والامومة لم تبارح مكانها كألويات للنضال النسوي ليس فقط في تونس وانما في دول اخرى ايضا كألاردن والمغرب ولبنان ومصر.

وتتحرّى المجموعة الثالثة من الدراسات في هذا المؤلف النشاط النسوي وحالة المرأة في البلدان التي لم تشهد تغييرًا في النظام وتتضمن حالتي الجزائر ولبنان. فتناقش **فريال العلمي**، الباحثة في علم الإجتماع، الحقوق الدستورية والتشريعية الرئيسية في الجزائر والتغييرات التي أدخلت عليها من أجل تطوير وضع النساء بشكل أكبر. تجادل العلمي بإن معركة الناشطات النسويات ما زالت بعيدة عن النهاية، اذ ما زالت هناك حاجة لوجود عدد اكبر من التغييرات الدستورية والتشريعية من أجل أن تتغلب المساواة بين الرجال والنساء. القضية المهمة التي تتناولها العلمي هي حماية الانجازات المتحققة على مدى التاريخ وكنتيجة للنضال المضن للناشطات الجزائريات. وتضيء العلمي هنا على اهمية الدستور وتؤكد على ان الدساتير بالاضافة الى القوانين هي ايضا ساحة مهمة للنضال النسوي لابد من العمل على تضمينها نصوصا تمكن من

حماية العدالة الجندرية، بالاضافة الى تخليصها من نصوص اخرى فضفاضة قد يهدد وجودها وعدم وضوحها الانجازات المتحققة.

اما **دلال البزري**، المختصة في علم الاجتماع، فقد تفحّصت مداخلتها حالة النساء اللبنانيات من منظور سوسيوثقافي. وفي الورقة المتضمنة في الكتاب تسلط البزري الضوء على الآلة الثقافية في لبنان التي تجعل من النساء موضوعًا جسديًا من أجل تقديم صورة جاذبة للسياحة عن البلد. وتسلط البزري الضوء أيضًا على الأثر الذي تتركه الصراعات الاجتماعية-الاقتصادية على حياة النسوة اللبنانيات. فرحيل الرجال من أجل العمل في مكان آخر، والهجرة، والسياسات الطائفية، تمثل كلها تحديات تسبق سعي النسوة للعدالة والمساواة. وهنا تعيدنا البزري الى قضية الصور النمطية والسلبية للنساء في الاعلام العربي ولاسيما تطور الاعلام الرقمي الذي يعولم هذه الصور ويخرج تأثيرها من محيط الدولة الواحدة الضيق. تحليل البزري السوسيولوجي يوجة الانتباه الى تعدد البنى الاجتماعية التي توثر في تحديد واقع المراة العربية من ثقافة واقتصاد وسياسة.

المجموعة الأخيرة من الاوراق تتفحّص القضايا الملحة التي تتعلق بالمساواة الجندرية في العالم العربي. الأولى في هذا القسم هي الورقة التي قدمتها **داليا غانم-يزبك** والتي تتحرى انخراط النسوة في حركات التطرف العنيفة: حالة نساء تنظيم الدولة الإسلامية. تجادل غانم-يزبك ضد استخدام عدسات منحازة جندريًا في تحليل ظاهرة نساء تنظيم الدولة، وتعترض بأن الأسباب التي تدعو النساء على الانضمام للجماعة ليست مختلفة كثيرًا عن تلك التي تدفع بالرجال نحو الانضمام اليها. بعبارة أخرى، تنضم النسوة إلى الجماعة كفعل «عقلاني»، وليس بالإمكان استمرار النظر إليهن كمنتسبات سلبيات: بمعنى كزوجات للمقاتلين الذكور او عرائس تعرضن لغسيل دماغ. وبشكل اساس تؤكد غانم-يزبك على ان الحكم على نشاط النساء من منظور نوعهن الاجتماعي واسقاط صور نمطية متحاملة على فعلهن السياسي يؤثر سلبا في السياسة العامة الهادفة الى مناهضة الأرهاب، وتجعل هذه السياسات عاجزة عن تقديم حلول ناجعة لظاهرة تطرف النساء والتطرف بشكل عام. نحن مطالبون اذا ووفق تحليل غانم-يزبك بنقد العدسات التي نستخدمها في تحليل فعل المرأة السياسي

على عمومه (السلمي والعنيف) والخروج من اطر الاحكام المسبقة على مقدرة النساء القيام باعمال عنف سياسي على وجه التحديد. خلاصة تحليلها لظاهرة نساء داعش تدعو اذا الى مركزية التحليل العقلاني المتوازن غير المبني على احكام مسبقة مجندرة وغير دقيقة.

الحالة الأخيرة التي قدمت في المؤتمر ولكنها لم تصل إلى هذا الكتاب هي حالة منظمة حماية لبنانية للمثليين «حلم» من لبنان والتي قدمتها غنوة سماحات رئيسة المنظمة. وتهدف هذه المنظمة – حسب العرض الذي قدم غي المؤتمر – الى العمل من أجل وضع حد للوصم السلبي وللتمييز تجاه الاشخاص الذين لا يتبعون المعايير الاجتماعية فيما يخص جنسانيتهم، وميولهم الجنسية (مثليات، مثليون جنسيا وثنائيي الجنس)، أو هويات النوع الاجتماعي (المتحولون جنسيا)، سواء كانت اطر التمييز والوصم هذه اجتماعية أو مؤسساتية. كما تسعى المنظمة الى عدم تجريم المثلية الجنسية من خلال التشبيك مع منظمات أخرى لحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لوقف تجريم المثلية الجنسية، والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الشخصية. وبالاضافة الى النضال القانوني تسعى «حلم» لمواجهة انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشري وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ورفع الوعي فيما يتعلق المرض مع الدعوة لحماية حقوق المتعايشين مع الفيروس. الملاحظ من خلال تحليل سماحات ان المنظمات النسائية في المنطقة العربية لاتزال تنأى بعد عن تناول الجنسانية والهويات الجنسانية والجندرية ضمن اطار عملها الاعتيادي، وهو امر يتطلب مزيدا من البحث والتحليل.

هناك ملاحظة اخيرة تتعلق بالمفاهيم المستخدمة لوصف ظاهرة الاحتجاجات السياسية التي طالت اكثر من بلد عربي وأدت او لم تؤد الى تغيير سياسي بدأً بتونس في عام ٢٠١٠ ومن ثم مصر واليمن وسوريا والبحرين وليبيا... الخ. الملاحظة هي ان لا اتفاق يجمع مؤلفات الاوراق المتضمنة في الكتاب، فالبعض يستخدم مصطلح الربيع العربي والبعض الاخر قد يستخدم مصطلح ثورات، اما بقية الاوراق فتشير الى كون الظاهرة التي نحاول فهمها وتقييم اثرها هنا، هي انتفاضات جماهيرية. بالطبع لكل مفهوم افتراضاته ومواقفه النظرية من الظاهرة قيد الدراسة، وبالتأكيد ايضا فأن المفهوم المستخدم انعكس بالضرورة

على طريقة التحليل المقدمة من قبل كل باحثة شملها هذا المؤلف، فاستخدمت انا مثلا في مداخلاتي ضمن هذا المؤلف مصطلح انتفاضات بسبب ان الظاهرة لم تعكس ثورة نابعة من وعي مؤدلج، وبسبب كونها غير حزبية، بالاضافة الى عموميتها والمشاركة الواسعة في اعمالها مما تجاوز الطبقة الواحدة او الاجندة الواحدة، وكون المطالب التي خرجت بها الجماهير على اختلافها وان اجتمعت على ضرورة التغيير السياسي فإنها قد تجاوزت الاصلاح السياسي الى العدالة الاجتماعية والمساواة. في نهاية الأمر، هذا الكتاب هو فرصة للتأمل حول المتغير والثابت في الحراك النسوي والحقوقي في العالم العربي، ومشاركة للدروس المتحصلة من خلال تقييم رحلة جندرة التحولات التي تحدث في المنطقة. والكتاب أيضًا مناسبة للتفكير قدمًا فيما ينبغي فعله من أجل جعل التحولات أكثر شمولًا للنساء وقضاياهن واكثر استدامة.

ابتسام العطيات

السير الذاتية للمؤلفات

السير الذاتية للمؤلفات حسب ترتيب ورود اوراقهن في الكتاب

ابتسام العطيات – الأردن

أستاذة مشاركة في علم الاجتماع ودراسات المرأة – الجنسانية والجندر في جامعة سانت أولاف في نورث فيلد، مينيسوتا، حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة برلين الحرة في برلين/ ألمانيا. عملها البحثي مكرس للحركة النسوية وقضايا الجندر في الأردن والعالم العربي، ويركز بشكل رئيسي على العدالة الجندرية وعلى العنف ضد المرأة. ضمن مؤلفاتها كتاب الحركة النسوية في الأردن: الخطاب والنشاط والاستراتيجيات.

ابتسام القصبي – ليبيا

رئيسة منظمة «مسارات للسلام والتنمية» وعضو هيئة تدريس بجامعة الزاوية. باحثة وناشطة حقوقية ليبية مقيمة في تونس. هي ايضًا عضو بمسار حوار النساء بتونس.

سلسبيل القليبي – تونس

مدرّسة بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس جامعة قرطاج، حاملة لشهادة الماجستير في القانون العام، مدرّسة بكلية العلوم القانونية والسياسية والإجتماعية بتونس. تدرّس مادة القانون الدستوري والقانون الانتخابي وفلسفة القانون، الكاتبة التنفيذية للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري، عضوة بمكتب الجمعية التونسية للقانون الدستوري، عضوة لجمعية البحوث في الانتقال الديمقراطي، مشاركة في وضع دليل لتمكين الشباب في مجالي الديمقراطية وحقوق الانسان تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ٢٠١١. مساهمة في وضع معجم للمصطلحات الانتخابية عربي - فرنسي تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٢٠١٢.

فريال العلمي – الجزائر

حائزة على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة بواتييه. وهي مؤلفة لعدد من الأعمال العلمية بما فيها كتابها: الجزائريون ضد قانون العائلة. النضال من أجل المساواة، مطابع العلوم، بواتييه، ٢٠١٢.

دلال البزري – لبنان

أستاذة مساعدة في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية وباحثة في علم الاجتماع السياسي ومستشارة في الأسكوا. تحمل شهادة دكتوراة حلقة ثالثة في علم الاجتماع السياسي بعنوان: مدخل إلى دراسة الحركات الإسلامية السنية المعاصرة في لبنان.

منى فاضل – البحرين

حاصلة على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع وناشطة في جمعية نهضة فتاة البحرين منذ عام ١٩٧٦. مارست الكتابة في الصحافة المحلية منذ عام ١٩٩٩ في الشأن السياسي وقضايا حقوق المرأة والمقالة النقدية الانطباعية للرواية. وترأست فريق العمل البحثي لدراسة العنف الموجه ضد المرأة في مملكة البحرين في ٢٠٠٥ والمعدة من قبل مركز البحرين للدراسات والبحوث، كما شاركت

في إعداد دراسة الشركات العائلية عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وتجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية عام ٢٠٠٤، وأعدت دراسة استخدامات النساء البحرينيات للبطاقات الائتمانية عام ٢٠٠٦، ومراكز الإسناد الأسري في البحرين ٢٠٠٨. أعدت دراسة بعنوان «نشاط المرأة السياسي في الإمارات والبحرين والكويت» عام ٢٠٠٨ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «اليونفيم»، وصدر لها كتاب بعنوان: التربية السياسية للبحرينيات: الأثر والرؤيا.

داليا غانم-يزبك، مقيمة في لبنان

باحثة مقيمة في مركز كارنجي الشرق الأوسط في بيروت، حيث يدرس عملها العنف المتطرف، والتطرف، والحركات الإسلامية، والجهادية، مع التركيز على الجزائر. وتركز أيضًا على مشاركة النساء في المجموعات الجهادية. ولها مشاركات في مؤتمرات متنوعة وهي معلّقة منتظمة في العديد من وسائل الإعلام العربية والعالمية، المطبوعة منها والمرئية-المسموعة. عملت مدرسة مساعدة في كلية وليامز في ماساشوستس، وعملت أيضًا كباحثة مساعدة في مركز التحليل السياسي والتنظيمات الجهادية في جامعة فرساي. هي مؤلفة للعديد من المطبوعات، بما فيها: «العقبات أمام تمدد الدولة الإسلامية في الجزائر» (سيفر بريف، أيلول ٢٠١٦)؛ «الجزائر على الشفير: ماذا الذي أنجزته ١٧ سنة من عهد بوتفليقة» (منحة كارنجي للسلام العالمي، نيسان ٢٠١٦) – «لماذا ما زال تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM خطرًا إقليميًا؟» (العربي الجديد، آذار، ٢٠١٦)؛ «الوجه النسوي للجهادية» (يوروميسكو جوينت بوليسي، شباط، ٢٠١٦)؛ «قلة الموارد: التحديات الضريبية في الجزائر وتبعاتها على الاستقرار» (منحة كارنجي للسلام من أجل السلام العالمي، شباط، ٢٠١٦)؛ «نساء في منزل الرجال: الطريق من أجل المساواة في الجيش الجزائري» (منحة كارنجي من أجل السلام العالمي، تشرين الثاني، ٢٠١٥) و «رغم التغيرات العميقة، فإن جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت سابق» (وورلد بوليتيك ريفيو، أيلول ٢٠١٥).

المبحث الاول

الديمقراطية كمطلب نسوي عربي

ابتسام العطيات

تؤكد إحدى الرؤى السائدة فيما يتعلق بتحرير المرأة في العالم العربي بأن السعي نحو تأسيس دولة وطنية حديثة، ديمقراطية مدنية، وإن شئتِ، ليبراليةً علمانيةً، قد يحقق ضالَة العدالة الجندرية ويسهم في بناء اطار سياسي لا يميز على أساس الجنس، اطارٍ ملتزمٍ بحقوق المرأة خاصةً والإنسانِ عامة[1]. والأمل

١) الامثلة على من يمثل هذه الرؤية كثيرة، نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر المصادر التالية: Joseph, Suad. "Women and politics in the Middle East." Middle East Report 16, no. 1 (1986): 3-8., Howard, Philip N., and Muzammil M. Hussain. *Democracy's fourth wave?: digital media and the Arab Spring.* Oxford University Press, 2013. Moghadam, Valentine M. "What is democracy? Promises and perils of the Arab Spring." *Current Sociology* 61, no. 4 (2013): 393-408. Al-Ali, Nadje. "Gendering the Arab Spring 1." *Middle East Journal of Culture and Communication* 5, no. 1 (2012): 26-31. Moghadam, Valentine M. "Modernising women and democratisation after the Arab Spring." The Journal of North African

معقود بالطبع على ان تعيد هذه الدولة تعريف تلك العلاقة بين المرأة والدولة العربية التي ما انفكت مشوهة، لا تعامل النساء كمواطنات كاملات الحقوق، بل كزبونات، ومواطنات من الدرجة الثانية، يتم تعريف عضويتهن في اطر الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال علاقتهن بالمواطنين الذكور كزوجات أو أمهات أو بنات. ترتكز هذه الرؤية على القناعة بأن عوامل عدة اهمها: الحداثة المشوهة والتي بدأت ما بعد الاستعمار حاملة ملامح افتقار الدول العربية للاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي، وتركات الاستعمار وتشويهه لبنى الدولة العربية السياسية والقانونية والاقتصادية، وانعدام الامن، واستمرار الاحتلال في أكثر من حالة، كلها قد أدت بشكل مباشر او غير مباشر إلى ظهور نظم تسلطية بطريركية مستحدثة في المجالين العام والخاص[٢]. خلقت هذه الحالة من المواطنين الذكور والمواطنات الإناث طبقتين غير متساويتين في الدستور، وأمام القانون، وعززت تأثير النظم البطريركية التقليدية المسيطرة ثقافيا كالعقائد الدينية، والتقاليد، والأعراف، بحيث تستمر هذه المنظومة باكتمالها في الحد من تمتع النساء الكامل والمتساوي بحقوق وميزات المواطنة. الدولة الديمقراطية هي اذا مربط الفرس للتحرر النسوي في المنطقة حسب هذه الرؤية.

عندما اندلعت سلسلة من الانتفاضات في عدد من البلدان العربية أواخر عام ٢٠١٠، تجددت الآمال بتحقيق هذه الرؤية الداعية إلى المساواة. خلال هذه الانتفاضات عملت النساء جاهدات على تأمين مكان لهن في الصفوف الأولى للاحتجاجات المطالبة بتغيير النظام لدرجة ان وصف البعض اللحظات الأولى للانتفاضات في مصر مثلاً على أنها مثلت اللحظة القصوى لحالة المساواة في تاريخ ذلك البلد[٣]، فقد وقفت النساء إلى جانب الرجال، مطالبات بنصيبهن

Studies 19, no. 2 (2014): 137-142. Davis, John. The Arab spring and Arab thaw: Unfinished revolutions and the quest for democracy. Routledge, 2016.

(٢ Sharabi, Hisham. "Neopatriarchy." *A Theory of Distorted Change in Arab Societies.* NY: OUP (1988).

(٣ Khamis, Sahar. "The Arab" feminist" spring?." *Feminist Studies 37*, no. 3 (2011): 692-695.

من المجال العام ومؤكدات على دورهن في التغيير الذي كان عليه بعد أن يأتِ. وبسبب أن مشاركة النساء في الانتفاضات كانت فاعلة ومهمة ساد الاعتقاد بأن العاقبة ستجلب، ليس فقط تغييرًا اجتماعيًا اقتصاديًا وسياسيًا فحسب، وإنما عدالة جندرية أيضًا. ولكن بعد أعوام قليلة من حدوث الانتفاضات، فإن عدة حقائق مريرة قد أصبحت واضحة فيما يخص المرأة. أحد الدروس المبكرة التي تعلمتها المرأة من الانتفاضات العربية، وما أعقبها، هو انعدام امكانية النظر الى الديمقراطية على انها بطبيعتها مشروعًا حيادي الجنس. ففي كثير من الحالات، وبعد تغيير الانظمة، لم يحدث التوجه نحو انصاف النساء طوعا ولا بشكل اوتوماتيكي وانما تطلب نضالا لم يقل ضراوة عن النضالات التي خاضتها النساء قبل تغيير الانظمة[٤]، كما مكّن التغيير في النظام السياسي لاعبين محافظين ممن يحملون رؤى تقليدية بخصوص دور المرأة وموقعها في المجتمع من الحصول على أدوار حاسمة في تشكيل السياسة العامة عموما وتلك التي تتعلق بالمرأة بوجه خاص.

ولكن درس النضال من اجل تحقيق العدالة الجندرية –الذي لا ينتهي بمجرد انتهاء الحدث (في هذه الحالة تحقيق تغيير في النظام السياسي)– ليس بالجديد ايضا. فتعرف الناشطات العربيات جيدا أشكال الإجحاف بحق النساء التي حصلت ضمن اطر بناء الدولة ما بعد الاستعمار. اذ مرة اخرى بدأ نضالهن بالسعي نحو التحرر، وبعد ان اسهمن وبشكل فاعل في انهاء الاستعمار،بعد أن أدار الرجال انتباههم لبناء الأمة والدولة فارضين على النساء نظامًا حقوقيًا وسياسيًا هجينًا تحت مسميات المحافظة على الهويات القومية العربية والدينية الاسلامية تارة، وتبنو تحت اسم التحديث نظمًا قانونية أخرى مستوردة من مستعمريهم السابقين العديد منها لا يقل اضطهادا أو تمييزا عن الاطر التقليدية التي جمدت الثقافة والدين ومنحتها قوة القانون تارة اخرى[٥].

---

٤) Charrad, Mounira M., and Amina Zarrugh. “Equal or complementary? Women in the new Tunisian Constitution after the Arab Spring.” The Journal of North African Studies 19, no. 2 (2014): 230-243.

٥) اهم رائدات هذا النقاش هن: دينيز كانديوتي، وسعاد جوريف وفالنتين مغدام. للمزيد انظر: Joseph, Suad. “Gender and citizenship in the Arab world.” *Al-Raida Journal* (2010): 8-18; Kandiyoti, Deniz. “Identity and its

الدرس الاهم الذي تعلمته الناشطات العربيات في سياق التحرير الوطني من النظم السلطوية والاستعمارية هو ان قضايا النساء لاتحتمل التأجيل، وان لا تغيير حقيقي يمكن ان يحدث بدون تضمين حقوق النساء لكل خطوة من خطوات البناء والتحرير.

وعيا لهذا الدرس، عملت الناشطات خلال وبعد الانتفاضات باجتهاد من اجل جعل واقع النساء اولوية لاي تحول سياسي، وبدأن مبكرًا –في مصر وتونس مثلا وفي مرحلة سابقة من التحول في اليمن قبل ان تحول الوضع الى حرب اهلية– باستهداف عمليات صياغة الدساتير الجديدة. وبالطبع، توج بعض هذا النشاط النسائي الموجه نحو الدساتير بالنجاح، بينما لم يكن مصير البعض الآخر كذلك. ففي مصر فشلت الهيئة المشكلة من قبل المجلس العسكري للاعداد للتغيير الدستوري في ضم اي نساء الى الهيئة وسط احتجاجات نسائية. اما في تونس فقد نجحت التحالفات النسائية من خلال التنظيم المدني الفعال وحشد الدعم في الوقت المناسب من تمكين النساء من احتلال ٣١٪ من مقاعد الهيئة العليا المخولة بتعديل الدستور[٦]، الامر الذي عزز من قدرتهنَ على التأثير وبوضوح في نصوص الدستور. فقد تمكنت الناشطات التونسيات من الاصرار على شمول الدستور نصوصا تعزز المساواة بين الجنسين، واخرى تعمل على تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة، واكدَن اهمية وجود اطر واحكام تؤمن القضاء على العنف ضد المرأة، وتضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جميع المجالات. ليس من المفاجيء اذا ان نجد في تونس اليوم جهودا جدية تسعى لاحقاق المساواة في الميراث، وانهاء تجريم المثلية الجنسية. ولكن نصوص الدستور في تونس –وكما تتفق الناشطات– تبقى عامة ومحل تأويل قضاة المحكمة الدستورية. العمومية أتت بالطبع من حقيقية انه وبسبب التنوع السياسي للفئات التي صاغت الدستور فإن توافقا عاما لم ولن يكن ممكنا اذا لم تكن الصيغ في الدستور توافقية عامة، وبالتالي

Discontents: Women and the Nation." *Millennium* 20, no. 3 (1991): 429-443; Moghadam, Valentine M. "Patriarchy in transition: Women and the changing family in the Middle East." *Journal of Comparative Family Studies* (2004): 137-162.

٦) مصدر سابق Charrad, Mounira M., and Amina Zarrugh.

فإن كل الانجازات المحققة ستكون بحاجة مستمرة لإثبات شرعيتها عند كل منعطف.

ووضع الدساتير في بقية الدول العربية ليس بأفضل مما تمكنت التونسيات من تحقيقه. فبالرغم من العديد من الجهود المنهجية المتبعة من قبل الحركات النسوية، فإن الواقع يبقى أن العديد من الدساتير العربية ما تزال تفتقد لإقرارات واضحة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. فلا يزال يخلو دستور الاردن المعدل في عام ٢٠١٤ مثلا من نص المساواة الجندرية امام القانون برغم إلحاح المطالبات وبرغم تعديله الذي توافق وحالات الحراك العربية الاخرى(٧). حتى في تلك الحالات حيث توجد مثل هذه النصوص، أو حيث أضيفت كنتيجة للانتفاضات (مصر وتونس)، فإنها غالبًا جدًا ما تتم مناقضتها من قبل نصوص وممارسات أخرى تهدد مبدأ المساواة وتعطى الرجال اليد العليا في تحديد حياة وفرص النساء وذلك إما مباشرة عن طريق الاعتراف بسلطة الذكر داخل هرمية العائلة كأزواج أو أشقاء أو آباء، أو بشكل غير مباشر عن طريق التمثيل غير المتساوي للرجال والنساء في المجال العام والوظائف العامة. بالنتيجة فأن اية حقوق مكتسبة للنساء لن تتعدى كونها انية مهددة بالزوال في اية لحظة، وليس فقط حين يصل معارضوها، بل ايضا حين يصل المشككون في اهميتها واولويتها الى اطر صنع القرار.

وبما أن الدساتير العربية لا توفر حماية عامة لمبدأ لمساواة الجندرية، فإن العديد من البطريركيات القانونية والبنيوية ما تزال تهدد تمتع المرأة العربية بالحقوق وتحقيق تحول سياسي حقيقي في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ما زالت قوانين الأحوال الشخصية على مدار العالم العربي والتي غالبًا ما يتم تصويرها على أنها تستند على الشريعة الإسلامية –وهو ادعاء خلافي– تعطي المرأة حقوقًا محدودة داخل مؤسسة الزواج، والطلاق، والميراث، وفيما يتعلق بحضانة اطفالهن(٨). وعلى الرغم من بعض التقدم (في تونس وقبلها مدونة المغرب على

(٧ Warrick, Catherine. *Law in the service of legitimacy: Gender and politics in Jordan*. Routledge, 2016.

(٨ Welchman, Lynn. *Women and Muslim family laws in Arab states: a comparative overview of textual development and advocacy*. Amsterdam University Press, 2010. Charrad, Mounira M. "Family law reforms in

سبيل المثال)، فما زال على الحركة النسوية في العالم العربي بعد أن تنتزع شؤون العائلة من قبضة الدين، والتقاليد، والسياسات العامة المتحيزة جنسيًا. لقد اصبح من الواضح تماما للحركات النسوية العربية ان قوانين الاسرة والاحوال الشخصية هي الجبهة الاخرى الاكثر صعوبة للنضال للوصول الى العدالة الجندرية والمساواة. فمن خلالها تتم معاملة النساء كمواطنات من الدرجة الثانية فهي تحتاج وليا ذكرا كي تتزوج، ولا يعتد بموافقتها (من خلال عدم اعتماد سن قانوني واضح للزواج) على الزواج في حالات تزويج الاطفال، ولا يعتبر اغتصابها ضمن مؤسسة الزواج اخلالا بالقانون وموجبا للعقوبة، كما ان تأثير هذه المنظومة القانونية يصل الى قوانين منح الجنسية والتمتع بحقوقها، فلا تمتلك المرأة العربية في اكثر من بلد حق منح اولادها وزوجها جنسيتها اسوة بالمواطنين الذكور. اقرَ بالطبع تفاوت وجود هذه الاطر وتأثيرها بين الدول العربية المختلفة ولكن الواقع انه لاتخلو اية اطر قانونية عربية خاصة بالاحوال الشخصية من واحدة او اكثر من هذه المشاكل.

قوانين الاسرة والاحوال التي تمت صياغتها جدلا للحفاظ على الهوية الثقافية العربية والدينية[٩] في المنطقة واستندت في الغالب الى فهم مسيس للدين ليست هي الوحيدة المسببة لاضطهاد النساء العربيات والمهددة لمواطنتهن. فهناك سلسة اخرى من القوانين المدنية صيغت على غرار اطر قانونية انجليزية او فرنسية او ايطالية، لا تزال توفر حماية قانونية واجتماعية وبدرجات متفاوتة للعنف الممارس ضد النساء داخل الاسرة وفي المجال العام فما يزال العنف في مكان العمل والتحرش الجنسي في الأماكن العامة يعاقبان بشكل مخفّف على الرغم من المطالبات الحثيثة بعقوبات أشد. ولا تزال جرائم القتل تحت مسمى الشرف تلقى تواطؤًا مؤسسيا وثقافيا برغم التغيير الحاصل في السنوات

the Arab world: Tunisia and Morocco." In *Report for the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), Division for Social Policy and Development, Expert Group Meeting, New York*, pp. 15-17. 2012.

(٩ Hatem, Mervat. "The enduring alliance of nationalism and patriarchy in Muslim personal status laws: The case of modern Egypt." *Feminist Issues* 6, no. 1 (1986): 19-43. Joseph, Suad. "Patriarchy and development in the Arab world." Gender & Development *4*, no. 2 (1996): 14-19.

الأخيرة كتشديد العقوبة على مرتكب الجريمة مثلًا[١٠]. ليس مستغربا اذا ان تحتل قضايا كالتحرش الجنسي والعنف المراكز الأولى للنشاط النسوي في العالم العربي. أدَى هذا الاهتمام إلى نجاحات محدودة ولكنها مهمة في المغرب والأردن حيث طرأت تغييرات قانونية تحد من الاستثناءات التي كانت تمنح المُغتصِب فرصة للافلات من العقوبة اذا تزوج من ضحيته، وفي لبنان حيث نشطت حملات مطالبة بعقوبات أشد للعنف المنزلي، وفي مصر حيث طالبت الناشطات بأحكام أقسى لحالات التحرش الجنسي في الشارع، وقمن برسم خرائط رقمية للتحرش الجنسي في المدن الرئيسية.

وأبعد من ذلك، فما زالت المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخّرةً مقارنة بمناطق أخرى ذات ظروف نموّ مماثلة[١١]، فهناك احدى عشر دولة عربية من بين الدول الخمسة عشر الادنى مشاركة اقتصادية في العالم هي اليمن، سوريا، الاردن، المغرب، والسعودية، الجزائر، لبنان، مصر، عُمان، تونس، وموريتانيا[١٢]. وبالاضافة الى انعدام الامن والثقافة المجتمعية التي تحد من عمل النساء فإن حقوق النساء في العمل والمساواة في الاجر والضمان الاجتماعي والتقاعد هي ايضا اسباب مهمة لا بد من اعتبارها محاور نضالية نسوية على مستوى المنطقة. الملاحظة المهمة بهذا الخصوص تكمن في تبني العديد من ناشطات المنطقة خطاب البنك الدولي الذي وصف في احدى تقاريره واقع عمل المرأة العربية مقارنة مع مستويات تعليمها المرتفعة عموما بالمفارقة الجندرية[١٣]. مشكلة

---

١٠) Odeh, Lama Abu. "Honor killings and the construction of gender in Arab societies." *The American Journal of Comparative Law* 58, no. 4 (2010): 911-952. Dodd, Peter C. "Family honor and the forces of change in Arab society." *International Journal of Middle East Studies* 4, no. 1 (1973): 40-54.

١١) ربما يجادل البعض بأن ثمة تعميم هنا، فالعالم العربي متنوع فيما يتعلق بمستويات النمو الاقتصادية. نواجه دائمًا تحدي التعميم عند اعتبار العالم العربي كإقليم، ولكن التعميم ايضا يمنحنا القدرة على رؤية الصورة الاشمل للواقع في المنطقة والقدرة على المقارنة والتحليل.

١٢) مصدر سابق: Global Gender Gap Report (2015).

١٣) World Bank. *Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa*. Washington DC: World Bank. 2013.

هذا الخطاب تكمن في انه ربط مشكلات النمو الاقتصادي المتفاوتة في المنطقة بالثقافة العربية الابوية الموجودة بلا شك، ولكنه اغفل مشكلة ارتباط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي كنظام وضعف العديد من الاقتصادات العربية بسبب موقعها التابع في هذا النظام وانعدام استقلالية القرار السياسي فيها. هذه التأطير لقضايا المرأة الاقتصادية يفتح الباب امام اسئلة تتعلق مرة اخرى بالتمثيل: من تمثّل الحركة النسوية العربية وهل تسعى فعلًا للعدالة؟ أم أن السعي نحو الحريات والمشاركة المتساوية المجردة قد اعمى العديد من ناشطاتها عن حقيقة ان العمل قد يكون أحد أهم الحقوق، ولكن ظروفه ومستحقاته هي ايضا مهمة في تحقيق العدالة الجندرية. فلا عدالة ان تساوت مستويات ظلم النساء بمستويات ظلم الرجال في سوق العمل من خلال التركيز فقط على مستويات ونسب المشاركة الاقتصادية.

كما لا يزال التمثيل السياسي للمرأة رمزيًا، وفي بعض حالات أقل غير موجود. في الواقع، على الرغم من مشاركتهن العددية في أحداث الحراك الشعبي العربي وعلى الرغم من الاستراتيجيات الفريدة التي استعملنها كنشر النساء لصور أجسادهن العارية، والمقاومة بالفن، وغيرها من الأشكال الخلّاقة وغير التقليدية من الاحتجاج، فإن التمثيل السياسي للمرأة في هيئات صنع القرار تدنّى بدلا من أن يرتفع. فحسب المنتدى الاقتصادي العالمي تحتل النساء نسبة تقل عن ١٣٪ من المقاعد البرلمانية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا(١٤). وفي مصر لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء الـ٢٪ حسب ذات المصدر محققة هبوطا سببه الغاء نظام الكوتا الذي كان يمنح النساء في الفترات السابقة (في ١٩٧٩، ١٩٨٤، ٢٠١٠) فرص تمثيل اكبر.

الامر الاخر الذي احدثته حالة الاحتجاجات العربية هو النكسة التي تعرضت لها النساء بفعل التحولات السريعة للاحتجاج من حالة تحول سلمية الى حرب اهلية. خذ اليمن مثلا، فأثر التحول من الاحتجاج السلمي الى الحرب الاهلية والاقليمية التي تعيشها اليمن بفضل تدخل قوى اقليمية في النزاع تمثلها قوات التحالف العربي في تعريف اولويات النساء. فالنساء اليمنيّات

(١٤) World Economic Forum (WEF), *Global Gender Gap Report*, 2015, Geniva.

اللائي كنّ في الصفوف الأولى للانتفاضة (حيث حازت توكل كرمان على جائزة نوبل تقديرًا لدورها في تحريك الشباب)، بتن الآن يصارعن فقدان الأمن والفقر والمرض وفقدان الاحتياجات الضرورية والموت والإصابات وصدمات الحرب واللجوء. وفي سياقات مشابهة في العراق وسوريا تعرّضت النساء في المناطق والتجمعات التي سيطرت عليها ما تدعى بالدولة الإسلامية إلى فظاعات أكبر، وخصوصًا نساء الأقليات، اللائي تم تجريدهن من انسانيتهن واغتصابهن وحتى بيعهن كسلع.

اولويات النساء واولوية قضية المساواة الجندرية قد تأثرت ايضا في البلدان التي لم تختبر تغييرًا دراماتيكيًا للنظام (الأردن على سبيل المثال) وتلك التي تأثرت بشكل غير مباشر بالاحتجاجات الشعبية ؛ فعلى الناشطات اليوم العمل من أن أجل أن تبقى قضايا المرأة على أجندة الإصلاحات السياسية والتشريعية في وجه التحديات الجديدة الصاعدة والتي تتضمن الصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الإقليمي والإرهاب. فحتى في منطقة الخليج، حيث شهدت قضايا المرأة تحولًا مؤخرًا (الحقوق السياسية للمرأة السعودية مثلًا) ما زال شبح الإرهاب يطارد هذه الخطوات البطيئة ويهدد أي تقدم أبعد. فبالنسبة للأنظمة العربية، لم يعد التهرب من الانتقاد الدولي ومن مسألة الشرعية يتمّان بعد الآن عن طريق تطبيق إجراءات تجميلية تتخذ في العادة مظهر الديمقراطية الجندرية والإشراك المجتمعي (مثل الانتخابات الموجّهة، والحصص المحددة... إلخ). بدلًا عن ذلك، تكتسب الأنظمة السياسية في العالم العربي شرعيتها السياسية عن طريق التزامها بالحرب على الإرهاب. تأثير الحرب على الارهاب متعدد ومعقد وفي ابسط حالاته فإنه قد منح الانظمة القمعية في المنطقة مساحة اكبر للحد من حريات التنظيم والتعبير عن الرأي، ووفر غطاءً مشروعا لتعطيل العمل بالقانون واحترام حقوق الانسان.

بالإضافة إلى تأثيرها على مكانة المرأة، كان للانتفاضات أثر بالغ على الحركات النسوية والنشاط النسوي الجمعي. فحقيقة أن النساء الشابات على الخصوص قد شاركن بفعالية في الاحتجاجات مستخدمات استراتيجيات خلاقة (الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية، ونشر صور عارية، والمقاومة عن طريق الفن، وجلب مغتصبيهن إلى العدالة... إلخ.)، أظهرت

مدى عزلة المنظمات النسوية الرسمية عن قواعدها الأوسع (الشابة بشكل رئيسي). خلال الانتفاضات، لم تكن أشكال الحراك النسوي وحدها فريدة، ولكن أيضًا الطريقة التي أطّرت من خلالها قضايا المرأة. الناشطات الشابات وضعن قضايا المرأة في إطار أنها قضايا تقبع في صميم المواطنة وليست قضايا منفصلة عن التحول الحاصل وذلك الذي يأملن ان يتحقق. لقد كنّ إلى حد ما ناجحات في عرض قضايا مثل التحرر الجنسي، وحرية التنقل، والحضور السياسي والمشاركة، ليس فقط كقضايا خاصة بالمرأة ولكن كأسس للتحول الديمقراطي الناجح. الامثلة على هذه الجهود كثيرة منها علياء ماجدة المهدي وسميرة إبراهيم وتوكل كرمان من بين أخريات عديدات. أكثر من ذلك، لقد كشفت الانتفاضات ومشاركة النساء بها حدود الصفقات البطريركية[١٥] التي كانت تقوم بها المنظمة النسوية الرسمية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

الامر الاخر المرتبط باغتراب الشابات وعودة تهم النخبوية الموجهَة للحركات النسوية العربية مرتبط بالدعم الدولي لقضايا النساء. فبسبب أن المجتمع الدولي المانح قد جعل قضايا المرأة على رأس أولوياته وشرطًا لتلقي المساعدات ومنح هوامش من الشرعية للنظم العربية غير المنتخبة في الغالب، فإن العديد من الدول في العالم العربي قد أصبحت في العقود السابقة للانتفاضات أكثر «نسوية». فتزعمت السيدات الأول وزوجات وقريبات النخب الحاكمة ومن يمثلن النخب الطبقية والاجتماعية في الدول العربية التنطيمات النسوية البارزة وتحكمن الى حد بالغ بالاجندة النسوية في المنطقة. والامثلة على ذلك كثيرة في اكثر من سياق مع ان التعبير الأكثر وضوحا لهذه الظاهرة هو المنظمة العربية للمرأة ومقرها القاهرة. الملفت في هذه الظاهرة ان العديد من المنظمات النسائية المستقلة قد ركبت هذه الموجة من النسوية «الزائفة» للدولة التي اكتسحت المنطقة في عقد التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن. إن الصفقات البطريركية التي قمن بها قد قادت بالفعل إلى بعض المنجزات قصيرة الأمد. تم، في الواقع، منح النساء حقائب وزارية (الأردن

١٥) صاغت المفهوم الباحثة دينيز كانديوتي لتشير الى قبول الحركات النسائية بتغيير محدود تقبلا لواقع ان تغييرا اكبر قد لا يأت: Kandiyoti, Deniz. "Bargaining with patriarchy." *Gender & society 2*, no. 3 (1988): 274-290.

وفلسطين والمغرب وتونس ومصر)، وحجزت أماكن لهن في البرلمانات (مصر والأردن)، وتمّ دمج قضاياهن بشكل تدريجي في السياسة العامة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي (انظر إلى تأسيس منظمة المرأة العربية على مستوى جامعة الدول العربية)، وفي أكثر من بلد، تم اعتبار الإصلاحات التشريعية لصالح المرأة أولوية (بين عامي ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، خضعت قوانين الأحوال الشخصية إلى التغيير في عدة دول عربية). ولكن، على الرغم من هذا التغيّر، فإن وضع المرأة في المنطقة بالكاد تغير. ظلت بطالة المرأة مرتفعة وظل الفقر مشكلة (خصوصًا بين العائلات التي تعيلها نساء). إن التركيز على التغييرات التشريعية، الذي كان الاهتمام الرئيسي للنشاط النسوي في الأعوام بين ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠، متّهم غالبًا بكونه خاصًا بطبقة، وليس تمثيليًا لنساء الطبقة العاملة والنساء من خلفية ريفية. بعبارة أخرى، يتهم الخطاب النسوي بأنه غير ذي صلة بالنساء اللاتي لا تحوز لديهن الحقوق داخل مؤسسة الزواج على نفس الأولوية التي يحوزها كل من الفقر والبطالة. يمكن أن يمتد نفس النقد ليشمل صياغة قضايا المرأة في غضون الانتفاضات العربية. يمكن للمرء أن يجادل بأن أفعال التعرّي، أو مصارعة ومقاومة الاغتصاب عن طريق نظام العدالة، وتوسيع الحقوق والحريات الجنسية للمرأة، هي كلها قضايا ذات أهمية فقط لنساء الطبقة الوسطى المدنية، وليست ملحة بالنسبة للنساء ذوات الخلفيات الأخرى.

الخلاصة

هدف المسح العام الذي قدمته هذه الورقة هو تقديم اطار عام ونقدي لكيفية تقييم وضع المرأة والنشاط النسوي في العالم العربي ما بعد الانتفاضات العربية والتأكيد على انه من الساذج القناعة بأن الديمقراطية ان تحققت ستساوي بالضرورة بين النساء والرجال وستكون الطريق الاسهل لاحقاق المساواة الجندرية. الديمقراطية كما اظهر هذا المسح عملية مرتبطة ارتباطا مباشرأ بالجندر وهي ايضا عملية متحيزة جندريا. تحرير المرأة العربية اذا نضال طويل ولا تلوح ملامح تحقيقه في الافق. فالديمقراطية المستندة الى المساواة القانونية المجردة –بمعنى عدم الالتفات الى تحقيق العدالة المادية الواقعية– ستحمل دائما خطر

التمييز الناجم عن الفرق بين المساوة النظرية للقانون وتطبيقه، والديمقراطية التي ترتكز على الاقتراع تحمل دائمًا خطر رهن قضايا النساء ضمن مقايضات سياسية تؤمن مصالح التيارات المحافظة والليبرالية على حد سواء على حساب النساء.

المبحث الثاني

الحراك النسوي وواقع النساء في اطار الحراك الشعبي والعنف المسلَح في ليبيا

ابتسام القصبي

تهدف هذه الورقة للمساهمة في تحقيق أهداف برنامج مؤتمر «واقع المرأة العربية بعد الانتفاضات» الذي نظمته الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية بالتعاون مع معهد عصام فارس في الجامعة الامريكية في بيروت. وانسجاما مع سعي المؤتمر إلى تحليل تأثير الانتفاضات على العدالة الجندرية في العالم العربي والحراك النسوي، ابحث في هذه الورقة مآل واقع المرأة العربية في ليبيا خلال السنوات الستة الماضية وتحديدا في ظل غياب الدولة وبعد ان تحولت الانتفاضة الشعبية فيها الى نزاع مسلح. اذ تهدف الورقة الى تحليل ومناقشة حالة الأزمة التي عاشت وتعيشها المرأة في ليبيا منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧ مرورا بسنوات عصيبة هي ٢٠١٣ و٢٠١٤ جرَت ورائها خريف تساقطت فيه طموحات المرأة استمرارا حتى عام ٢٠١٧. ولكي تحقق هذه الهدف تعود

الورقة بالتحليل الى واقع وتحديات دور المرأة الليبية في الحقبة الملكية، حتى توفر اطارا للمقارنة يمكّن من تقييم وضعها في اطار الجماهيرية وتحت نظام الفرد الواحد، ومع التغيرات التي حصلت بفعل الحراك الشعبي بدءا بفبراير ٢٠١١. اناقش في الورقة ما قدمته المراة الليبية لإنجاح الثورة واضيء على الادوار التي لعبتها بجدارة، واقيّم ما تحصلت عليه بعد اسقاط نظام القذافي وتأثير تحول هذه الانتفاضة الى نزاع مسلح بالتركيز على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمرأة من منظور الاطار التشريعي والتطبيقي على اعتباره حاضنة لحقوقها كمواطنة، كما ألقي الضوء عبر محاور الورقة على التحديات التي تواجه المرأة في ليبيا من خلال عكس قضايا ملحة وجوهرية تسعى المرأة جاهدة للنضال من اجلها كقضية دور المرأة في صنع القرار واهمية تواجدها في سدة الهرم السياسي، وتواجدها في ساحة البناء من خلال الخوض في قضايا الشأن العام والسياسة والنسوي الخاص، حيث عملت المنظمات النسوية بجهود مكثفة وقوية لتضع تصورات لدستور جديد يضمن حقوق المراة الكاملة ومشاركتها في البناء.

كما هو الحال في كل انحاء العالم تحتفل النساء في ليبيا باليوم العالمي للمرأة بتاريخ ٨ مارس من كل عام، ولليبيات اسباب مهمة للاحتفال فقد كان صوتهن عاليا خلال وبعد الانتفاضات الشعبية في فبراير ٢٠١١ التي مكنتهن أخيرا من الاجتماع لتحديد موضوعاتهن وقضاياهن وتبادل آمالهن وتطلعاتهن، والمطالبة بإدماج حقوقهن في الدستور، وتحقيق ذاتهن بالانخراط الكامل كشريك على قدم المساواة في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بكل حرية. القضية المهمة التي برزت في اطار الانتفاضة وبعدها هي دور المرأة في صنع السلام وتحقيق السلم الاجتماعي والامن واليات تحقيق ذلك في المجتمع الليبي. فقد ارتأت الناشطات الليبيات الانخراط في المجال العام الليبي بعد الانتفاضة من خلال الاجتهاد في تنفيذ وتطبيق قرار مجلس الأمن للمرأة والسلام ١٣٢٥، الذي يضمن للمرأة حق المشاركة في كل المجالات. هذا المدخل الى قضايا المرأة والمشاركة يستوجب يؤرخ له في مسيرة نضال المرأة الليبية، إذ كان هناك ومايزال عمل متواصل للمنظمات النسوية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال مكتب تمكين المرأة في البعثة بدأ منذ ٢٠١٢، ومع

المجتمع الدولي كافة. وبالطبع لم تقف المناضلات الليبيات عند ذلك فقامت النساء بالحراك المتمثل في عقد المؤتمرات الداخلية والندوات العلمية وورش العمل التدريبية بحضور جندري متنوع لنشر هذه الثقافة لتطوير رؤية المنظور المجتمعي للقضية النسوية.

جاء اعلان وثيقة المرأة الليبية للسلام والتنمية كمخرج لمبادرة من مبادرات النساء في صنع السلام وتحقيق الامن سعيا منها في دعم الاستقرار والتنمية، فكان مؤتمر المرأة السلام في سويسرا مونترو نوفمبر ٢٠١٥ نتيجة موفقة وخطوة إيجابية ومبادرة جديدة في تاريخ المرأة الليبية شاملة لكل تطلعات المرأة الليبية. كل ذاك الحراك كان من خلال النسويات الليبيات اللواتي يعشن في مجتمع ليبي ذكوري بامتياز. النسويات الليبيات لم يتجردن من تاريخهن برغم العنف الممارس بكل أنواعه في مجتمع متحفظ ومنغلق تلتهمه العادات والتقاليد المغلوطة، وفي سياق يُرفض لايهن التصريح بما يمارس عليها من عنف في بيتها ومكان عملها وفي الشارع. لم تنسى النساء الليبيات هذه المعاناة، وإثرن الرأي العام حول قضية المرأة رغم كونها احدى القضايا المثيرة للجدل، التي اصبحت تحمل شكل الوتيرة الساخنة بعد الحراك الشعبي وتغول النزاع المسلح بين مليشيات غير شرعية في أغلب المدن مزوجة بلون الدم ونكهة الإسلام السياسي وارتفاع حدة الصوت الرافض لوجود المرأة وعلاقة هذا الصوت الطردية مع صوت الدوشكة.

ليبيا والانتفاضات عبر تاريخها الحديث والمعاصر

بناء على كتابات ووصف العديد من الكتاب والمؤلفين حول تاريخ ليبيا، سأصنف تاريخ ليبيا الى أربع فترات رئيسية، الاولى دخول العثمانيين عام ٩٥٨هـ/١٥٥١م، والتي استمرت حتى نهاية العصر العثماني، والثانية هي فترة الاستعمار الغربي من سنة ١٩١١م حتى الاستقلال في منتصف القرن العشرين، أما الثالثة فتبدأ مع الإعلان عن تأسيس المملكة الليبية المتحدة عام ١٩٥١ حتى حراك سبتمبر ١٩٦٩، والفترة الأخيرة منذ الحكم الجماهيري للفرد الواحد حتى اليوم.

١. ليبيا في العصر العثماني

بعد أن أحكم العثمانيون قبضتهم على الجزائر وتونس، تمكن طرغوت باشا قائد الأسطول العثماني من دخول طرابلس، فقضى على من كان فيها من فرسان القديس يوحنا، وقام بتنظيم إدارة البلاد فضم إلى طرابلس إقليمي برقة وفزّان. ومع أن الثورات ضد العثمانيين لم تهدأ، فإن السلطنة استطاعت في نهاية الأمر أن تفرض سلطانها على البلاد حتى نهاية القرن السادس عشر، وذلك الى ان تمكنت الانكشارية من بسط نفوذها وتشكيل ديوان من قادتها، جعلوا على رئاسته واحدًا منهم، ولقّبوه بالداي على غرار ما فعل نظراؤهم في الجزائر وتونس. وكان أول من تسلم هذا المنصب منهم الداي سليمان سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م.

وصل أول قنصل فرنسي إلى ليبيا سنة ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م، وحل محمّد ساقزلي الذي حظي بتأييد الانكشارية، ومنذ بداياته أنشأ فرقة من الفرسان عهد إليها المحافظة على الأمن بين القبائل البدوية. وبدأت ليبيا تأخذ شكلها الحديث في عهده وعهد من جاء بعده من أفراد أسرته، وفي نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر شهدت طرابلس حوادث عنف واضطرابات دموية نتيجة الهجمات التي قام بها الأوربيون (إسبان وفرنسيون وإيطاليون) ردًّا على أعمال القرصنة التي ادعى الغرب أن الليبيين كانوا يقومون بها ضد السفن الغربية القريبة من السواحل الإفريقية. خلال الفترة العثمانية التي عُرفت فيها ليبيا بإيالة طرابلس الغرب تأسست أول زاوية سنوسية في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر بشرق البلاد، والسنوسية حركة إصلاحية ذات طابع إسلامي وجدت في ليبيا والسودان، وبدأت في مكة عام ١٨٣٧م ثم بليبيا عام ١٨٤٣م بمدينة البيضاء، ومُؤسسها هو الشيخ محمد بن علي السنوسي ١٧٨٧–١٨٥٩م، ازدهرت في عهده الزراعة التي كان للمرأة بالتأكيد دور فيها، والتجارة في الواحات الليبية حيث مراكز الدعوة السنوسية، وقد تمكنت هذه الحركة التي خاضت مقاومة مسلحة من الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي بين عامي ١٩١١ و١٩٤٣م. (ليبيا في العصر الحديث، ٢٠١٥).

٢. ليبيا في عصر الاستعمار الغربي

كانت إيطاليا بعد أن استكملت وحدتها السياسية عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م قد أقحمت نفسها في ميدان الاستعمار، وأخذت تنافس كلًا من فرنسا وبريطانيا لمدّ نفوذها إلى إفريقيا، فقامت سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م بتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية وسرية مع كل من بريطانيا وإسبانيا وألمانيا والنمسا حصلت بموجبها على اعتراف هذه الدول بحقّها في احتلال ليبيا، وفي عام ١٩٠٢ اتفقت سرًّا مع فرنسا على إطلاق يدها في ليبيا مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب العربي، ثم ما لبثت أن أقدمت على احتلال طرابلس وبنغازي ودرنة سنة ١٩١١، وكان نتيجة هذا الاحتلال قتل ما يزيد على ٢٠ ألف مواطن، وشنق أكثر من ١٠٠٠ عدا عن أعمال ذبح العوائل، نساءً وأطفالًا مع التمثيل بهم. خاض الشعب الليبي ضد المستعمر الايطالي معارك باسلة، أشهرها معركة (بئر القرضابية) سنة ١٩١٥ التي قادها زعيم مصراته رمضان بك السويحلي، انتصر فيها الليبيون على الجيش الإيطالي. (ليبيا في العصر الحديث، ٢٠١٥).

وعلى إثر هذا الانتصار اشتعلت الثورات في كل مكان، واسترجع الليبيون كثيرًا من المناطق والمواقع التي احتلتها إيطاليا، التي لجأت إلى الاتفاق مع بريطانيا سنة ١٩١٦ ومع فرنسا سنة ١٩١٧ لمواجهة المقاومة الضارية التي أشرف عليها السنوسيون، فعمدت الدولتان الاستعماريتان إلى إحداث شرخ بين أفراد الأسرة السنوسية من خلال تأليب بعضهم على بعض، غير أن غالبية المخلصين بقيادة أحمد الشريف والمجاهدين محمد العابد وأحمد المريد وعبد النبي بالخير أفسدوا على المستعمرين كل الحسابات.

٣. ليبيا في ظل الاستقلال

الحكم الملكي: ولد السيد محمد ادريس السنوسي –رحمه الله– في ١٢ مارس سنة ١٨٩٠. ٢٥ مايو ١٩٨٣م في منطقة الجبل الاخضر في أسرة كان همها الاول والاخير الدعوة إلى الله ونشر الاسلام وتعليم الناس مكارم الاخلاق. كان أبوه السيد المهدي السنوسي عالما وداعية للإسلام ومجاهدا وشيخ الحركة السنوسية، وكان جده السيد محمد بن علي السنوسي عالما وهو

مؤسس الحركة السنوسية وإمامها الأكبر. نشأ السيد محمد ادريس على التقى والصلاح في زوايا الحركة السنوسية وبين كبار علمائها فترعرع على حب الله وحب رسوله وحب الإسلام وحب المسلمين بين حقل العلم الشرعي ومجالس الذكر وقوافل الدعاة في حياة بدوية بسيطة ولكنها غنية بمعاني الكرم والإيثار وحب الصالحين في ربوع برقة وواحاتها في الجغبوب والكفرة مما أبعده عن التعلق بالدنيا الزائلة.

بدأ تعليمه في البيت بين أفراد أسرته طفلا صغيرا ثم تعلم العربية وحفظ القرآن الكريم في كتاتيب الحركة وزواياها بمدينة الكفرة. وتشاء الاقدار ان يفقد أباه في سن مبكرة حين توفى والده سنة **١٩٠٢**م، وتولى الوصاية عليه إبن عمه السيد أحمد الشريف الذي تولى قيادة الحركة السنوسية نيابة عنه حيث كان السيد محمد ادريس هو الوريث الشرعي لزعامة الحركة السنوسية. (كاندول، ١٩٨٨).

وبإعلان استقلال ليبيا يوم **٢٤** ديسمبر **١٩٥١**م أصبح محمد ادريس السنوسي ملك المملكة الليبية المتحدة والتي كانت تضم ثلاث ولايات؛ ألا وهي ولاية طرابلس، وولاية برقة، وولاية فزان. وعرفت ليبيا خلال عهد الملك ادريس نهضة غير مسبوقة وتحولت من دولة يخيم على شعبها الجهل والفقر والمرض إلى دولة تحوي خامس جامعة في العالم العربي وهي الجامعة الليبية ومقرها بنغازي وطرابلس واستطاعت أن تقضي على بعض الامراض والأوبئة التي كانت منتشرة فيها وانطلقت في إعادة بناء المناطق التي طالتها آثار الحرب العالمية وحرب التحرير. وعرف التاريخ لأول مرة دولة ليبيا الحرة المستقلة واصبحت عضوا فاعلا في منظمة الامم المتحدة والجامعة العربية.

وفي سنة **١٩٦٣**م وبناء على اقتراح من الحكومة الاتحادية وموافقة المجالس التشريعية الثلاث في الولايات وموافقة مجلسي الشيوخ والنواب تم تعديل الدستور لتصبح ليبيا دولة موحدة تحت اسم المملكة الليبية. وهذا القرار زاد من تحسين الحكومة وقلل المصاريف وقرب المسافات بين سكان الاقاليم الجغرافية الثلاث. وتزامن هذا مع تصدير أول شحنات للنفط وبالتالي بدأت النهضة العمرانية بمشروع ادريس للإسكان الذي شمل جميع المدن الليبية ثم

جاء مشروع المدينة الجامعية في بنغازي وطرابلس ومشروع المدينة الرياضية في طرابلس وبنغازي وحضي التعليم بأكبر نصيب في ميزانية الدولة لمعظم السنوات حرصا على بناء جيل متعلم قادر على تولي المناصب العليا في الدولة. (محمد ادريس السنوسي... . الملك الصالح، ٢٠١٤).

المملكة الليبية التي نشأت في المدن، وان كانت دولة فقيرة فإنها كانت دولة مُوحدة تُديرها نخبة من الليبيين من تعلموا فترة الايطاليين في البلاد أو خارجها، حكم الملك ادريس السنوسي بلدا عرف اضطراب سياسي منخفض الوتيرة وانقسامات اجتماعية ليست بالفادحة، فقد أصدرت الحكومة أوامرها بإلغاء الأحزاب والأنشطة السياسية واستبدلها بالعامل القبلي فيما عرف بـ«مهرجانات الصوت» التي كانت تعطى فيها المنح لزعماء القبائل حتى يدلوا بأصواتهم لمرشح معين، واستمر القذافي من بعده على هذا النهج فيما عرف بالمؤتمرات الشعبية لكل قبيلة. ثم ازدادت حدة التوتر عام ١٩٥٦ حينما خرجت مظاهرات مناهضة للملك وسياساته غير أن الحكومة قمعتها بمنتهى الشدة، وأودعت كثيرًا من الشباب الوطني في السجون والمعتقلات ولم تعاني البلاد ذلك لأنه لم يظهر تباين حاد بين المدن والارياف بل كانت المدن مُستقطبة خاصة مع التغير الاقتصادي الهام بظهور النفط وتصديره.

فترة الحكم الجماهيري: وصفت هذه الفترة في البداية بالانقلاب العسكري، ثم أطلق عليها فيما بعد «ثورة الفاتح من سبتمبر»، التي أودت بحياة حُكم المملكة الليبية، وأنجبت حكم الجماهيرية والكتاب الأخضر ففي الأول من سبتمبر ١٩٦٩، قام معمر القذافي بانقلاب عسكري أبيض «دون استخدام للسلاح» على الملك محمد إدريس السنوسي واستولي على السلطة في ليبيا فيما عرف باسم «ثورة الفاتح من سبتمبر» وكانت كلمة السر في هذا الحراك هي «القدس» وفي اليوم الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ تمت السيطرة التامة على كافة شئون البلاد، وانتصر ذاك الحراك أو الانقلاب العسكري كما يراه البعض، وذاع القذافي بصفته قائد للحراك. كان الملك إدريس السنوسي خارج ليبيا عند قيام ذلك الحراك، ولذا تم كل شيء بهدوء وبلا صعوبات أو مقاومة حقيقية ولقي الحراك تأييدًا كما لقي معارضة (ليبيا في العصر الحديث، ٢٠١٥). حول هذا الحراك يقول عبد السلام جلود الرجل

الثاني في نظام معمّر القذّافي سابقًا أن القذافي كان في سريره بعيدًا عن مناطق الصراع وقت نجاح ثورة «الفاتح من سبتمبر»، مشددًا على أن الثورة بدأت شعبية، لكن القذافي أصر على تحويلها إلى عسكرية وأوضح جلود أنه يتذكر كيف أن القذافي ذهب إلى بيته ليلة انقلاب «الفاتح من سبتمبر»، حيث تظاهر بأنه خارج مع الضبّاط لكنه عاد إلى سريره، وهذا ما أخَر إذاعة بيان «ثورة الفاتح» لساعات حتى حضوره للساحة، وحكيَ أنه بعد احتلال قوة من الجيش معسكر الثوار عرض العسكرعلى القذّافي الاستيلاء على مدرّعاتها ومعه ٤٩ جنديًا بلا ذخائر، وهذا ما فعلوا، وكان معمّر القذّافي حينها في بنغازي.

ربما أراد جلود بهذا التصريح أن يصور لنا أن الحراك الشعبي بدأ ثورة بيضاء وتحول الى عسكري. ألا أنني ببحثي لعلاقة جلود مع القذافي التي اضطربت مؤخرا أعتبر أن هذا التصريح مرتبط بذاك الاضطراب ولا يمثل حقيقة ما حصل. بعد الحراك جرى تنظيم العمل وقيام المؤسسات واختيرت مدينة بنغازي، التي لُقبت بمدينة «البيان الأول»، مقرًا لإعلان الإعلان الدستوري بعد الغاء الدستور، الذي الغي لاحقا لتظل البلاد بلا دستور ينظمها القذافي طوال فترة حكمه كما شاء، وقام بشل الحياة السياسية وأراد العمل على تطبيق فريضة الزكاة، لكنه فشل.

قام النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى بالنظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليه اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة. واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية. تميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم وقائد ثورة وقائد ثورة الجماهير. اختار القذافي الذي تولى مقاليد الحكم عقب انقلاب عسكري في سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ تسمية بلاده «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى».

يرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثّل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب، معتبرا أن مجرّد وجود

المجلس النيابي يعني غياب الشعب. أستمد الحكم في ليبيا من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر والتي تنص أساسا على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية، وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية. وتحقيق هذا النظام السياسي يتطلب إقامة لا مركزية كاملة على مختلف المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال ديمقراطية مباشرة، كما أطلق عليها.

تأسست لجان ومؤتمرات تبعا لذلك، وقسمت ليبيا إلى ٢٢ لجنة شعبية، المرادفة لكلمة محافظة أو بلدية، يترأس كلّ واحدة منها أمين اللجنة الشعبية في المنطقة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية. ولكل من هذه المؤتمرات لجنة شعبية أو مجلس وزراء محلي ينفّذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة للتشريع، واللجان الشعبية أداة للتنفيذ. ويكوّن مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية مؤتمر الشعب العام. يصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يراوح بين عدة مئات وآلاف في فترات مختلفة. ومؤتمر الشعب العام يختار أمانة تتكون من خمسة أعضاء تترأس الجلسات وتوقع على القوانين، وتتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وتختار السلطة التنفيذية. ويقول والدي ومن قابلتهم من الأصدقاء المعاصرين لذلك الوقت إن المؤتمر العام غير فعّال لأنه يجتمع أسبوعا كلّ عام ولا يكون لدى أعضائه معلومات أو مهارات كافية للقيام بواجباتهم. وحدث أكثر من مرّة أن تراجع المؤتمرعن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذّافي. في عام ١٩٧٧ وبعد إعلان قيام سلطة الشعب غيرت تسمية الوزير إلى أمين. ولهذا الأخير نفس صلاحيات الوزير. وفي عام ٢٠٠٠ وأثناء المؤتمر الشعبي العام، أعلن القذّافي تغيير جميع الوزارات، أو الأمانات بالمصطلح الليبي، باستثناء بضع وزارات على المستوى الوطني، إلى خلايا مؤقتة من المؤتمرات الشعبية. ورغم ما يتردد رسميا في ليبيا من أن السلطة للشعب، فإن القرار ومفاصله وتنفيذه ونتائجه تبقى كلها بيد شخص واحد، يعاونه في ذلك أبناؤه وكبار قادة حركة اللجان الثورية الذين يشرفون على مليشيا مسلحة ويحرصون على توجيه الجماهير لتطبيق إرادة القذافي، فضلا عن قادة الأجهزة الأمنية المتعدد.

بالتمعن والقراءة حول ما مرت به ليبيا عبر تاريخها، فإن هناك فائضا من المفردات العديدة التي استخدمت للتعبير ووصف تلك الحقبات وأحداثها ووصف النضال والعسكر وأسماء رجال وتحليل الحراك الشعبي في كل حقبة، بالاضافة الى الحركات المضادة والمقاومة للغزو ولأنظمة الحكم والحراك الشعبي، تجد فيه تبسيط عريض لعمق الأحداث مؤرخا فقط لنصف المجتمع من الذكور. السؤال الذي ينبع من رحم هذا الوصف هو انه عند كتابة التاريخ هل رفعت الستارة الحمراء لتكشف كل المجتمع في ذات المسرح وتسرد كل الحقائق وكل المواقف المهمة والشخصيات المعنية دون كواليس أم انه قد كتب كما يراد له أن يكتب؟ هل التهميش الجندري، مقصود أم غير مقصود؟ وباعتبار كليهما هل يعطينا هذا الامر مقياسا على تأصل الذكورية في المجتمع الليبي؟ وأيا كان هذا المقياس والمغزى ما حال النساء في تلك الانتفاضات وهل شاركن الرجال الميادين؟ ماذا كان نوع المشاركة؟ وهل كان هناك خطاب جندري موجُهُ لهن؟ وهل حدث نزوح أو تهجير أو حالات عنف من قتل واغتصاب؟ هل هناك من تبدلت أدوارهن فعشن حالة الازدواجية الاجتماعية؟ كيف كانت أوضاعهن الصحية، حالات الولادة الناجحة والبائسة أثناء كل ذاك الحراك؟

هيكلية المواقع في الدولة من منظور جندري وعلاقة المرأة بالدولة

تشكل أنظمة الحكم في الدول طبيعة العلاقة بين الشعب والدولة، كما يعتبر الدستور هو الضامن لحياة الشعوب بكرامة، فمن خلال منظومة تشريعاته وقوانينه ومدى حرص الدولة على وضع السياسات التي تضمن حق الجميع في المجتمع، أصنف تلك العلاقة بين الدولة والشعب من حيث التزام الاخيرة بالعدالة الجندرية (تلك الحالة حيث يتم توزيع الأدوار والمهام بين الرجال والنساء بكل عدالة ومناصفة دون الدخول في الخاصية البيولوجية)، إما بالحاضنة أو بالطاردة. اعتمدت مؤشر العدالة الجندرية كنقطة ارتكازي هنا لتحديد مدى صداقة المرأة الليبية بالدولة الليبية.

١. المرأة الليبية والتشريع في حقبة الملك

الملك إدريس السنوسي وكما جاء في العديد من الدراسات كان مؤمنًا بأن للمرأة حق كامل كما للرجل، ولابد أنّ تعيش في حريّة تامة شأنها شأن الرجال، وتمارس دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع دون وصايّة من أحد، وكان يرى في إقصاء المرأة إقصاء لنصف المجتمع، ونظر إلى حرمان المرأة من حقوق المشاركة على أنه مخالف لقيم الإسلام وسائر الرسائل السماويّة، وكان يرى في احترام المواثيق الدولية والاتفاقيات المبرمة بشأن حقوق الإنسان قيمة وحاجة لابُد أنّ تتمسك بها الدّول إذا ما كانت جادة في النهوض والتطور. ورأى ضرورة وقوف هذه الدول في وجه العادات والتقاليد الباليّة التي لازالت مجتمعاتها تتمسك بها وتعتقد باطلًا أنّها قيم إسلاميّة، والإسلام منها براء، وأول تلك التقاليد الباليّة هو إقصاء المرأة. فكان التشريع الذي صدر في ٢٧ أبريل ١٩٦٣م أول قانون دستوري منح المرأة الليبية حقوق المشاركة في كافة جوانب الحياة، وعلى رأسها حق التصويت في الانتخابات النيابة، ودفع تعليم المرأة خطوات إلى الأمام.

وربما نتوقع بفعل ذلك دخول المرأة في معترك الحياة كافة مجالاتها، الا ان هذا لم يحدث بسبب ثقافة المجتمع الليبي وخوفهم من خروج بناتهن في ظل الاستعمار الإيطالي. وبرغم ذلك يظهر لنا دور سيدات رائدات في الحياة المدنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لعبت السيدة حميدة العنيزي – رحمها الله – دورًا إيجابيًا في المجال الاجتماعي والثقافي، حيث سخّرت العنيزي منذ عودتها من الخارج بعد أن أكملت دراستها في تركيا، كلّ وقتها للتوعيّة الاجتماعية، ثمّ أسست أوّل جمعيّة نسائيّة جمعيّة النهضة النسائيّة الخيريّة في الفترة ما بين ١٩٥٣م إلى ١٩٥٤م، وذلك في مدينة بنغازي. السيدة العنيزي عملت جاهدة على نشر ثقافة التعليم وأهميته للنساء الليبيات. تبعا لتطور الحياة ما بين أعوام ١٩٢٣–١٩٢٩م حافظت الأسر الليبية على أسلوب حياتها وعاداتها وتقاليدها، إذ ظلت القيود على تعليم الفتاة تثقل كاهلها وتحد من انطلاقتها، مما دفع بالسيدة حميدة لاعتناق قلمها، والمساهمة في تنوير مجتمعها بأهمية تعليم البنات من خلال الكتابة في مجلة ليبيا المصورة، بل

وتشجيع تلميذاتها على الكتابة عبر صفحاتها. (مادي، ٢٠١٦) كان بجانبها عدد أخر من السيدات الليبيات الرائدات في مجال العمل النسائي بمساراته المختلفة منهن زعيمة الباروني تلك المرأة الناضجة والمثقفة، هي رائدة في كتابة القصة القصيرة في ليبيا ومجموعتها القصصية (من القصص القومي) التي صدرت سنة ١٩٥٨. ولأنه لا يمكن اختزال الناشطات النسويات في السيدة العنيزي والسيدة الباروني من الشرق الليبي يغريني عطر نسويات الغرب الليبي حيث السيدتين رباب أدهم وماجدة المبروك بعد عودتها من الدراسة في الجامعة الأمريكيّة ببيروت عام ١٩٥٨م، للعمل على خطى السيدة حميدة العنيزي، ليتوليا نفس مهام العمل أي التوعيّة الاجتماعية في العاصمة طرابلس، عملن على توعيّة وتثقيف المجتمع وأنضمّ حولها نخبة الليبيات الرائدات في مختلف المجالات خاصّة الثقافيّة والاجتماعية، وكانت السيدة خديجة الجهمي التي سبقت إلى المجال الإعلامي، استطاعت استخدام الإعلام المسموع والمكتوب.

في ذاك الوقت برزت السيدة خديجة عبد القادر الشريف، وهي أحد أهم رائدات العمل النسائي في ليبيا، إذ إلى جانب تأسيسها لجمعيّة النهضة النسائيّة في طرابلس، عملت على توثيق تجربتها الشخصيّة في السفر والرحلات فهي أول كاتبة ليبيّة ١٩٥٩–١٩٦٣ تعالج أدب الرحلات بأسلوب متفرد لتنتزع اعترافًا بالوجود وتخلد لذاتها مكانًا متفردًا. أصدرت كتابها: «المرأة والريف في ليبيا»، والكتاب في مادته الأصلية رسالة تقدمت بها المؤلفة لنيل دبلوم «مركز التربية الأساسية في العالم العربي» في القاهرة في شهر يونيو/حزيران سنة ١٩٥٧، في أواخر الخمسينات من القرن الماضي إلى تأسيس أول جمعية نسائية في طرابلس بليبيا باسم «جمعية النهضة النسائية». وعقدت اجتماعا تأسيسيا في منزلها الذي شهد اجتماعات الجمعية الأولى وصياغة نظامها الأساسي. وقد تشكلت الجمعية وكان لها دور مهم في تطوير العمل النسائي في ليبيا وتوسيع قاعدة الاهتمام في المجتمع الليبي بحقوق المرأة ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي والمهني. كان من أهداف الجمعية «النهوض بمستوى المرأة ثقافيا وصحيا واجتماعيا وتقوية أواصر التعاون والتفاهم وتوحيد الجهود بين النساء العربيات والإسهام في أوجه النشاط الثقافي والصحي والاجتماعي.»

تتحدث الادبيات أيضا عن دعم غير منقطع النظير للنساء الناشطات من الملك ادريس ومساندته وتشجيعه. فقد أهتم الملك إدريس بالرائدات الليبيات ومنحهن رعايّة خاصّة، وكرم العديد منهن كمنحه وسام رفيع الشأن في عام ١٩٦٨م للسيدة حميدة العنيزي. ويذكر أنّ الملك كان قد دفع بزوجته الملكة فاطمة الشفاء لمشاركة الرائدات الليبيات في النشاطات الاجتماعية (الجمعيات النسائية)، ونشاطات النهوض بالمرأة في مجالات التعليم والثقافة وحضور مهرجانات مرشدات الكشافة وزيارة المعارض التجاريّة والمستشفيات والمدارس.

على الرغم من اتفاق أغلب المصادر على هذا السرد إلا أنني اعتبرها صبغة لطيفة لإظهار المجتمع في تلك الحقبة بمظهر متمدن، أما من المنظور الجندري فلا يرتقي الوضع خلال تلك الفترة الى ان يطلق عليه مجتمع عادل، فريادة المرأة برزت في الإطار النمطي حيث الاجتماعي والثقافي، والقوالب الناعمة وكأنها تحاكي جسدها وشعورها المرهف وحبها للزهور وشعرها المنسدل بترتيب على كتفيها، حيث يذكرني هذا بالقول الشهير «رفقا بالقوارير» الذي سخر ليقال في غير مقامه.

وبالاشارة الى شكل نظام الحكم في ليبيا في عهد الملك وهو نظام الحكم الفيدرالي، تكونت لجنة الستين لإعداد الدستور من داخل الجمعية الوطنية وقسمت اللجنة الي عشرين عضو من كل من برقة وطرابلس وفزان حسب تقسيم الاحتلال رغم التفاوت في عدد السكان بين هذه الاقاليم. فالإقليم الجنوبي الذي كان لا يحتوي على أكثر من خمسين ألف نسمة تساوى في عدد الممثلين في لجنة الستين مع الاقليم الذي يحتوي على أكثر من مليون نسمة او الاقليم الذي به ثلاثمائة ألف نسمة في الشرق. قام بتعين اعضاء برقة الملك أدريس وفي طرابلس مفتي ليبيا الشيخ محمد ابو الاسعاد العالم وفي فزان احمد بي سيف، وزعت المقاعد وأعلنت الشخصيات والمهام دون الاعتبار الى وجود المرأة ممثل بينها. كما استخدمت فيما بعد منهجية «مهرجان الصوت» والتي كانت بطبيعتها تعطى الأصوات لزعماء القبائل ولم تكن لأي قبيلة زعيمة نسوية، ولأن ثقافة المجتمع لا تسمح بأن تخوض النساء في تلك المهرجانات الانتخابية فأنه لا وجود لنسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار أو

السياسات. وهذا مؤشر على ان اتساع فجوة النوع الاجتماعي في تلك الحقبة حيث توزع الأدوار حسب الجنس وليس بحسب النوع الاجتماعي.

٢. المرأة الليبية والتشريعات في حقبة القذافي

واجهت المرأة الليبية العديد العقبات التي فرضت عليها نمط حياة معين في عهد الملك، بالاضافة الى التقاليد والقوالب النمطية التي واجهتها في المجتمع الذكوري المحافظ حيث القبيلة والعادات التقليدية اقوى من اي قانون وضعي. تغيرت الاحوال خلال أحداث حراك سبتمبر، اذ حاول القذافي اظهار اهتمام اكبر بحقوق المرأة، فجاء في البيان الأول لثورته الذي تم بثه سبتمبر ١٩٦٩ بإعلان صريح عن حرية البلاد وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة دون تمييز، وجاء الإعلان الدستوري بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ ليؤكد على «أن كل المواطنين الليبيين متساوون أمام القانون»، في حين أكد إعلان قيام سلطة الشعب يوم ٢ مارس ١٩٧٧ أن السلطة في ليبيا يمارسها الرجال والنساء من خلال المؤتمرات الشعبية ونظام التصعيد. ولكن حقيقة واقع المرأة في المجتمع الليبي بعاداته وتقاليده لم يمكن المرأة من الخروج لأماكن المؤتمرات الشعبية والتصعيد، وشكل هذا ضمنيا حرمان لمشاركة المرأة السياسية. بالاضافة الى ذلك، جعل القذافي من المرأة حاميا لظهره وحارسا شخصيا له في مشهد طالما اثار التعجب والجدل أينما حل، في ليبيا كانت للمرأة الليبية قانونيا موقع الندية مع الرجل الليبي في كل المجالات ولم يكن العائق أمامها تقاليد المجتمع او أسرتها أو القبيلة فقط أنما أيضا الخوف من وقوعها في مصائد اللجان الثورية، فاستمرت تبحث عن الظل ولم تتواجد في الاحتفالات العامة ولا النشاطات الثقافية والعلمية الا فئة معينة ومعروفة من حواشي وسبايا القذافي وأعوانه التي تنتهج وتردد ما يقوله القذافي في خطاباته بالمدرجات الخضراء الخاصة في كتابه الأخضر الذي يمثل فكر القائد الأممي الأوحد.

اتجهت التشريعات التي صدرت نحو دعم حقوق المرأة وتعزيزها. وقد تمثّلت البداية بصدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن الزواج والطلاق وآثارهما، متضمنا حق الحاضنة في بيت الزوجية «ويستوجب الإشارة هنا الى السم المدسوس في قلب العسل باعتباره قانون منصفا «مشوها»، حيث لم ينص

القانون صراحة على أن يكون البيت ملكا للحاضنة». وفي السنة التالية، صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن المعاش الأساسي، وقد ألزم الدولة بكفالة الأرامل والمطلقات، وقرر للأرملة التي لا تجد موردا كريما للعيش معاشا أساسيا يضمن لها حياة كريمة (المواد ٧ إلى ١٢)، لولا حظ المرأة الليبية المتعثر واجبارها لتلعق السم هنا أيضا حيث لا اعتبار لالتزامات تلك المرأة ومسؤولياتها نحو الأسرة التي تعولها، ومهما كان عدد الأطفال ومراحلهم العمرية التي ترعاهم المعنية فإن الراتب لم يتجاوز الى ١٨٠ دينار بالعملة المحلية. أيضا أكّد القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م المتعلق بالعمل على أن حق العمل واجب لكل المواطنين ذكورًا وإناثًا (المواد ٢، ٢٤، ٢٥). وأكد على ضرورة تشغيل النساء في الأعمال المناسبة لطبيعتهن وعدم جواز التمييز ضد المرأة، وقرر تمييزًا إيجابيًا لصالحهن بخصوص مدة إجازة الولادة مدفوعة الأجر بالكامل والتي حددت بثلاثة أشهر، وأعلن القانون مبدأ مساواة المرأة والرجل في الأجر،كما تمتعت المرأة في ليبيا بحق السفر بدون موافقة من أحد، وحفظ حق رفضها أن تكون زوجة ثانية.

صادقت ليبيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) سنة ١٩٨٩ بتحفظ على المادتين (١٦،٢)، وتم إصدار القانون الأساسي رقم ٢٠ لعام ١٩٩١ الذي يعد بمثابة وثيقة دستورية في ذلك الوقت بغياب دستور في البلاد وأحتوى على ثمانية وثلاثين مادة، فقد نصت المادة رقم (١) منه على الآتي: «المواطنون في الجماهيرية العظمى ذكورا أو إناثا أحرار متساوون في الحقوق ولا يجوز المساس بحقوقهم». كما أكد في المادة رقم (٢) على حقوق المرأة في ممارسة السلطة وعلى أنه لا يجوز حرمانها من واجبها في الدفاع عن الوطن، وكذلك إلزامية التعليم لكل الأطفال إناثا وذكور. (غبارة، ٢٠١٦) أشير هنا الى أن القذافي ألغى تدريس اللغات الاجنبية من المناهج التعليمية ورفض دخول الانترنت الى ليبيا حتى سنوات متأخرة وأقفل دور السينما والمسارح وقضى على الفضاءات والأندية الفنية.

المرأة الليبية أرقام ومؤشرات قبل فبراير ٢٠١١

يمكنني أن أقول بأن النساء قد حقّقن تقدّمًا ثابتا من حيث وصولهنّ إلى التعليم والعمل، وبات من الشائع جدًا رؤية النساء كمحاميات، وقاضيات،

وطيّارات مدنيّات ومعلمات وأستاذات جامعيات. ومن بين أبرز الإنجازات بالنسبة للنساء في ظلّ نظام القذافي، هو الوصول غير المقيّد إلى التعليم المجاني في جميع المستويات، وهذا ينعكس في مستوى التعليم العالي الذي تتمتّع به النساء الليبيّات حيث يحمل عدد متساو تقريبًا من النساء (٣٢٪) والرجال (٣٣٪) شهادات جامعيّة. (المصلحة العامة للاحصاء، ٢٠١٤).

ورغم أن التعليم في ليبيا كان مقيدا بالمنهج العلمي فقط دون ثقافة مدنية حقوقية أو لغات اجنبية للانفتاح على العالم الأخر الا أن الأرضية العامة كانت مهيأة للمرأة الليبية للالتحاق بالتعليم والعمل في مستوى جيد مقارنة بالمستوى الذي كان في العهد الملكي. يعود ذلك ومن خلال مؤشرات الأوضاع الاقتصادية التي كانت في ذاك الوقت ضعيفة للأسر الليبية، وهناك ايضا عامل الاستعمار، وقد كانت ايضا مدن ليبيا في الأغلب ذات طبيعة ريفية، فتخاف الاسر من عسكر الاحتلال أثناء تنقل بناتهن لوحدهن الى المدارس، وهذا أيضا ما تؤكده أمي السيدة «نعيمة كريمة» التي درست في عهد القذافي في مدرسة الفجر الجديد بمدينة الزاوية. «فعندما كان عمري أربعة سنوات كانت تأخذني معها، وكان حال والدتي وصديقاتها أفضل من بعض النساء في مدينتنا، فأستطعن أن يتعلمن الرياضيات والكتابة والقراءة والتطريز والحياكة، مما ساعدهن ذلك في تأسيس عمل لهن وترأس جمعيات مالية تتكون بين الأسر في المدينة وادارتها بشكل ناجح. حيث يتم تجميع مبلغ معين من المال وبنهاية الأسبوع أو الشهر كما تضمنه الاتفاق بينهن، يستلم الشخص المخصص له هذا المبلغ ليصرفه فيما يراه مناسب، وتقع مسؤولية كاملة على السيدة رئيسة الجمعية الخيرية من «منظورنا الحالي»، التي عادة ما كانت تسجل هذه البيانات بحروف مائلة حادة في كراسة تقترضها من أحدى بناتها، أو تخرج الى باب المنزل الخارجي لتنادي صاحب المحل لتشتري منه الكراسة وهي سعيدة بهذا حرصا منها على توثيق كل المعاملات.»

بالنظر الى بعض الارقام والمؤشرات المدرجة في التقرير المعنون «المرأة أرقام ومؤشرات» والذي أعدته اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية، فإن معدلات نمو النساء في ليبيا تعد أعلى من معدلات نمو الرجال، وقد يترتب

على ذلك تشكيل النساء نصف عدد السكان أو أكثر خلال العقود القادمة في ليبيا، ويظهر لنا في التقرير ايضا ارتفاع عدد السكان الليبيين من نحو ١,٥ مليون نسمة عام ١٩٦٤ ليصل إلى ٥,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦. اهم ما نوه له التقرير هو أن معدلات نمو المرأة في القوى العاملة أعلى من معدلات نمو نظيرها الرجل. لقد كانت حقيقة هذا الوضع تمثل تحديًا لمنفذي سياسات التوظيف والتشغيل، من خلال الحاجة لتوسيع فرص العمل المناسبة للمرأة، حيث أن تشغيل المرأة يتركز في مهن محددة كالتعليم والصحة والإدارة العامة للدولة، بنسبة تصل إلى ٨٨,٣٪ عام ٢٠٠٦، وكانت نسبة من يعملن في المهن العلمية والفنية لا يتعدى ٥,٤٪ في نفس العام. هذا دليل على ضعف إدارة الاستخدام وغياب وظائفها في كثير من الحالات، مع عدم مواكبة هياكلها التنظيمية للمستجدات في توجهات الساسة الاقتصادية الوطنية، علاوة على ضعف المهارات لدى النساء العاملات، وضعف البنية في الاقتصاد الوطني، إلى جانب تفضيل القيم والتقاليد الاجتماعية توظيف المرأة في الأنشطة الخدمية. (معدلات نمو المرأة في ليبيا أعلى من الرجل، ٢٠١٠).

أعود مرة أخرى لربط التشريع بالتطبيق، فمع قرار الدولة الاعتراف التشريعي والقانوني بحقوق المرأة من خلال جندرة الخطاب الرسمي أو الأرقام التي كانت كمؤشرات دالة على الأوضاع النسوية، ظلت المرأة في عهد القذافي لا تجد لها مكانا وتعاني من التمييز المستمر في حياتها العامة بدءا من قلة فرص الحصول على العمل وضعف العلاوات والمكافأت وانعدام تواجدها في المراكز القيادية وقلة تمثيلها في المشاركة السياسية والاقتصادية، بالاضافة الى معاناتها ايضا من هشاشة الأحوال الاجتماعية. فلم تتمكن الدولة تحت القذافي من خلق علاقة صداقة بينها وبين المرأة، ولم تهتم بالنظر في حقوق المرأة كمواطنة يضمن لها الحق في التمتع الفعلي بكافة حقوقها الإنسانية بصفتها الكونية. ولم تعتبرالدولة هذه الحقوق على انها ذات قيمة كبيرة، كما لم تتمكن من توفير الحماية الكافية لها، ولم تعمل على وضع سياسات لتنفيذ وتطبيق تلك التشريعات لتمكن المرأة من الوصول الى الموارد لتعيش في اطار الدولة المدنية بعدل ومساواة. خلاصة القول هنا ان المرأة لم تتمكن من تنظيم حياتها ضمن تشريعات الدولة، وهذا الوجود الضبابي بالمرأة يرتبط بالاساس

بالمجتمع الذكوري والدولة الريعية من خلال رابط الاسرة ما يفسر علاقة عدم الانسجام بينهما.

أتناول تاليا جملة العقبات والتحديات التي واجهتها المرأة في المجتمع الليبي، فرغم كل الإنجازات والإصلاحات عن العهد الملكي أو التي جاءت في الحقبة القذافية منصوصا عليها، الا انها جاءت متعارضة مع بعضها البعض ومتناقضة مع التزام الدولة بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لحقوق الانسان، فقد كانت المرأة في ليبيا كانت ومازالت تواجه عقبات وتحديات سببت ضمورها في المجتمع وضعف نموها الوجودي. ألخص أهمها في:

- التنشئة الاجتماعية غير السليمة المبنية على التمييز منذ الولادة بين الإناث والذكور في الاسرة الواحدة واعتبار هذا التمييز منهجية في البيئة الخارجية المحيطة بهما، وبالتالي لم تسمح الثقافة في المجتمع الليبي للأشخاص فيه من لعب ادوارهم في المجتمع حسب القدرات والسلوكيات والتصرفات، وتم توزيع المهام والمسؤوليات بمرجعية الذكور والاناث.

- العادات والتقاليد والممارسات المجتمعية والفردية ونقص الوعي التي تشد المرأة الى الوراء وتحول دون استخدامها للقانون لحماية نفسها والدفاع عن حقها، وهذا ما يحدث في مجتمعنا الليبي كل يوم، فهناك مئات الحالات ممن يتعرضن للعنف بأنواعه وبذات الوقت لا يمكن لأي منهن أن تستخدم القانون وتتوجه الى الجهات المعنية للإبلاغ والنفاذ الى حقها، لأن المجتمع سينزل عليها بسخط عاداته وتقاليده المنغلقة والمحافظة.

- ضعف المنهج الحقوقي والثقافي الخاص بالمؤسسات التعليمية والتي ينبغي عليها تنوير قدرات الفرد وتنميته وربما توجيهه أيضا في مراحل من حياته حيث تمكينه من المعرفة العامة بشؤون حياته.

- الغياب الكامل لقانون ولوائح داخلية تعزز من ضرورة مشاركة المرأة في كل المواقع والإدارات بنسبة عادلة مع مواطني الدولة الذكور، واعتبارهذه المشاركة تعبيرا عن حقوق المواطنة المتساوية دون تجزئة.

وبرغم ذلك، إلا أن التحسينات في وضع المرأة في ليبيا في عهد القذافي لا يمكن نكرانها، حيث تزايد عدد سيدات الأعمال الليبيات من اللواتي يملكن ويُدرن شركات متوسطة وكبيرة في مجالات مختلفة لا ترتبط مباشرة باحتياجات المرأة التقليدية، مثل محلات الزينة والملابس. ومع عدم توفر أرقام دقيقة عن حجم الأعمال التي تملكها وتديرها النساء في ليبيا، فإن مؤشرات عديدة تؤكد وجود العشرات من تلك المشروعات من شركات توزيع الأدوية إلى مدارس التعليم المتوسط والابتدائي وحتى مراكز التدريب المهني في مختلف المجالات. وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة قبل فبراير ٢٠١١ طفرة في أعمال المرأة بما فيها ربات البيوت اللواتي يمارسن أعمالهن من داخل بيوتهن، تم تأسيس مجلس لرجال الأعمال يضمّ في عضويته عدد من سيدات الأعمال علاوة على مجلس أعمال خاص بالنساء فقط، كما ويضم مجلس إدارة غرفة التجارة الليبية سيدات في عضويته من القطاع الخاص. وقد لاحظت ايضا أنّ عددًا لا بأس به من النساء الناجحات في الأعمال هن من المطلقات، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو عقلية الرجل الليبي التي غالبا ما ترفض أن تكون المرأة سيدة نفسها ومستقلة اقتصاديا ومتمردة على التقاليد الاجتماعية، كما لا يمكن إغفال حقيقة أن عدم توفر المربيات ودور الحضانة الجيدة وخدم المنازل يجعل من إمكانية جمع المرأة بين العمل والأسرة أمرا صعبا ومعقدا، خاصة أن الرجل الليبي، والشرقي عموما، يميل الى التعفف عن القيام بأعمال البيت ويعتبرها نقيصة. وبالرغم مما تحقق للمرأة في ليبيا فإنّ غياب الثقافة الاجتماعية التي تحترم المرأة ونقص التوعية المتصلة باحتياجات المرأة ودورها وغياب التنفيذ الجاد للقانون، يجعل أغلب تلك الحقوق في مهب الريح، خاصة أنّ المجتمع ذكوري الثقافة وتقليدي النظرة في أحسن الأحوال.

الانتفاضة في ليبيا فبراير ٢٠١١

كما كل كتابات التاريخ، فإن بعض التواريخ والأسماء تحذف. وقد حدث هذا الامر في ليبيا أيضا حيث ان ثورة ١٧ فبراير لم تكن يوم ١٧ فبراير وانما اندلعت الثورة قبل ذلك. ففي يوم يوم ١٥ فبراير خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي وأغلبية المتظاهرين من الرجال والنساء، كانوا من أهالي شهداء

بوسليم الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة احتجاجية والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسؤول عن القضية. وفي يوم ١٥ فبراير أعتقل محامي هذه العائلات وصديقه، مما ادى الى تحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شبكة الإنترنت، وكان اعتقال المحامي فتحي تربل والناشط فرج الشراني هو الفتيل الذي بدأت به شرارة الثورة. فخرج هذه المرة المئات للتظاهر أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي وخرج عليهم مجموعة من التابعين لنظام القذافي والدين كانوا يهتفون تأييدا له وحاولوا تفريق المتظاهرين وحدث اشتباك بينهما أستخدم فيه المتظاهرون الحجارة وهذا ما رأه العالم في الفيديوهات والصور في ذاك التاريخ، ولقد انتهت عندما وصلت مجموعة من الشرطة النظامية التي استخدمت الهراوات وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، وكانت حصيلة الاشتباكات في آخر الأمر سقوط ٣٨ جريحًا، خرجت في المقابل مسيرات مؤيدة للقذافي في مدن أخرى بأنحاء ليبيا منها بنغازي وطرابلس وسرت وسبها كان بها عدد من النساء أيضا، وفي وقت متأخر من تلك الليلة تم الافراج عن المحامي فتحي تربل ومن معه. في يوم ١٦ فبراير انطلقت مظاهرات مطالبة بإسقاط نظام القذافي في مدينة البيضاء وسقط بها اثنان قتلى، تحركت أغلب المدن يوم ١٧ فبراير حيث الزاوية وزوارة ونالوت والزنتان ويفرن في المنطقة الغربية من البلاد وبنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة واجدابيا، وتحولت بسرعة المواجهة بينهم وبين الجهات الأمنية الى مواجهة عنيفة، واستخدموا فيها الرصاص الحي والا فحرق المتظاهرون مراكز الشرطة في بعض المدن، يوم ١٨ فبراير كان الحراك أكبر حيث انتفضت مدن أخرى منها العاصمة طرابلس ثوار سوق الجمعة وفشلوم وتاجوراء وجنزور. وكل هذا الحراك رافقه حراك نسوي معلن وسري، أزداد عدد المواجهات وسقوط القتلى في أغلب المدن، مما زاد من احتقان الشعب وغضبه واصراره على الاستمرار في المواجهة، وشعر المتظاهرون بخطورة الوضع وأنه لا مجال للرجوع، فحاولوا الاستعداد للمواجهة أيضا بالسلاح فهاجم المتظاهرون المعسكرات والكتائب، وسيطروا عليها وأصبح بحوزتهم أيضا أسلحة، تبع ذلك استقالة عدد من الدبلوماسيين في نظام القذافي. وكانت النساء حاضرة في كل ذلك أيضا فخرجت العديد من النسوة في الاعلام

لنقل أخبار المتظاهرين وحال المدن وعدد القتلى وقد ساعد هذا كثيرا في إنجاح الانتفاضة. وعملت أخريات على توزيع المنشورات وأخريات عملن على إعداد الطعام... ألخ، كما تعرضت أخريات الى حالات عنف مختلف منه النزوح والتهديد والقتل والتعذيب والاختفاء القصري وأيضا الاغتصاب. هذا كله يجعل الثورة الليبية مختلفة تماما عن الثوراث في الدول المجاورة في ذاك العام، وتحديدا في تونس ومصر حيث لم ينتشر السلاح ولم يسقط القتلى ولم تحدث المواجهات المسلحة بين الطرفين، بالرغم من أن كتائب حسني مبارك لجأت الى المواجهة المسلحة وسقط العديد من المتظاهرون في الميدان، وبرغم ان عدد المتظاهرين في ميدان مصر كان أكثر منهم في ليبيا. ففي ليبيا كان يراد للثورة أن تكون مسلحة وكان السير في هذا الطريق مجهزا بسبب دخول وتواجد عدد من المتظاهرون من الاخوان في بعض المدن منذ الأيام الأولى. فانضمام الاخيرة الى الحراك الشعبي لم يكن بغرض اسقاط النظام وتحويله الى نظام ديمقراطي وتمكين الشعب من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، انما كان سعيا للسلطة وتحويل ليبيا بكل مقدراتها الى دولة إسلامية.

استخدم القذافي المواجهة المسلحة ولم يترك خيار للمتظاهرين واستعد المتظاهرون بنفس العدة، فكانت سيطرة المتظاهرون على كتبة الفضيل في بنغازي بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١ عندما أقتحمها الشهيد المهدي محمد زيو بسيارته الحاملة أنابيب الغاز وقنابل يدوية تسمى الجيلاطينة. في مدينة الزاوية، التي كانت تعرف بالزاوية الغربية، وهي مدينة احتلت دائما مكانة بارزة إبان الأزمات، كان القذافي يخشى حراك هذه الدينة وغضبها كما العصية بنغازي، اذ يفصلها عن العاصمة طرابلس ٤٥ كيلو متر، وهي مدينة مشهود لها بالمواقف منذ الاستعمار الإيطالي كما في معركة «الراس الأحمر» فى ابريل ١٩٢٢. ففي سوقها أعدم بطل الجبل الغربي المجاهد خليفة بن عسكر النالوتي في يوليو ١٩٢٢. ومن المفت انه وعبر تاريخ الزاوية وما أعطته من رجالات لم تذكر لنا النساء ولم نراها في كتب التاريخ وقصص أبناء المدينة، فكانوا يحدثونا عن أمثال فرحات الزاوي الذي شارك بمعارك ١٩١١، والشيخ الكبير الطاهر الزاوي المؤلف لكتاب جهاد الابطال الذي لم يتناول ولو اسم واحد لمرأة ليبية، كما سمعنا عن المرحوم علي الذيب السياسي والصحفي صاحب جريدة الليبي،

وعديد الأسماء المذكرة من المثقفين الذين تمت تصفيتهم بعد خطاب زوارة ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨٣ حيث أعدم أثناء التحقيق الشيخ محمد البشتي قبل أن تفبرك محكمته تلفزيونيا، في ما عرف بقضية «مسجد القصر» الذي داهمته مخابرات القذافي في نوفمبر ١٩٨٠. وفي نفس القضية كان إعدام الشهيد رشيد منصور كعبار شنقا أمام كلية الصيدلة بجامعة طرابلس في ١٦ ابريل ١٩٨٤ مع الطالب حافظ المدني الذي شنق في نفس اليوم أمام كلية الزراعة.

عند اندلاع الحراك الشعبي فبراير ٢٠١١، مدينة الزاوية خاضت معركتين، فالانتفاضة قامت يوم ١٨ فبراير مناصرة لبنغازي، ولذلك كان الهتاف «بالروح بالدم نفديك يابنغازي» وأخر غنت فيه النساء مع الرجال «ويا بنغازي موش بروحك/نحنا ضمادين جروحك»، هنا كان تواجد النساء بأعداد قليلة في الميدان، لكن النساء كن قد تواجدن ايضا فوق اسطح البيوت وخلف قضبان النوافذ مشاركة. تطورت الأحداث إلى النداء بإسقاط النظام يوم ١٩ فبراير اذ لم يكن هناك تواجد كبير في الميدان لأن اللجان الثورية كانت قد وصلت، وخرج أتباع القذافي في المدينة للقائهم مسرعين بالسيارات والأعلام والميكروفونات. في يوم ٢٠ فبراير كان الحراك الأكبر وخرجت الزاوية كلها عن بكرة أبيها نساء ورجال، وحوالي الساعة العاشرة صباحا تم حرق المثابات ومركز الشرطة والمحكمة وحصل المتظاهرون على الأسلحة والذخيرة. تواجه المتظاهرون مع كتائب القذافي مواجهة شرسة يوم ٢٤ فبراير وكانت حصيلتها مفجعة ومحزنة جدا حيث امتلأت شوارع المدينة بالقتلى والجرحى. كانت السيدة نورية النسر أحدى النساء في الميدان تعالج الجرحى، وقامت بعض السيدات بالإسعافات الأولية. سقطت المدينة تحت قبضة الكتائب وكانت أصعب الأيام حيث تعرض فيها الأهالي الى الاعتقالات واقتحام المنازل والشعور بالقهر ناهيك عن مصاعب الحياة اليومية. وواصل المتظاهرون عمليات فردية ولم يستكينوا بمساعدة النساء.

ايقافي للتحقيق من قبل كتائب القذافي يوم الاربعاء بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١ الساعة ٦ مساءً بتهمة خياطة علم الاستقلال في مصنع الأثاث الذي تعود ملكيته لزوجي وكنت أديره عند سفره، شكل نقطة تحول كبير في حياتي. استحوذت كتائب القذافي على المصنع والمزرعة بالكامل يوم دخولهم المدينة

يوم الخميس ٢٤ فبراير واتخذوها مقرا لهم، ادخلوا فيها سياراتهم ومعداتهم الحربية، كما تمكنوا من فندق المدينة المجاور لنا تماما بمدخل المدينة الشرقي من جهة العاصمة طرابلس يسارا، وجعلوه أحدى مقرات التحقيق وتعذيب المتظاهرين، وسيطروا ايضا على صالة الأفراح التي سميت بنقطة الصفر في مدينة الزاوية الواقعة مباشرة بمدخل المدينة عند الإشارة الضوئية. عندها انتبهت وعلمت من أحد أصدقاء زوجي الموالين لنظام القذافي أنني ملاحقة ويجب أن أغادر البلد، قررنا الخروج دون أمل في الرجوع. قد كان حزنًا كبيرًا يحطم قلبي، إذ كان الهروب للمصير المجهول يوم الأربعاء بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١، وكان التشابه في الأيام صدفة غير مرتب لها قررت الخروج الساعة ٤ فجرا مع أولادي وأختي وزوجها. وقد كان هناك مئات من النساء ممن يواجهن ذات المصير وربما أكثر ألما وأشد مرارة في ذلك الوقت. عملت في تونس مع مجموعة من النساء والرجال متطوعين بالمصحات للرعاية بالجرحى وكنا نتقابل مع العديد من الثوار الليبيين ونتناقش في القادم وكنا نعرف أن هناك العديد من العمليات التي تنفذ لمساعدة المتظاهرين منها مدهم بالبنزين والنفط وهواتف الثريا لتسهيل التواصل لأن نظام القذافي قطع الاتصالات بأنواعها، كما تم امدادهم بالأسلحة المتنوعة لمجابهة القذافي. وافتتحنا في شهر أغسطس ٢٠١١ مائدة للرحمن بمنزه النحلي بتونس العاصمة وكنا نعمل رجالا ونساء متطوعين على إدارة المائدة وانجاحها وتقديم المساعدة وكان وجودنا مقبول جدا ومرحب به، بل ويسعد الكثيرون من الرجال لأننا فاعلات ربما أكثر منهم في سرعة القيام بالأعمال والتواصل مع العديد من المنتفعين في وقت قصير، وطالبوا بأن نستمر في الحضور والمشاركة لدعمهم رغم تعرض البعض منا الى التهديدات في تونس أيضا.

وهنا وبعد مرور هذه السنين يمكن بعين المتتبع أن أحلل أن الوضع الحالي في ليبيا هو استمرار للنزاع المسلح الذي رافق الانتفاضة وتغوله وليس تحول الانتفاضة الى مسلحة، لأن عمليات التحول في الأحداث والقضايا تحتاج أن تمر بمراحل وتأخذ وقتها لتتبلور حتى يحدث التحول والتغيير، وهذا ما لم يكن في أحداث الانتفاضة في ليبيا، حيث كانت المواجهة مسلحة منذ الأيام الأولى.

الحراك النسوي أبان الانتفاضة الشعبية فبراير ٢٠١١

التغيرات على المنطقة العربية بفعل الثورات أنتجت تحولا كبير في الأنظمة العربية واظهرت زخم الحراك نسوي والمشاركة الفاعلة والقوية والمقبولة من المجتمع في بدايتها الزاهرة، فالدورالذي لعبته النساء في الانتفاضات والثورات القائمة في المنطقة يعكس حقيقة أنهن موجودات في الشارع وليس التظاهر والمشاركة الفاعلة بالامر الجديد عليهن.

كان الحراك الفبرايري في ليبيا جزء من التغيرات بالمنطقة، هبت فيه مشاركة نسوية كبيرة كما حصل في الدول المجاورة ولربما كان أقوى واكثر مجازفة وخطورة بسبب طبيعة الحراك الذي حدث، حيث نزلت النساء إلى الشارع، أسوة بالرجال وان كان بأعداد أقل، لإثبات وجودهن في ثورات من شأنها أن تغير وجه العالم العربي، في ظاهرة يأمل مراقبون أن تكون مقدمة لمشاركتهن الفاعلة في المستقبل في القيادة السياسية للديمقراطيات الناشئة. وهذا في حد ذاته يدفع إلى التفاؤل بالتغيير المنشود. شاركت آلاف النسوة في ليبيا بعضهن يرتدين الجينز والتي شيرت وأخريات بالحجاب، ولم يكن النقاب أيضا عائقا للمشاركة في التحركات الاحتجاجية التي قادها العنصر الشبابي للمطالبة بالإصلاحات في دولة ريعية نفطية غنية تمتلك ثروات متنوعة وضخمة، تأتي في المرتبة ١٣ من حيث التعداد السكاني من مجمل ٢٢ دولة عربية، مع الترتيب الثالث من حيث المساحة بعد الجزائر والمملكة السعودية أغلب سكانها على عقيدة واحدة لا طائفية، منغلقة اجتماعيا بتقاليد مغلوطة تبنتها العوائل لتصبح عادات وثقافة فكرية منذ عقود ولا تتمتع فيها النساء إجمالا بحقوق واسعة بسبب هذه التقاليد المبتورة.

نقلت شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي بالأنترنت يوميا أحداث الحراك الذي شهد تظاهرات لنساء شجاعات جريئات متعلمات يتحدثن اللغة الإنجليزية بطلاقة ويتحدث العربية بقواعدها ويقفن أمام الكاميرا يطالبن بالتغيير وبالحريات، وشاهد العالم النساء الليبيات من كل الأعمار يشاركن في المسيرات والمظاهرات ويقاتلن للحصول على حقوق الليبيين رجالًا ونساء لإسقاط نظام القمع الدكتاتوري.

كان الهدف الرئيسي من الثورة إسقاط الأنظمة السياسية، إلا أنها نجحت في أن تكون ثورات اجتماعية أيضا فكسر التقاليد البالية التي أوجبت النساء بالتزام منازلهن أو التواجد داخل القوالب النمطية بعيدا عن الحياة السياسية والعامة. نشطت النساء ايضا عبر صفحات التواصل الاجتماعي الالكتروني والمدونات، اذ شهدنا أمهات يقدمن أبناءهن فداءً لمستقبل أفضل ومن أجل الحرية والكرامة في ليبيا الحبيبة، وكذلك شهدنا الطبيبات والممرضات اللواتي تفانين في إسعاف وعلاج مئات المصابين والجرحى، كما شهدنا نساءً يعملن بجد ودون كلل على الجبهات الإعلامية لنقل الأخبار وتوثيق جرائم النظام السابق ضد المدنيين ممّا ساهم في اسقاط النظام ونجاح الثورة، والجبهات القانونية منها رفع قضايا للأسر المتضررة جراء الحرب لمساعدتهم على الحصول على التعويض المعنوي والمادي وصياغة البيانات المنددة والمطالبة بحقوق المرأة ودورها بصيغ قانونية بليغة، والاجتماعية حيت يجهزن مئات الساندويتشات والطعام الساخن والمياه لإرسالها للشباب في الجبهات، كما شاهدنا النموذج النسوي العسكري حيث ساعدت الكثيرات في تهريب السلاح، والنسويات السياسيات حيث خياطة الاعلام وتوزيع المناشير بالشوارع والجامعات المحرضة على أهمية التغيير والانخراط بالحراك الشعبي في مقارعة نظام القذافي.

بعد حرب اسقاط نظام القذافي كانت للنساء مساهمة فاعلة وواعية في محاولة نشر ثقافة المدنية وحقوق الانسان وصنع السلام والسلم الاجتماعي، وكانت لها أيضا العديد المبادرات في تبني مشاريع صغرى ومتوسطة للنهوض بالوضع الاقتصادي لها ولأسرتها محاولة منها في الاسهام في المشاركة في الاعمار والتنمية، كما كانت نسبة النساء اللواتي رجعن الى ممارسة أعمالهن والالتزام بواجباتهن والعودة الى سابق أعمالهن أكبر بكثير من نسبة عودة الذكور الذين انشغلوا بالحروب والبحث عن السلطة والمناصب والتجارة الموازية والسفر خارج البلاد، ووجدت النساء منابر للتعبير من خلال المجتمع المدني فنشأت الجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية وانخرط البعض منهن في الأحزاب السياسية ايمانا منهن بالقدرة على المشاركة والتعبيرعن آرائهن والمطالبة والدفاع بحقوقهن. كانت بدايات التغيير مفعمة بالحماس ويمكنني التصريح بأن الحراك في بداياته قد كان صافي النوايا خالي من الشوائب

والدسائس وبعيد عن المصالح الشخصية ويهدف الى المصلحة العامة والوطن أولا، وحقق انتصارات تذكر في تاريخ نضال للمرأة الليبية. التزمت النساء كثيرا بشعارات الحراك المرفوعة والمناشير والجمل التي شاركن بكتابتها والأغاني الثورية التي رددنها والتي بلورت فيها كل طموحاتهن واحلامهن في التغيير الهادف الى ضرورة العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين والاندماج في السياسات العامة للدولة والبرامج التنموية وكل ما له علاقة بنهضة المجتمع.

كان تشكيل التجمعات النسوية عبر الجمعيات المدنية حديث النشأة رغم أنه امتداد لما كان بعيد جدا في عهد الملك ولكن هذه المرة رأيته أقوى جرأة واكثر حرية في طرح المسائل وتناول القضايا فحملت النساء على عاتقها بعض قضاياها الملحة ذات العناوين الساخنة رغم انغلاق المجتمع. ومع ارتفاع وتيرة الرصاص والارتفاع الطردي للصوت الرافض للمرأة والمستنكر لوجودها في المحافل والملتقيات الا انها انتهجت الدرب واستمرت، فكان لها أراءها النسوية الخاصة وطموحاتها العالية حيث اجتهدت كثيرا في طرح حقوقها ودسترتها. كما استخدمت النساء الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة على مجلس الامن منها القرار ١٣٢٥ حول المرأة والامن والسلام لتطالب بحقها في المشاركة في صنع السلام والسلام المجتمعي وحقها في الحماية، واعلنت عن وجود العنف في مجتمعها ورفضها القاطع له بكل أنواعه، وخاضت في كشف الحالات علنا ولم تسكت على ظلم السجينات في السجون واجتهدت العديد من النساء المحاميات للعمل على قضايا السجينات ورفضن بصوت عالي ما يتعرض له المجتمع من انتهاك وعنف عام، ولم يخجلن من المطالبة بحق الجنسية لأبناء الليبية من زوج اجنبي، كما حاولن جاهدات في الإصلاح من المنظومة التعليمية والصحية والصحة الإنجابية، وقدمن العديد من المساعدات عبر نشاطهن في المجتمع المدني. وقادت النساء كذلك المظاهرات السلمية، رفضن في شهر فبراير ٢٠١٧ قرار الحاكم العسكري الصادر بمنع النساء من السفر دون محرم وتمكنَ من تغييره بعد مقابلة مباشرة قامت بها بعض النسويات مع الجهات المسؤولة عن هدا القرار. وقد ظهرت العديد من النساء إعلاميا في حلقة مباشرة لرفض هدا القرار وتحليله قانونيا وحسب تخصص

وصلاحيات الجهة الصادرة، واعتبرنه مخالف للإعلان الدستوري ولاتفاقية حقوق الانسان ولم يكن ليهدأ لهن بال حتى تم تغيير القرار بجندرة الخطاب وشمل الرجال أيضا، وهنا أشير الى قدرة النساء الليبيات في احداث التغيير عند توحيد الصف والالتفاف حول القضية.

يحتاج الحراك النسوي في ليبيا الى التأطير وتوحيد القضية النسوية والنظر في العمق الى تحليل الواقع وخطورته وإيجاد السياسات للخروج من الوضع بأقل الخسائر والاحتفاظ بما حققن من مكتسبات، وتحقيق أهم الأولويات في القضية النسوية وتحييد القضية النسوية عن التجاذبات السياسية الحزبية، لأنه وبالتجربة في ليبيا لم يكن للرجل أي دور في دعم فعلي للمرأة ويشترك الجميع من الساسة في الاعتقاد بان وجودها كإكسسوار يمثل التمدن والديمقراطية التي اختلطت فيها المفاهيم العامة، وساد الاختلاف حول الاعتراف ببعض الانتهاكات في حق الشعب عامة والمرأة بشكل خاص وتوجب على الحراك النسوي الابتعاد عن التنافس خوفا من أن يشتت الحراك النسوي ويتوه عن الدرب.

نجاحات أولية للحراك النسوي إثر فبراير ٢٠١١

إن شعار الانتفاضة الليبية «مطلبنا الحرية» الذي جاء بعد أربعة عقود ونيف من حكم خنق الحريات الأساسية كافة هو شعار ينطبق بامتياز على الحالة الليبية، فلم تكن انتفاضة الليبيين من أجل الخبز أو الماء أو الكهرباء على غرار ثورات ماسمي «الربيع العربي» – فقد حرص نظام القذافي على توفير «الدقيق» لليبيين منذ ثمانينات القرن الماضي، على حساب التعليم والصحة وهما القطاعان اللذان كانا الأكثر تضررًا خلال سنوات الجمر، ولا يزالان بعد خمس سنوات من إطاحة ذلك النظام لا يستجيبان لأبسط المعايير الإقليمية والدولية.

ولربما ساهم اختراق النساء للمجال العام في خلق ثورة ناعمة، ذاك المجال الذي كان حكرًا على الذكور ورافقه تهميش دورها في الحياة العامة والسياسية، اذ القى الضوء مشعا على أمل تحقيق الحقوق في بداية المسار الديمقراطي. بعد فبراير ٢٠١١ سطع نجم تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار

بنسبة لم تكن سابقا في تاريخ ليبيا حيث حكم الفرد الواحد والقائد الواحد والزعيم الواحد، فكان تمثيل سيدتين في المجلس الانتقالي الذي تشكل بتاريخ مارس ٢٠١١ في ظروف صعبة يشوبها العديد من التهديدات والمخاطر هما السيدة سلوى الدغيلي والسيدة شهيدة النضال سلوى بوقعيقيص التي استقالت واختارت العمل مع المجتمع المدني والشارع الليبي حيث القاعدة.

سارت التحضيرات لأول عملية انتخابية في ليبيا، انتخابات المؤتمر الوطني العام، بحسب خطة الطريق الزّمنية التي وُضعت لها في الإعلان الدستوري والهدف هو الوصول إلى دستورٍ دائمٍ لليبيا، يقع إقراره في المؤتمر الوطني المنتَخب، والتصديق عليه في استفتاء شعبي ويُعتمد كأساسٍ لقانون انتخابي جديد في انتخابات عامّة تشريعيّة لاحقة.

أقرّ المجلس الانتقالي في أواخر نوفمبر تشكيل لجنة من أعضائه، حُدّدت لها مهمّة الإشراف على إعداد مسودة قانون الانتخابات، وإعداد مسودة قانون المفوضيّة، واقتراح تسمية أعضائها، وإعداد مقترح تقسيم الدوائي الانتخابية.

ومع إقرار القانون الانتخابي النهائي (٢٠١٢/٢/١٢)، تحقّق اعتماد نظام انتخابي يجمع بين «نظام الأغلبية البسيط» (١٢٠ مقعدًا)، و«نظام التّمثيل النسبي» (٨٠ مقعدًا)، وذلك على قاعدة دوائر انتخابية فرعيّة صغيرة، مما يؤكد طابعه الغالب كـ«نظام الأغلبية البسيط». خصّص النظام الانتخابي في مسودته الأولى، نسبة ١٠٪ من مقاعد الجمعيّة التأسيسية للنّساء. وقضى القانون النّهائي، بأنّ تمثيل النّساء خمسين بالمئة في لوائح مرشَّحي المجموعات السياسية، أي إلزام الأحزاب بترتيب لوائحها الانتخابية، على أساس التّناوب بين المرشَّحين ذكورًا وإناثًا.

عقدت أول انتخابات برلمانية في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي يوم ٧ يوليو ٢٠١٢، لتحيي الروح الوطنية والتي انعكست في مظاهر احتفال الناس في الشوارع من إطلاق ألعاب النارية إلى السماء وإلى آخره. توجه اثنان وستون بالمائة ٦٢٪ من الليبيين إلى الانتخابات، بأكثر من ١,٧ مليون صوت ٣٧٠٠ من المرشحين، بما في ذلك ٦٢٤ من النساء مرشحات للمقاعد.

وكانت هذه أول انتخابات عامة تُجرى في ليبيا منذ عام ١٩٥٢، ويكون للمرأة الليبية فيها دور بارز وفاعل، جاء من خلال عمل النساء كمدربات مع المفوضية العليا للانتخابات وتدريب موظفي المراكز التي كان تشمل العنصر النسوي بين أفرادها، كما ترأست بعض النساء مراكز الانتخابات أيضا وبالتالي كانت هده لحظات تاريخية وتغيير جليل في المشاركة النسوية المقولبة سابقا، وعلى الرغم من المخاوف إلا أنه تمت الانتخابات على مرأى ومسمع من مراقبين محليين ودوليين بصورة عادلة وسلمية. وكانت النتائج الرسمية، التي صدرت بعد ما يقرب من عشرة أيام بعد إغلاق مراكز الاقتراع، هي سبب آخر للتفاؤل بشأن المستقبل السياسي الليبي القائم على طموحات كل الشعب باختلافه النوع الاجتماعي به. اعتمد المؤتمر الوطني العام قانون انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٣، وهو القانون المصيري، الحاسم والأهم خلال سنة ولايته. نص قانون الانتخاب على المعايير الخاصة بالنظام الانتخابي، وشروط الترشّح والتصويت، التي ستحدّد من سيشارك في عمليتي صياغة الدستور والانتخاب. ونص القانون حين ذاك أنّ الانتخابات ستتخذ شكل نظام الانتخاب الفردي للفائز بأكثرية الأصوات بين مرشحين مستقلين لانتخاب لجنة الستين، على نحوٍ يتعارض مع نظام القائمة الحزبية. وقد تمّ توزيع المقاعد الستين على ثلاث دوائر رئيسية بواقع عشرين مقعدًا للمنطقة الشرقية وعشرين للمنطقة الغربية وعشرين للمنطقة الجنوبية. وبتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٤ جرت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وتحصلت النساء على ٦ مقاعد مقعدين لكل منطقة حسب التوزيع الجغرافي المعتاد شرق، غرب وجنوب ليبيا، فيما تمّ تخصيص ستة مقاعد – للمكونات الثقافية واللغوية، مقعدان للأمازيغ – ومثلهما للطوارق وآخران للتبو. وجاء هذا بما لا يتناسب أبدا مع إحصاء عدد سكان ليبيا حيث تمثل النساء ٤٩٪ من اجمالي السكان في ليبيا. ثم حدث أيضا أن تتم عملية انتخابية أخرى في ليبيا وفي فترة قصيرة يونيو ٢٠١٤ كموعد لانتخاب مجلس النواب الليبي الجسم التشريعي الجديد، فكان الأقبال عليها ضعيف جدا ولم يتعدى ١٨٪ من اجمالي السكان – خصص ٣٠ مقعد للنساء، من أصل ٢٠٠ مقعد، ينتخبون كأفراد مع إمكانية انتمائهم لأحزاب سياسية وسمح لليبيين والليبيات حملة الجنسيات الأجنبية من الترشح.

غياب الدولة وأثره على أوضاع النساء في ظل النزاع المسلح

في غياب الدولة، تتلازم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتتورم آثارها السلبية الناتجة عن الأعمال الحربية العسكرية في المجتمعات، والنزاعات المسلحة بين المليشيات، وتأخذ منحىً قد يطغى في كثير من الأحيان على النواحي الأخرى للآثار الحروب، إذ تدمر الحرب النسيج الاجتماعي وتنهار الأوضاع الاقتصادية للمجتمع عامة ويصل الى انتهاك الحقوق لأفراد الشعب، وتفرز آثارًا سلبية تتواصل انعكاساتها إلى ما بعد انتهاء العمل المسلح.

كان أول مؤشر لاتساع هوة النوع الاجتماعي في المجتمع الليبي واخفاق ما سعت اليه النساء في مشاركتها ساحات الانتفاضة الشعبية هو الصوت المنتهك لحقها حين جاء في خطاب التحرير بعد الإطاحة بالقذافي حيت استخدم المستشار مصطفى عبد الجليل في كتوبر ٢٠١١، وهو وجه ثوري معروف دوليا ورئيس المجلس الوطني الانتقالي المعارض، مصطلح السماح بتعدد الزوجات كنوع من التشريعات التي يجب تغييرها بعد اسقاط النظام وكأنه شيء ملح كان من اهداف هذا الحراك الذي دفع ثمنه باهظا من دماء شباب ونساء وأطفال ودمار من اجل التغيير والحصول على الحقوق لكل افراد الشعب بعدالة مع اختلاف الجنس. وجاء في ذاك اليوم التاريخي الذي كان الشعب متعطشا ليسمع خطاب رصينا يدعو لنسيان ما حدث بين الاخوة ولم الشمل والمصالحة الوطنية والنظر الى المرأة الليبية نظرة مختلفة لما كان لها من دور في تحقيق تلك الانتصارات، لكنه جاء صادما بصوت الرفض لثنائية ربانية ضمن ثنائيات طبيعية خلقها الله لتتمة هذا الكون، فالشمس والقمر والليل والنهار، والرجل والمرأة لا يمكنهم رفضها ولا يمكنهم اخماد صوت حوقنا، فحقي وحقك وحقها هو الحق يجوب في مسارب الليل ولكنه لا ينتمي الا للنهار.

ومع استمرار النزاع المسلح الذي هيمنت فيه الميلشيات المسلحة وتحولت الى عصابات مسلحة تحمى أجهزة الدولة ومؤسساتها وتحرس المباني الحكومية باختلافها وتوفر الأمن للجهات التنفيذية والتشريعية شرق البلاد وغربها وتحمي الناس وتوفر الأمن أو تعدمه كما تشاء ومتى تشاء، حدث ويحدث كل

هذا لأسباب مختلفة، منها الصراع على السلطة، السيطرة على مفاصل الدولة، الاستحواذ على منابع الأموال من حقول نفطية وبنوك واستثمارات وغيرها، كل هذا أوقف حركة الدولة الطبيعية، وغيب القانون وعاث الفساد في كل الأرض ولم تتوفر الحماية الشخصية لأي كان وخاصة النساء، وعانت النساء الويلات والعنف بأنواعه.

العنف المبني على النوع الاجتماعي ظاهرة راسخة في المجتمع الليبي العام وفي المحيط الاسري، وعلى الرغم من التقدم البطيء في وضع السياسات وتحسين الاستجابة للعنف، إلا أن أكثر من نصف النساء مازلن يواجهن خطر العنف ولا يعرفن جهة يمكن اللجوء اليها لمساعدتهن. ومن النادر أن تلجأ المعنفة إلى طلب الدعم خارج نطاق الأسرة إذ لا توجد نسبة للنساء اللاتي لجأن إلى جهة خارجية طلبا للمساعدة بسبب طبيعة البنية الثقافية التي تفرض على المرأة التكتم على المشاكل العائلية، بوصفها قضايا لا يجب أن تتجاوز نطاق الأسرة، وهناك قناعة من أغلب النساء بعدم قدرة مؤسسات العدالة وبشكل خاص الشرطة على حل المشكلات. يتجلى هذا العنف بوضوح في بعض القوانين التمييزية ضد المرأة وخاصة في قانون الأحوال الشخصية والتي كما أسلفت أن حملت في شكلها الظاهري الانصاف حملت بين طياتها السموم كما لم تتوائم مع سياسات للتطبيق.

جاء عنف **الاعتقال التعسفي** والاختفاء القسري كعقوبة كان تطال الجميع رجالا ونساء، وأن كان اغلب ضحاياها من الذكور ولكن يظل لها الأثر المدمر على النساء اذ بفقدانهن لأزواجهن ومن يعيلهن، تبدل الأدوار الاجتماعية للنساء. على مستوى الوضع الاجتماعي الخاص والعام، كثرت الأرامل والمطلقات وزوجة المفقود وزوجة الشهيد وتبدلت أدوارهن في مسارح الحياة دون سابق انذار فأصبحت تحمل اسم رب الاسرة – واصبحت تعول أسرتها، لتوفير الغذاء والماء ودخلت معترك الحياة أحيانا دون معرفة أو تكوين. وأي معترك وأي فضاء حيث الفوضى والسلاح في تفاصيل يومياتها تبحث عن طريق أمن لتتنقل عبره تخشى التعرض للاختطاف ولكنها مجبرة للخروج لممارسة حياتها العملية حيث تعيش وابنائها. وبسبب النزوح والهجرة واللجوء ما أسميته خلال عملي في القنصلية العامة الليبية بتونس

كرئيسة لجنة اللاجئين الليبيين في تونس برحلة عذاب الذل والمهانة للنساء خاصة حيث شاهدت بأم عيني النساء عاملات في البيوت وأخريات يتسولن وأخريات تركن دراستهن للظروف الاقتصادية وأخريات اضطروا للانفصال عن أزواجهن، وأخريات تعيش دون أوراق رسمية ثبوتية، كما تتعرض البعض للابتزاز والتحرش لقضاء حوائجها ومصالحها اليومية، وللحصول على فرص العمل في الغربة، وتعاني البعض الفقر بسبب معاشاتهن ومعاشات ازواجهن الموقوفة منذ تاريخ الانتفاضة،، الخ. عديد الحالات المؤلمة في ظل غياب كامل للدولة بكل مؤسساتها وعجزها على تقديم المساعدات. حيث جاءت الاعداد بمنظومة الليبيين اللاجئين في تونس الى ما يقارب عشرة ألاف فرد أغلبهم عائلات وبكل عائلة هناك مرأة، «علما بأن الليبيات والليبيون في تونس لا يقبلون نفسيا هذا اللفظ»، «ويطلقون على أنفسهم المهجرين» وهو الأدق. كما هناك ما يقارب ٧٠ امرأة بين مطلقة وأرملة وعزباء تعول، ولم أشمل في الأرقام النساء المتواجدات في تونس من اجل العلاج لأن هذا المعيار ليس معيارا للهجرة أو اللجوء ولكنه يظل مؤشرا لما تعانيه النساء من أثار الحرب، حيث تتواجد البعض مع أبنائهن الجرحى أو أزواجهن.

الخطف والتهديد والقتل، تعرضت النساء الى العنف بكل أنواعه، تعرضن للاختطاف، أعلم أنها ليست بظاهرة حديثة وليست نتيجة الأوضاع بالمنطقة أو بليبيا وانتشار السلاح فيها، انما مرتبطة بتواجد الانسان بمختلف مراحله وفي مختلف الدول باختلاف أوضاعها الاقتصادية وشكل أنظمة الحكم فيها مع اختلاف نسبها وأسبابها. ففي عام ١٨١٩ حدثت عملية اختطاف جرت في أمريكا، لضحية تدعى «مارجريت بول» وهي طفلة بالغة ٢٠ شهرا على يد سيدة عمرها ١٩ عاما وصديقها بهدف الحصول على فديّة من والديها، وتعرضت الطفلة للجلد مما شبب لها أثار دامية، وكان لهذا أثر كبير على المجتمع. (اختطاف الاطفال، ٢٠١٧) ومن هنا نفهم الوضع الطبيعي الذي تحدث فيه ظاهرة الخطف. أما ليبيا كباقي البلدان العربية التي عاشت في ظل انظمة عسكرية شمولية وفي ظل الاتجاه السياسي الواحد، وإعلام الصوت الواحد، نجد أنه قبل عام ٢٠١١م، تداول قضايا الخطف والإبعاد القسري وتهديد النساء وتعذيبهم في السجون أيضا أمر غريب على أفراد المجتمع، في

ليبيا. كانت أول حالة اختطاف لمولود من مستشفى الجلاء بطرابلس سنة **١٩٩٥م**، هذا ما وجدته في ذاكرتي.

وفي ظل مناخٍ مشجع لتنامي مثل هذه الظواهر، في وطني الذي يمر بأزمة سياسية غير مشهودة النظير في تاريخها، وحروب أهلية طاحنة، نتيجة لغياب رادع القانون يأخذ دوافع وأبعاد أخرى. حيث يتعرض الجميع للاختطاف بشكله النمطي ولكل حالة دوافعها وأسبابها. ومن يتتبع ظاهرة الاختطاف في ليبيا يجد أنها بدأت بشكل علني، ودون خوفٍ منذ سنة **٢٠١٢م**، ولا أتحدث هنا عن المفقودين إبّان التغيير السياسي الذي حدث في السابع عشر من فبراير فقط وانما استمراره طوال الستة أعوام الماضية وحتى اليوم، اختطاف الرجال لتبادل الأسرى أو طلب تحقيق أمر بالضغط على المسؤول، اختطاف الأطفال لطلب الفدية واختطاف الفتيات لغرض الزواج بالغصب، أي أخذهم من أهلهم عنوة، وهذه حالات قليلة ربما، اختطاف النساء الأمر الذي شاع كثيرا في عام **٢٠١٦**.

العنف السياسي، تتصاعد أشكال العنف والقمع ضد الناشطات المدنيات والمدافعات عن حقوق الانسان بشكل ممنهج من قبل المليشيات المسلحة، وتتعرضن للتهديد والخطف والاغتيال والتهجير بسبب توجهاتهن السياسية وفكرهن المدني وأراءهن المعلنة، خبر اغتيال الإعلامية الشابة «نصيب كرفانه» من مدينة سبها التي قتلت ذبحا في شهر مايو **٢٠١٤**، وفي **٢١** نوفمبر **٢٠١٤** اغتيلت سارة الديب رميا بالرصاص بينما كانت تستقل سيارتها بحي الأندلس في طرابلس مؤشرات لارتفاع نسبة خطورة الانخراط في المجال العام، توالت سلسلة الاغتيالات في مدن مختلفة في **٢٦** يونيو **٢٠١٤**، سجلت ليبيا أول عملية اغتيال سياسي في حق امرأة ليبية، تسبب اغتيال الناشطة الحقوقية والمحامية الانسانة الرائعة شكل صدمة لم نستوعبها حتى الآن، ولا يخفى على أحد أن مشاركة «الشهيدة سلوى» في الانتخابات البرلمانية الليبية، كان آخر استحقاق تشريعي تحصل عليه، ما يؤشر إلى أن تلك السيدة كانت ترى بوعي أن مستقبل ليبيا يبدأ من مشاركة مجتمعية فاعلة، تتجاوز الاختلافات السياسية والأيديولوجية وتطرح البدائل والبرامج، ثم اغتيال السيدة «فريحة البركاوي» التي اغتالتها الأيادي الغادرة حينما تعرضت

يوم الخميس ١٧ يوليو ٢٠١٤ لوابل من الرصاص في إحدى محطات التزود بالوقود في مدينة درنة.

اغتيال البركاوي استمرار لعمليات الاغتيال الممنهجة التي تستهدف الشرفاء الوطنيين، كانت المغدورة عضوًا نشطًا بالحركة العامة للكشافة والمرشدات وجمعية الهلال الأحمر الليبي. وبعد انطلاق انتفاضة ١٧ فبراير تفاعلت مع الحراك وانخرطت في العمل الميداني المدني منذ البداية، إذ ساهمت في تأسيس الاتحاد النسائي بمدينة درنة، ثم انتسبت إلى التيار الوطني الديمقراطي، وهو التيار الذي دخل في أول انتخابات تعقد في ليبيا بعد نجاح الثورة ضمن تحالف القوى الوطنية، الذي تأسس في فبراير العام ٢٠١٢. مارست البركاوي دورها في المؤتمر الوطني بأمانة وإخلاص ووطنية وابتعدت عن التجاذبات السياسية وتكتلات أصحاب المصالح وعرفت بمواقفها الحازمة وحبها الشديد لوطنها، وقد وصفت بأنها «أحد الأصوات الصادقة والجريئة» ومارست مهامها بالمؤتمر الوطني بما يمليه عليها ضميرها، وكانت متفوقة في أدائها ومتميزة بمواقفها، يوم ١٧ فبراير ٢٠١٥ أطلق قناص الرصاص على زينب عبد الكريم زوجة مدير مديرية أمن بنغازي سابقا السيد الدرسي الذي اغتيل أيضا، عندما كانت في سيارتها مع أبنائها مما أدى إلى إدخالها المستشفى ووفاتها يوم ٢١ متأثرة بإصابتها. وأخيرا الشهيدة الناشطة الحقوقية «انتصار الحصايري» أيضا المنادية بدولة المدنية، التي خطفت مع عمتها ووجدت مقتولة وعمتها فجر يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير ٢٠١٥. وغيرهن العديد والعديد من النساء التي تختطف بشكل ممنهج ويتم العثور عليها كجثة ملقاة في مكبات القمامة، تتعرض السجينات أيضا المعتقلات في السجون وربما في غير مرافق الاحتجاز الرسمية وفي ظروف إنسانية سيئة جدا الى أنواع مختلفة من التعذيب وحرمانهن من أبسط حقوقهن بدء من معرفتهن لأسباب الاعتقال، أو الاتصال بأسرهن تمكينهن من تعيين محامي أو تقديمهن للمحاكمة لقضاء مدة الحكم وانهاء حالة الرعب والحيرة والمجهول التي يعشنها، كما ان للاحتجاز تداعيات على النساء عامة والناشطات عن حقوق الانسان حتى بعد انتهائه، إذ يضل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والنفسي الذي يخلفه على حياتهن مجحف جدا وقاسي ولا يقتصر على الفصل من العمل

فقط، بل يصل الى الطلاق والنبذ من الاسرة والمجتمع، كما يتعرضن الى التهديد المستمر المباشر والغير مباشر مما يهدف الى التهجير القسري لتفريغ البلد من الناشطات والنشطاء أيضا، وهذا ما تعرضت له الكثيرات من الناشطات الحقوقيات في ليبيا اللواتي يعشن الأن في مصر وتونس وايرلندا والأردن، الهدف من هذا إخماد صوت الحق الداعية الى دولة القانون في ظل عجز الحكومات المتعاقبة أرساء دعائم القانون.

لم تكن الأوضاع الصحية محمية وفي منأى ومأمن في ظل النزاعات المسلحة التي تستخدم فيها المتفجرات وتنتشر رائحة البارود، في ليبيا كانت سببا رئيسيا لتدمير البنية التحتية للمؤسسات والرعاية الصحية، ووقفت حائل بين وصول المواطن وخاصة النساء الى الخدمات الطبية مما يعرضهن الى إصابات مرضية حادة وصلت حتى الموت، فعلى سبيل المثال لا الحصر تفقد الكثير من الحوامل أطفالهن أو تصل الى الوفاة بسبب حالة النزف التي تصيبها نتيجة الخوف والهلع من ظروف الحياة وأصوات الرصاص، كما انتشرت بعض الامراض الخطيرة بسبب ثلوث المياه وانتشار بعض الجراثيم في الهواء من أثر الجثث سابقا وعدم الاهتمام بالتلوث الهوائي والمخلفات الحربية، كما تتفشى الامراض المعدية في مخيمات النزوح بسبب عدم توفر الظروف الملائمة للسكن الصحي، كما خضعت المرأة لمشاركة غرباء مكان نومها ومطبخها، وتشاركت دورات المياه المختلطة التي تسبب في عدة أمراض، فحرمت من حق الخصوصية الشخصية في يومياتها وحماية جسمها من التعرض الى ما يتلف صحتها.

وعن الأوضاع الاقتصادية للمرأة في بلدي يمكن الدلالة عليها بالأرقام، دلالات مختصرة عن بعض مؤشرات الوضع في ليبيا، إذ تم استهلاك أغلب احتياطات النقد الأجنبي وتراجعت الإيرادات العامة للدولة، وتعطلت رواتب الأفراد عموما وطل من لديه وساطة وعلاقات مع المسؤول من الرجال يمكنه أن يتقاضى مرتبات، وتبحث المرأة عن من يمكنها من ذلك دون التعرض الى الابتزاز والتحرش، وتقلصت التحويلات المالية ومنها تحويلات الطلبة والطالبات الليبيات الدارسات والعاملات اللواتي يعتمدن اعتمادا كليا على هذه التحويلات، انكماش الاقتصاد الليبي بنسبة ١٠٪ في ٢٠١٥ واستمر ضعف

القطاعات غير النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية ونقص التمويل، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى ٩,٢٪ في ٢٠١٥. (ليبيا: الأفاق الاقتصادية، ٢٠١٦)، ومن المتوقع استمرار هذا الوضع باستمرار اضطراب الوضع السياسي وغياب الدولة المؤسساتية. وجب أن أشير الى عدم تمكن النساء من النفاذ الى الخدمات المعيشية الصحية كالماء الصحي والغذاء الصحي والمسكن الصحي، الدواء لبعض الحالات للأمراض المزمنة لغلاء الأسعار، هذا يعرضها وأطفالها الى ما يسمى بالفقر متعدد الأبعاد حيث عدم القدرة للنفاذ الى العديد من الاحتياجات اليومية الهامة.

شدة هذا الحال أوصلت النساء في البلد المحافظ والمجتمع المنغلق الى ما تداولته وعلى نطاق واسع مواقع وصفحات التواصل الاجتماعي ٢١ نوفمبر ٢٠١٦، وعلى نحو لافت جارح ومخجل يعبر عن وضع الاف النساء، صورة لسيدة ليبية محترمة بميدان الشهداء بالعاصمة الليبية طرابلس وقفت مند الصباح ولمدة اسبوع كامل تحاول ان تتحصل على مرتبها ولكنها فشلت بسبب عدم توفر السيولة بالمصرف – السيدة قامت بحركة احتجاجية غاضبة امام حشود الناس المتجمهرين في الساحة وميدان الشهداء بأن صعدت فوق النافورة وخلعت حجابها وراحت تصرخ بأعلى صوتها باللهجة الليبية (موتونا من الجوع، شن تبونا نبيعوا شرفنا، معاش عندنا باش نوكلوا صغارنا)، هذه إحدى أبسط صور المعاناة للمرأة.

أضر الصراع السياسي بشدة بالاقتصاد، الذي ظل في حالة ركود حاد وغلاء فاحش ونقص السيولة المفرط للعام الخامس على التوالي في ٢٠١٧. وما زال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، يُضعِف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة خطيرة في ٢٠١٥. وقفزت أسعار «الدقيق» إلى أربعة أضعاف. هل تحول شعار متطلبات الشعب بعد خمس سنوات من الحراك هو «مطلبنا الدقيق»؟ عمق مفهوم الدقيق يعبر عن مأساة الأوضاع في ليبيا. هل يسبق «مطلبنا الأمان والسلام» أم يفوقه أولوية وهل هذا مطلب جامع أم يختلف باختلاف النوع الاجتماعي حسب شدة وقسوة أثر النزاع على الشعب؟ **يظل السؤال** المطروح في أذهان المتتبعين للوضع الليبي دائما: أين كانت كل هذه السلطات المتعاقبة كل هذا الوقت؟! وفيما أضاعت وقتها خلال السنوات الخمسة الماضية؟! ولماذا لم يكونوا بمستوى الإحساس بالمسؤولية والمواطنة

اتجاه البلاد؟ والى أي مستوى كانت النساء في مخططاتهم ضمن خانة الوقاية والحماية؟ هذا التقصير الناجم عن المؤسسات المنتخبة والمكلفة والأجهزة الرسمية تجاه الأفراد باعتبارهم جزء من كيان المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، هو من دفع ببعض الفئات التي تشعر بالظلم والتهميش إلى انتهاج سلوك يجافي الإنسانية، لإحساسهم بعدم الانتماء للمجتمع أو البلاد بصفة عامة.

وكيف يمكن ان نصل بالمرأة في ليبيا الى انتزاع حقوقها والتمتع بممارستها لهذه الحقوق، وما السبيل الى تمكينها السياسي والاقتصادي واشراكها في كافة مجالات الحياة للبناء والمساهمة في الرفع بالمجتمع؟ من يقدم الإصلاحات في التشريعات والقوانين؟ من يفرض سياسات التطبيق بتغيير اللوائح الداخلية حيث تتبنى منظور النوع الاجتماعي؟ وفي ظل هذا الاستمرار والانقسام السياسي والنزاع المسلح الفوضوي من سيكون الأكثر مسؤولية تاريخية بأن يعي ويفهم أنهن قادرات على إدارة زمام الأمور واحداث التغيير الى الأفضل؟

المراجع

ليبيا في العصر الحديث، العربية الموسوعة، ٢٠١٥ https://www.arab-ency.com

كاندول، ايريك أرمر فولي د، الملك ادرس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، ١٩٨٨: ترجمة ١٩٨٩.

محمد ادريس السنوسي... .الملك صالح، (٢٠١٤) تاريخ الاطلاع ١٥ فبراير ٢٠١٧ من http://baqatlibyah.blogspot.com/2014/01/blog-post_12.html

نقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات، ١٩٦٦.

بن مادي، حسين سليمان، كل يوم شخصية ليبية مشرقة (١٦).. زعيمة الباروني، ليبيا المستقبل، (٢٠١٦).

العلاف، إبراهيم خليل، خديجة عبدالقادر.. امرأة من الزمن الليبي المكافح، (٢٠١٢) تاريخ الاطلاع ٢٠ فبراير ٢٠١٧ من http://www.middle-east-online.com/?id=128629

المسح الوطني الليبي لصحة الاسرة، مصلحة الإحصاء، صندوق السكان بمنظمة الأمم المتحدة (٢٠١٤)

معدلات نمو المرأة في ليبيا أعلى من الرجل، (٢٠١٠) تاريخ الاطلاع ٣١ مارس ٢٠١٧ من https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/10/30/156443.html

تاريخ الاطلاع ٢٠ مارس ٢٠١٧ من (٢٠٠٧) اختطاف الأطفال ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/ اختطاف_الأطفال

ليبيا: الافاق الاقتصادية، البنك الدولي، تاريخ الاطلاع (٢٠١٦) ٣١ مارس ٢٠١٧ من http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-outlook-spring-2016

المبحث الثالث

حقوق المرأة في مهبّ الثورات العربية: التجربة التونسية

سلسبيل القليبي

لن نخوض في هذه الورقة في الجدل القائم حول الوصف المطلوب لما يحدث في المنطقة العربية منذ ٢٠١١ والتكييف الذي يمكن أن نعطيه للأحداث، أي هل يتعلّق الأمر بثورة أو بانتفاضة أو بمؤامرة خارجية أم أنها ثورة تمّت مصادرتها والانحراف بها من قبل جهات خارجية[١]؟ فليست لدينا في الوقت الحاضر المساحة الكافية التي تسمح بالإجابة عن هذه التساؤلات، ولأن الإجابة ايضا قد تكون شيئا من كل هذا. ومهما يكن

١) أ. د. محمد الشرقاوي، «الربيع العربي بين نظرية المؤامرة وقوس الثورة المشدود»، مقتطف من العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت ٢٠١٤، ص ١١٣–١٢٨.

التوصيف الذي يمكن أن نعطيه لما حدث ويحدث فإننا لا يمكن أن ننكر أن جميع دول المنطقة العربية التي تعيش منذ ستة سنوات على وقع حراك اجتماعي وسياسي ومؤسساتي، تواجه منذ ذلك الحين تقلّبات بالغة الأهمية على جميع هذه المستويات تتجسّد في شكل صراع بين قوى تدفع نحو التغيير وأخرى تقاوم هذا الدّفع نحو التغيير.

وتمثّل المرأة العربية عنصرا محوريا في هذا الحراك أولا لأنها شكّلت فاعلا أساسيا فيه وثانيا لكونها مثلت موضوع التجاذب بين القوى الاجتماعية والسياسية المتصارعة، فتحوّلت إلى رهينة لهذا التجاذب ومستهدفة من كل هذه الأطراف. وعلى الرّغم ممّا ذهبت إليه الأستاذة آمال القرامي من أن «النساء لا يمثلن طبقة وهنّ مختلفات من حيث رؤيتهنّ لذواتهنّ وأحلامهنّ وتصوّراتهنّ وفاعليتهنّ»[٢] إلا أننا نعتبر أن النساء واجهن نفس المحنة في هذا «الربيع العربي» الذي لم يكن ربيعا لهنّ. وبالفعل رغم انخراط النساء من شتى الطبقات الاجتماعية ومن شتى الأعمار في الحراك الثوري الذي عاشته الدول العربية سواء في الصفوف الأولى في المظاهرات والمواجهات مع قوى الأمن أو في الصفوف الأولى في شبكات التواصل الاجتماعي حيث لعبن دورا في حشد المجموعات ودعوتها للتظاهر أو للإخبار عن تطوّر الأحداث إلخ. إلا أنهن بقين يمثّلن الحلقة الضعيفة في المجتمع وأوّل مستهدف في الأزمات أو النزاعات، فكنّ عرضة للعنف وللتشفيَ وكذلك للمزايدات السياسية.

سنركّز في هذه الورقة على التجربة التونسية في هذا المجال، فبالرّغم ممّا يقال عن تونس من كونها خارجة عن سرب الدول العربية في ما يتعلّق بمكانة المرأة في القانون وفي المجتمع، إلا أن ما تعرّضت إليه لا يختلف كثيرا على ما تعرّضت إليه، ولا تزال، نظيراتها في الدول العربية الأخرى من دفع نحو التراجع عن مكاسبها. وسنبيّن جانبا من هذه التحديات التي واجهتها نساء تونس ولا زالت، على مستويين إثنين: أولها، الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهتها المرأة التونسية زمن الثورة، إلى حدّ ارتداداتها الحالية ونتائج المقاومة التي خاضتها على مستوى المخرجات القانونية لها.

٢) أ. آمال قرامي «أدوار النساء في أحداث الربيع العربي» نفس المرجع ص ٢٦٣–٢٧٢.

القضية النسوية والمستجدات السياسية والاجتماعية زمن الثورة

لتونس بقطع النظر عن النساء اللاتي شكّلن منارات في تاريخها منذ تأسيس قرطاج على يد أميرة فينيقية إلى اليوم[٣]، حركة نسوية عريقة تعود إلى ثلاثينات القرن العشرين[٤] والتأكيد على هذه المسألة غاية في الأهمية حتى نبيّن أن هذه الحركة لم تكن دائما بل لم تنشأ كحركة نظامية أي كحركة بادرت بها وحدّت ملامحها ووجّهتها الدولة أو السلطة السياسية القائمة، بل كانت **حركة قاعدية** بتصوّر وبإرادة وبانخراط وبتسيير من النساء أنفسهنّ حيث نشأ الاتحاد النسائي الإسلامي سنة **١٩٣٦**على يد الطبيبة توحيدة بن شيخ ثم الإتحاد النسائي التونسي سنة **١٩٤٤** الذي كان مرتبطا بالحزب الشيوعي التونسي والذي كانت من بين أهمّ قياداته نبيهة بن ميلاد وشريفة السعداوي وجلاديس عدّة وغيرهنّ ثمّ الإتحاد الوطني للمرأة التونسي سنة **١٩٥٥** والذي شغلت راضية الحدّاد منصب أول رئيسة له. وجاء المشروع التحديثي البرقيبي بُعيد الاستقلال ليبني على هذا الرّصيد وليدعمه لا لينشئه من عدم. أما عن الثورة التونسية فهنالك اتفاق على أنها اندلعت في المناطق الداخلية للبلاد على خلفية عوز اقتصادي وحملت في بداياتها مطالب اقتصادية واجتماعية دارت أساسا حول التشغيل والكرامة والعدالة الاجتماعية. لكن سرعان ما تحوّلت هذه المطالب، لّما اتسعت رقعة الاحتجاجات وبلغت المدن الكبرى ثمّ العاصمة، إلى مطالب سياسية تمحورت حول المطالبة بإرساء الديمقراطية والحرية والتداول السلمي على السلطة، قبل أن تصل إلى نقطة اللاعودة برفع الشعار الشهير «dégage» أي «إرحل» في وجه الرئيس بن علي.

---

٣) أنظر حسن حسني عبد الوهاب: شهيرات التونسيات، بحث تاريخي أدبي في حياة النساء النوابغ في القطر التونسي من الفتح الإسلامي إلى الزّمان الحاضر المطبعة التونسية ١٩٣٤.

٤) أنظر السّيدة الدّو القايد: «منارات الفجر تونسيات على درب النضال» و«بشيرة بن مراد ونساء رائدات». محمّد ضيف الله «معالم الحركة النسائية في تونس مساهمة في التأريخ للحياة الجمعياتية ١٩٣٦–١٩٥٨»، مجلة روافد العدد الأول تونس ١٩٩٥، ص ١٠٦–١٣٨.

وكان بالتالي من المنتظر أن تتجه كل جهود الفاعلين في الشأن العام سواء تعلّق الأمر بالطبقة السياسية أو بالمجتمع المدني لإرساء الديمقراطية مع كل ما تقوم عليه من ضمان للحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتضامنية على أساس المساواة ودون تمييز وأن يتمّ التركيز على بناء مؤسسات حكم جديدة مبنية على الإرادة الشعبية أي على انتخابات عامة حرة ونزيهة وعلى مبدأ المساءلة والشفافية، كما أنها ستقوم بالمحافظة على نموذج المجتمع التونسي القائم على الضمانات القانونية لحقوق المرأة سواء في الفضاء الخاص أو في الفضاء العام والمساواة بينها وبين الرّجل والانخراط في تدعيم هذا النموذج خاصة على أرض الواقع.

ولا شكّ أن من بين أهمّ ما جاءت به الثورة للتونسيين والتونسيات هو حرية الفكر والتعبير، على أننا سرعان ما اكتشفنا أن هذه الحرية لم تطلق فقط ألسنة ديمقراطية تحرّرية حداثية بل أطلقت كذلك العنان لخطاب أكثر من محافظ، إذ هو رجعي نهجه العنف وغايته تحويل وجهة الثورة من ثورة الحرية إلى ثورة «الثأر للدين»[٥] والانقضاض على كل ما دعت إليه خاصة في مجال الحقوق والحريات وعلى رأسها حقوق المرأة.

وبالفعل لا أحد منا كان يتوقّع يوما أن القضاء على الطاغية بن علي سيفتح بابا للانقضاض على حقوق المرأة التي شاركت في حركة التحرير ضدّ الاستعمار، وفي بناء تونس الحديثة اقتصادا ومجتمعا، وفي مقاومة الدكتاتورية إلى يوم سقوط أعتى رموزها يوم ١٤ جانفي ٢٠١١. لم يتوقع احد أن يوما سيأتي نطالب فيه بحماية مجلة الأحوال الشخصية وبدسترة مكاسب المرأة التي جاءت فيه،ا والحال أننا كنا نعتقد أنها باتت من تقاليدنا لا فقط القانونية بل المجتمعية، أي أنها أصبحت من مكونات الهوية التونسية. فبين عشية وضحاها ظهر في الفضاء العام، سواء داخل المؤسسات السياسية المؤقتة على

٥) انظر في هذا الشأن عبد الإلاه بلقزيز: «لماذا تغلّب الطّابع الدّيني على أحداث الرّبيع العربي؟» العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت ٢٠١٤ ص. ١٥٣–١٦٤، فتحي المسيكيني: «جدل فلسفي حول الربيع العربي حدث عار ووعد بما لم يكن» نفس المرجع ص ٢١٣–٢٢٢.

غرار المجلس الوطني التأسيسي الذي تمّ انتخابه انتخابا عاما حرا ومباشرا في أول انتخابات ديمقراطية ونزيهة عرفتها تونس، لكي يضع دستورا جديدا لها، أو في الفضاء الإعلامي أو حتى في الشارع التونسي بشكل عام، خطاب حول الزواج العرفي، والحال أن مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت سنة ١٩٥٦ أقرّت صيغة وحيدة للزواج وجرّمت الزواج على غير الصيغة القانونية، كما راج الحديث عن العودة إلى تعدّد الزوجات وختان البنات[٦] وصولا إلى حشد النساء والفتيات لغرض «جهاد النّكاح».

ووصل الأمر إلى حدّ الدعوة إلى تسريح النساء من العمل كحلّ لأزمة البطالة المزمنة التي تعيشها البلاد التونسية، وإن مثل هذه الدعوة هي الأخرى مبنية على تصوّر راسخ لتقسيم الأدوار داخل المجتمع. ففيما يخص الحقوق السياسية للمرأة وبالنظر إلى واقعنا الحالي وإلى فحوى النقاشات التي دارت سواء في الفضاءات الرسمية على غرار المجلس الوطني التأسيسي مثلا أو في المجتمع بشكل عام يمكن أن نلاحظ عمق الهوة التي توجد في أذهاننا بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، فلا زال العديد منا لا يرى أي ترابط فيها، وهذا يرجع إلى أسباب مختلفة لعلّ أهمّها أن العديد من الناس لا يرى ان اقتحام المرأة ميدان العمل هو ضرب من ضروب تحقيق لذاتها أو ضمانا لاستقلاليتها المادية التي تظل شرطا لحفظ كرامتها، وبالتالي لا يدرج عملها خارج البيت ضمن استحقاق المرأة للشغل أي ضمن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما خروجها لميدان العمل لم يكن إلا لضرورة مادية ملحّة تتجسّد في عجز الرّجل بمفرده على مواجهة المتطلّبات المادية للأسرة أي «القوامة». وهو ما يفسّر أن المكان الطبيعي للمرأة لدى البعض يبقى الأسرة حيث تتمّ الدعوة إلى إعادتها إليها في أول فرصة تتاح وفي الوضع الراهن تشكّل أزمة البطالة أنسب فرصة لمثل هذا الخطاب.

وأمام اجتياح مثل هذا الخطاب للفضاء التونسي الذي تزامن مع انتصار حزب حركة النهضة الإسلامي في انتخابات المجلس التأسيسي كانت الصدمة

٦) مع العلم أن ظاهرة ختان البنات غريبة تماما عن المجتمع التونسي الذي لم يعرفها قطّ في أي حقبة من حقبات تاريخه.

قوية في الأوساط الديمقراطية، ترتّب عنها صدام داخل المجلس التأسيسي حيث احتلّت الكتلة الديمقراطية موقع المعارضة، وخارجه أي في المجتمع المدني إذ كانت التوازنات السياسية معاكسة حيث كانت القوى الديمقراطية حاضرة بقوّة.

ولا يمكن أن نغفل على **تأثير الوضع الإقليمي على هذه القضايا** وتأثير تصاعد القوى الإسلامية في دول «الثورات العربية» وموقف الاخيرة من قضايا المرأة. فعلى المستوى الإقليمي أعطى انتصار الإسلاميين في تونس ثم في مصر الانطباع بأن المستقبل السياسي في المنطقة بأيديهم، فشرعوا بالتالي في إنفاذ مخطّط لتغيير لا فقط ملامح النظام القانوني التونسي بمناسبة كتابة الدستور بل كذلك ملامح المجتمع، بينما ساند العالم الغربي هذه الحركات وبارك دخولها الحياة السياسية عن طريق الانتخابات بترويجهم لمفهوم «الإسلام الديمقراطي»[٧] **دون إعارة أي اهتمام إلى مضامين الخطاب الذي تحمله هذه الحركات ودعوتها صراحة للخلافة**[٨] **ورفضها لمنظومة حقوق الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر بحجّة أنها مفهوم غربي فرض علينا وأسقط على مجتمعاتنا، ونموذج المجتمع بل حتى المنظومة السياسية التي تنوي غرسها في مجتمعاتنا.**

٧) تمّ مباشرة بعد فوز حزب حركة النهضة بتونس في أول انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وهي انتخابات المجلس التأسيسي التي تمّت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ إنشاء بدعم أمريكي مركز للدراسات حول الإسلام والديمقراطية الذي يشرف عليه التونسي رضوان المصمودي.

٨) في اجتماع عام مع قواعده الاسلامية بمدينة سوسة في تشرين الثاني من سنة ٢٠١١ تحدّث حمادي الجبالي الأمين العام لحزب حركة النهضة عن قيام «الخلافة السادسة» وأثار هذا التصريح خاصة وأن حمادي الجبالي كان مرشّحا لمنصب رئاسة الوزراء مباشرة بعد الإعلان عن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حفيظة الطبقة السياسية والمجتمع المدني. إضافة إلى هذا ظهر في ١٧ يوليو ٢٠١٢ (تاريخ منحه التأشيرة الرسمية للانطلاق في العمل) في المشهد السياسي حزب التحرير وهو حزب إسلامي يدعو إلى إقامة الخلافة ويمكن أن نقرأ في أدبياته أنه يرفض النظام الجمهوري كما يرفض مفهوم الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان «الغربية» وفي شهر يونيو ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس قرارا بتجميد نشاط حزب التحرير لمخالفته أحكام المرسوم عدد ٨٧ الصادر في ٢٠١١ والمتعلق بالأحزاب السياسية وذلك لتحريضه على العنف والكراهية.

ومن الضروري في هذا السياق أن نلفت الانتباه إلى خطورة الخطاب الذي يزعم انبثاقه من مقتضيات الحقوق الثقافية والخصوصيات الثقافية لكونه يطمس بالضرورة كونية حقوق الإنسان وتحديدا حقوق المرأة بالمساواة مع الرّجل وعدم شرعية أي شكل من أشكال التمييز ضدّها، حيث أنه من المفارقات أصبح هنالك حديث عن ارتداء الحجاب و«الحجاب الشرعي» والبرقع[٩] والأخطر من ذلك هو انتشار ظاهرة إلباس الحجاب لمراهقات بل لطفلات أي في كلتا الحالتين لقاصرات، بقرار أو بضغط من أسرهنّ، بما يترتّب عنه تنشئتهنّ على فكرة أن جزء من جسدهنّ يمثّل عورة يجب حجبها على الأنظار، والدّفاع عن هذه الممارسات باسم «صيانة» كرامة المرأة والتعبير عن خيارها الحرّ والترويج لها على أساس أنها إحدى مكوّنات حريتها الفردية، كل ذلك في محاولة لمقارعة الخطاب الحقوقي حول كرامة المرأة والمساواة بينها وبين الرّجل وهنا يمكن أن نتبيّن أن المرأة هي أكبر متضرّر من القراءات «الثقافوية» لمنظومة الحقوق والحريات[١٠]. منح هذا الدعم الإقليمي والدولي للقوى السياسية الإسلامية قوّة مادية ومشروعية دولية، وعمّق الشعور بالخوف ضمن الصفوف الديمقراطية الحداثية في المجتمع، كما عمّق الشرخ بين هذه الأخيرة والشقّ الإسلامي.

أدّى دخول هذه المفاهيم والمبادئ على خطّ النقاشات حول مشروع الدستور الجديد وانتشارها في الفضاء العام، إلى التشويش على عملية كتابة

٩) لم يكن هنالك جدال داخل المجتمع التونسي حول ارتداء الحجاب قبل أحداث ٢٠١١ بل أن المحاكم التونسية وتحديدا المحكمة الإدارية التونسية أنصفت النساء حين تمّ اضطهادهنّ من قبل نظام بن علي بسبب ارتدائهنّ الحجاب خاصة بالنسبة للموظفات بالقطاع العام اللاتي تمّ تسلسط عقوبات تأديبية عليهن بهذا السبب أو الطالبات بالجامعات اللاتي تمّ رفض ترسيمهنّ. إلّا أن الوضع تغيّر بعد ٢٠١١ لا فقط بسبب تفاقم عدد المتحجّبات بل كذلك بسبب ظهور ما يسمّى بالحجاب الشرعي وبشكل خاص البرقع واللذين يمثّلان لباسا غريبا تماما عن التقاليد التونسية والأخطر من ذلك التحجّب المبكّر لطفلات من قبل أسرهن بما ولّد توجّسا لدى شرائح عريضة من المجتمع التونسي وتخوّفا من «أسلمته» على الذي تحدّده أحزاب الإسلامية.

١٠) de.C. Achin et L. Bereni *Dictionnaire genre et science politique*, Paris, Presses Science Po, 2013, p. 356-369 S. Guerard de Latour, Multiculturalisme, in

الدستور التي غرقت المناقشات بشأنها في اعتبارات متصلة بالهوية الدينية، مع كل ما يترتّب عنها من انعكاسات على مصادر القانون وطبيعة العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع وتحديدا بين المرأة والرّجل، إلخ، عوضا عن أن تتركّز جميع الجهود على تأسيس ديمقراطية قائمة على الحريات الفردية والعامة وعلى المساواة في الحقوق وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو المنشأ أو الفكر أو غيره من الاعتبارات، الأمر الذي نجد له آثارا واضحة في نص الدستور ذاته.

المخرجات القانونية للثورة التونسية في الشأن النسوي

يمكن أن نعتبر انطلاقا من التجربة التونسية أن ما تحقّقه المرأة من مكاسب بخصوص حقوقها على مرّ عقود من النضالات، لا يمكن اعتباره محصّنا، إذ ثبت أنها يمكن أن تكون محلّ انتكاس كلّما مرّ مجتمع ما بأزمة سياسية كانت أو اقتصادية أو غيرها، وذلك باعتبار المرأة لا زالت ليوم الناس هذا الحلقة الضعيفة في المجتمع. وبالفعل لما وجد التونسيون والتونسيات أنفسهم في وضع يتيح لهم فرصة اختيار نظام سياسي جديد، توقّع البعض منهم أنه يمكن الانطلاق من الصّفر وأن ليس لتونس تاريخ ولا ثوابت. وعليه **ينبغي اليقظة والحذر من هذا التصوّر الذي يدعو باسم الثورة إلى نسف كلّ التراكمات التي حقّقها المجتمع في أي مجال كان سواء الفكري أو الاجتماعي أو القانوني أو غيره.**

وفي هذا الصدد وللتذكير بما سبق وقلناه آنفا بخصوص الحركة النسوية التونسية، فإن دعوة الإسلاميين في إلى التخلّي عن المساواة بين المرأة والرجل وعن مكاسب المرأة في الفضاء الأسري وفي الفضاء العام قد جاءت من منطلق أن هذه المكاسب لم تكن قطّ نتيجة مطالب قاعدية نابعة عن المجتمع التونسي بل فرضت على هذا الأخير من قبل الرئيس بورقيبة وكانت إحدى إفرازات نظامه الاستبدادي. وإن كان في هذا الخطاب جانب من الصحّة وذلك في ما يخصّ الطابع المستبدّ للحكم البورقيبي، إلا أن **ما عتّمت عليه التيارات**

الإسلامية في خطابها هذا هو أصل الحركة النسوية التونسية التي قلنا أنها سابقة لبورقيبة فهو بنى على رصيد موجود ولم يخلقها من عدم، وبالتالي فإن القول بأن المجتمع التونسي يريد العودة لأصوله والتخلّص من نموذج مجتمع مسقط أكره عليه هو قول يقوم على مغالطة تاريخية صارخة. وهذا ما ردّ به الشق الثاني من المجتمع المدني التونسي، في مساندته للمعارضة داخل المجلس الوطني التأسيسي، التي سعت على امتداد الثلاث سنوات التي استغرقتها عملية كتابة الدستور، إعادة تصويب الوجهة السياسية والثقافية والاجتماعية لهذا النص.

وكانت مناقشة مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات أول اختبار لهاتين القوتين السياسيتين، الحداثية والإسلامية، في مواجهة بعضهما البعض. وبالفعل، جاء في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من مشروع الدستور الصادر في أغسطس ٢٠١٢ أن: «الدولة تضمن حماية حقوق المرأة وتدعم مكاسبها باعتبارها **شريكا** حقيقيا مع الرّجل في بناء الوطن **ويتكامل دورهما داخل الأسرة**...» وأحدث هذا النص رجّة في صفوف المجتمع المدني التونسي حيث نزلت حشودا من النساء والرجال في جميع المدن الكبرى من البلاد التونسية جنبا لجنب في ليلة ١٣ من أغسطس[١١] ٢٠١٢، **للاحتجاج على ما جاء في هذه المادة من استبدال مبدأ المساواة بين المرأة والرّجل بمبدأ تكامل الأدوار بينهما داخل الأسرة** علما بأن أهمّ رهان بالنسبة للإسلاميين هو وضع المرأة داخل الأسرة سواء تعلّق الأمر بالزواج أو بالطلاق أو بالولاية على الابناء أو بالميراث أو غيرها من القضايا، لما لهم من رغبة في إبقاء سيطرتهم على المرأة داخل الاسرة لإحكام سيطرتهم عليها في الفضاء العام. واضطرّ الإسلاميون على إثر هذا التحرّك للمجتمع المدني إلى التراجع عن هذا النص وسحبه لتبقى فقط المادة المتعلقة بالمساواة بين المواطنين والمواطنات[١٢] بينما اكتفت المادّة

١١) ١٣ من أغسطس من كلّ سنة هو يوم احتفال بذكرى صدور مجلّة الأحوال الشخصية وهو عيد وطني وبالتالي تمّ اختيار هذا التاريخ للتظاهر وللتعبير عن رفض ما جاء في مسودّة دستور ٢٠١٢ لرمزيته.

١٢) المادة ٢١ من دستور ٢٠١٤: «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز...»

المتعلقة بالأسرة بالإقرار بأنها الحلية الأساسية للمجتمع دون الإشارة إلى مكانة المرأة/الأم والرّجل/الأب داخلها[١٣].

ودائما في ما يخصّ مبدأ المساواة، فإن أوّل ملاحظة يمكن أن نسوقها في خصوص المادة ٢١ التي أقرّت وجاء فيها: «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيّء لهم أسباب العيش الكريم.» هو التقدّم الذي يحمله هذا النص مقارنة بما جاء به دستور غرّة جوان ١٩٥٩ الذي اكتفت مادته السادسة بالإقرار بأن «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون» آخذا بقاعدة أن المذكّر صيغة شاملة للجنسين، بما معناه أن دستور ٢٠١٤ اختار جندرة اللغة عند إقراره مبدأ المساواة وهذا أمر إيجابي لما يمكن أن يترتّب عن الاقتصار عن صيغة المذكّر في هذا الشأن من تأويل ضيّق وبالتالي إقصائي للمرأة في بعض الشؤون، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالحق في تقلّد مواقع القيادة في السلطة السياسية. الملاحظة الثانية بخصوص المادة ٢١ تتعلّق بشمولية الحقوق والحريات التي يخصّها مبدأ المساواة المنصوص عليه وذلك باستعمال عبارة «**الحقوق والحريات الفردية والعامّة**»، وهي عبارة **شمولية تسمح بالخروج بحقوق المرأة من دائرة الأسرة التي طالما بقيت سجينة لها.**

الملاحظة الاخيرة بخصوص المادة ٢١ تتعلّق بحصر التمييز. فبالرغم من ان إدراج عدم التمييز يشكل إضافة ضمن دستور ٢٠١٤ مقارنة بما جاء في دستور ١٩٥٩ الى أن هناك سلسلة من المؤاخذات التي يمكن تقديمها بشأن الصيغة التي ورد بها هذا المبدأ، هي:

أوّلا: جاء مبدأ عدم التمييز مقترنا بالمساواة أمام القانون إذ نقرأ في المادة ٢١ «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات **وهم سواء أمام القانون من غير تمييز...** » في حين أن الأهم هو عدم التمييز في ضمان الحقوق وليس فقط في تطبيق القانون أي **المساواة في القانون** وليس فقط أمامه.

١٣) المادة ٧ من دستور ٢٠١٤: «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وعلى الدولة حمايتها.»

ثانيًا: ورد مبدأ عدم التمييز بشكل محتشم (خجول)، أوّلا لأنه لم يقع إدراجه في مادة مستقلّة للتأكيد على أهميته، فمبدأ حظر التمييز هو مبدأ قائم بذاته ومختلف عن مبدأ المساواة، كما أنّه جاء في صيغة تكاد تكون عرضية في آخر المادة ٢١ **دون الإقرار بحظر كل أشكال التمييز، بغض النظر** عن أي أساس كان، كما جاءت المادة بدون تعداد لأوجه التمييز المحظورة كالنوع الاجتماعي (الجنس) أو العرق أو الدين أو اللغة أو المنشأ أو الفكر أو الإعاقة إلخ. أن مجرّد التصريح بالحقوق والحريات في صلب نص الدستور غير كاف لضمانها ولا لحمايتها خاصة في مجتمع لا زالت تؤثّر فيه قوى محافظة، ولم يستبطن الدستور بعد وبشكل ثابت استحقاق المرأة المساواة بينها وبين الرّجل في حقوقها وحرياتها وبالتالي وجب إحداث آليات لضمانها أي لإنزالها أرض الواقع ولحمايتها إذا تمّ انتهاكها مهما كانت الجهة التي انتهكتها. وهذا ما تم العمل عليه المجلس الوطني التأسيسي كذلك.

أهمّ الآليات التي من شأنها أن تضمن المساواة بين المرأة والرجل وردت في المادة ٤٦ من الدستور التي يمكن اعتبارها مادة محوريّة في هذا المجال. وجاء في هذه المادة «تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة **تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المحالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتّخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدّ المرأة.**»

وتتمثّل النقطة الأولى في تعهّد الدولة بعدم النكوص بما نالته المرأة منذ الاستقلال من حقوق سواء منها المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، سواء تعلّقت بمكانتها داخل الأسرة أو بوضعها كمواطنة وبمكانتها في الفضاء العام، بما معناه أن هذه الحقوق **لا يمكن مستقبلا أن تكون موضوع تراجع بتغيّر طبيعة الأحزاب الحاكمة أو توجّهاتها السياسية أو الإيديولوجية**. لكن هذا الفصل يضيف أن **هذه الحقوق المكتسبة لا تمثّل إطلاقا سقفا ستقف عنده الأوضاع القانونية والواقعية للمرأة بل هي نقطة انطلاق نحو مزيد تطويرها ودعمها**. كما أن في هذه المادة أداة بالغة الأهمية

من شأنها أن تدفع مختلف الفاعلين في الشأن العام إلى إنصاف المرأة وتشريكها على أساس المساواة في كل مجالات الحياة العامة. وبالفعل يمثّل إدراج مبدأ التناصف ضمن المجالس المنتخبة[١٤] أداة ناجعة، إذ ثبت بالتجربة أنه إذا تركنا الأمر للإرادة المحضة للفاعلين السياسيين فإنهم لن يرشّحوا نساء ولن ينتخبوهنّ لذا وجب دفعهم لذلك بقيد قانوني يتمثّل في مبدأ التناصف.

أما عن تكافؤ الفرص فهو يفرض على الدولة التدخّل ليس فقط بالآليات القانونية لضمان المساواة بل كذلك باتخاذ كافة التدابير الميدانية وانتهاج سياسات داعمة للمرأة، كإحداث بنية تحتية ومرافق عمومية تساعد المرأة على رعاية الأطفال حتى تتمكّن المرأة من تخصيص جزء من وقتها لمسؤوليات غير المسؤوليات الأسرية وتمكين المرأة اقتصاديا لضمان استقلاليتها تجاه الأب أو الزّوج ... وذلك لسدّ الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة بفعل إقصاء الأخيرة والتمييز ضدّها الذي يعود إلى دهور.

وأخيرا وليس آخرا يدرك الجميع أن العنف المسلّط على النساء والفتيات هو في نفس الوقت مؤشّر عن افتقارهنّ لأدنى حقوقهنّ (الكرامة الإنسانية والحق في حماية حرمتهنّ الجسدية) وعائق أمام كسبهنّ هذه الحقوق وتمتّعهنّ بها وبشكل خاص حقوقهنّ السياسية إذ أن اكتساحهنّ للفضاء العام يعرّضهنّ إلى كل أشكال العنف المادي والمعنوي والرّمزي والنفسي ... والأخطر من ذلك هو أن **العنف ضدّ المرأة يعدّ في مجتمعاتنا العربية الإسلامية من باب المعاملة الطبيعية أو العادية وهنالك من يجد له أسسا شرعية**، لهذا السبب كان من الضروري إدراج تعهّد الدولة بالقضاء على هذه الظاهرة مطلبا أساسيا من قبل القوى الحداثية داخل المجلس وخارجه.

أمّا بالنسبة للمؤسسات الموجّهة مباشرة للمرأة ولدعم حقوقها وحمايتها وإن لم يحدث الدستور هيئات مستقلة تعنى بمكافحة التمييز وبدعم التناصف وتكافؤ الفرص كما هو الشأن مثلا في بعض الدساتير المقارنة على غرار دستور جنوب إفريقيا أو دستور المغرب إلا أن الدستور التونسي اكتفى

١٤) نلاحظ أن عبارة «مجالس منتخبة» وردت على إطلاقها بما يفيد أنها لا تخصّ فقط المجالس التمثيلية في المجال السياسي بل تتعدّى ذلك لتشمل المجالس النيابية في القطاعات المهنية والنقابية وغيرها.

بأحداث هيئة مستقلة لحقوق الإنسان من بين أهم اختصاصاتها كما جاءت في المادة ١٢٨ من الدستور: «**تراقب هيئة حقوق الإنسان احترام الحريات وحقوق الإنسان** وتعمل على تعزيزها وتقترح ما تراه لتطوير منظومة حقوق الإنسان، وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها. **تحقّق الهيئة في حالات انتهاك حقوق الإنسان لتسويتها أو إحالتها على الجهات المختصّة**... » علما وأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء هذه الهيئة بين أيدي مجلس نواب الشعب وأنه تضمّن تنصيصا على إحداث لجان مختصّة صلبه من بينها لجنة لشؤون المرأة[١٥].

ومهما يكن من أمر فإن أهمّ تحدّي يواجهه حقوق المرأة هو الفجوة بين النصوص والواقع أو الممارسة، فإذا كانت دولة الاستقلال قد آمنت بالقانون كأداة لتحديث المجتمع وعمدت إلى وضع منظومة قانونية تدفع بالمجتمع إلى الأمام، إلا أنها لم تنجح في جعل هذا الأخير يستبطن هذه الحداثة ويتبناها، فان ذلك سيؤدي الى مقاومة الواقع للنص وابتعاده عنه، الأمر الذي يتطلّب على المدى القصير تدخّل القاضي بقوّة باعتباره وبمقتضى نص الدستور حامي الحقوق والحريات[١٦] لتحقيق التطابق بينهما (رئيس المؤسسة الذي يعتمد التمييز في الانتداب أو في التأجير يجب أن يجد جزاءه لدى القاضي) وعلى المدى الطويل يقوم على تربية النشىء على مبدأ المساواة وعلى مبدأ كرامة المرأة وعلى فكرة أن حقوقها متصلة بإنسانيتها لا بأي معطى آخر.

وإن كان الدستور التونسي نجح إلى حدّ ما في تثبيت حقوق المرأة بل إلى تطويرها يبقى الآن أن ننتظر إنفاذ هذه المبادئ والأحكام التي جاءت فيه، سواء عن طريق سياسة فقه قضائية في مستوى وعود الدستور أو سياسة تشريعية تدعم المنظومة القانونية القائمة في هذا الشأن وتخلّصها ممّا يشوبها من نصوص أصبحت متعارضة مع المعايير التي وضعها الدستور الجديد، بما فيها

١٥) مشروع قانون أساسي عدد ٢٠١٦/٤٢ المتعلق بهيئة حقوق الإنسان.

١٦) هذا ما جاء في المادة ١٠٢ من دستور ٢٠١٤ التي تقرّ: «القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.»

سحب المنشور الوزاري الذي يحجّر على التونسية المسلمة الزّواج بغير المسلم[١٧]، وتنقيح مجلة الأحوال الشخصية لإقرار على سبيل الذكر لا الحصر، المساواة في الميراث بين المرأة والرجل.

١٧) هو المنشور المؤرّخ في ٥ نوفمبر ١٩٧٣ والصادر عن وزارة العدل والذي يمنع ضباط الحالة المدنية أو عدول الإشهاد من إبرام عقود زواج التونسيات المسلمات من غير المسلمين وهنالك اليوم حملة واسعة النطاق في تونس لإلغاء هذا المنشور.

المبحث الرابع

الحركة النسائية
في الجزائر: بين المأسسة والاستقلالية

فريال العلمي

مع أن قادة الجزائر غالبًا ما يصرّحون بأن الجزائر قد نالت ربيعها العربي في تشرين الأول ١٩٨٨ كنوع من البروفة للربيع العربي[1]، إلا أن حلول الانتفاضات العربية اواخر عام ٢٠١٠ سوّغت للنظام اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية الجديدة، شكل اهمها ما يلي: أولًا، رفعت الحكومة

١) بعد هذ الثوران الذي قُتل فيه حوالي خمسمائة شخص، أُقيمت التعددية، اذ فاز الحزب الإسلامي الرئيسي، جبهة الإنقاذ الإسلامية، في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ على اثر هذا الفوز تم تعليق الانتخابات. تلا ذلك فترة من الإرهاب تبعها مقتل حوالي ١٠٠٠٠٠ (حسب الأرقام الرسمية) إلى ٢٠٠٠٠٠ شخص (وفقا لأحزاب المعارضة أو تقارير منظمة دولية لحقوق الإنسان مثل الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، ومنظمة العفو الدولية)، بالاضافة الى عدة آلاف من الأشخاص المختفين، واغتصاب مئات النساء. تُعرف هذه السنوات باسم «العقد الأسود».

بدءًا من شباط ٢٠١٢، حالة الطوارئ التي كانت قد أعلنتها منذ ١٩٩٢. ثانيًا، أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في حديث للأمة، عن إصلاحات سياسية، ووعد «بتعميق العملية الديمقراطية». اما فيما يخص حقوق المرأة، فإن اهم الإجراءات التي تأثرت بها النساء في الجزائر هي تلك التعديلات التي ادخلتها الحكومة على القوانين الدستورية والانتخابية. اقوم في هذه الورقة بدراسة تأثير هذه الإجراءات على الإرادة المستقلة للمرأة والحركة النسائية الجزائرية، اذ أطرح في الورقة هذا السؤال: هل تجيب الإصلاحات المتعلقة بالمرأة عن مطالب الحركة النسائية؟ وهل يعزز ظهور ما يبدو أنه نسوية الدولة من قدرات النساء الجزائريات؟

قام النظام الجزائري خلال السنوات العشر الماضية بمأسسة قضية المساواة الجندرية وجعلها اولوية. قبل تلك الفترة، كانت «المرأة من خلال مشاركتها في التنمية الاقتصادية» هي محل التركيز الاهم. ففي ظل الاستراتيجية الاشتراكية الجزائرية للتنمية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، كان على النساء أن يساهمن في المجتمع من خلال دخولهن في سوق العمل، حيث كانت هناك حاجة لهن. وشجع الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ النساء «على نفع المجتمع، من خلال العمل»[٢]. ومنذ الثمانينات، قاد تطور حركة المساواة الجندرية إلى الاعتراف بمطلب المساواة بالذات على المسرح السياسي.

ومنذ العقد الأول من هذا القرن، أنشئت مؤسسات مكرّسة لشؤون المرأة والعائلة: مثل وزارة التضامن الوطني والعائلة وشؤون المرأة، والمجلس الوطني للعائلة والمرأة في عام ٢٠٠٦. وقد تمت زيادة عدد النساء في الحكومة بنسبة وصلت إلى ١٩٪ في عام ٢٠١٢. الأكثر من ذلك، هو انه قد تم تعيين ناشطات سابقات أو خبيرات في قضايا المرأة كوزيرات، وصفهن بعض المراقبين بـ«الفيموقراط» [٣].

ولاحقًا للمادة ٣٥ من الدستور[٤]، فقد تمت إضافة فقرات إلى قانون الانتخاب في كانون الثاني ٢٠١٢ تستحدث حصصًا للنساء في المجالس

٢) JORADP (الصحيفة الرسمية) العدد ٦١، ٣٠ تموز ١٩٧٦، ص ٧٢١.
٣) هذه الكلمة، وهي مزيج من بيروقراطي ونسوي، تحمل غالبًا دلالة تحقيرية.
٤) التعديل في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨

المنتخبة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. قفزت نتيجة لذلك نسبة تمثيل المراة في المجالس التشريعية من ٧,٧٪ في مجلس الأمة السابق (٢٠٠٧–٢٠١٢) إلى ٣١,٦٪، محقّقة المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA[٥]. وهكذا أصبحت الجزائر البلد الذي يحوز على النسبة الأعلى من التمثيل التشريعي النسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ويعد هذا التطور مصدرًا للفخر بالنسبة للزعماء الذين غالبًا ما يسلطون الضوء على هذه النتيجة، فزيادة التمثيل النسائي في الهيئة التشريعية يلقي ضوءً شديد الإيجابية على الجزائر ويشكل تحسينًا لصورة النظام. في أيار ٢٠١٧، انخفضت نسبة النساء المنتخبات لمجلس الأمة قليلًا لتصل إلى ٢٦,١٩٪.[٦] ولكن وعلى اية حال فإن هذه الزيادة المهمة في التمثيل النسائي بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المكرسة لقضايا المرأة تقودنا إلى دراسة ما إذا كانت تتلاءم مع استراتيجية المنظمات النسوية، وما إذا كانت تعود بالنفع على النساء. **فهل طوّرت هذه الإجراءات الإرادة المستقلة للمرأة وقدراتها على النضال؟**

الواقع السيوسيولوجي للمرأة في الجزائر[٧]

قد تعطينا بعض المؤشرات السوسيولوجية فكرة عامة عن التحسينات فيما يتعلق بوضع المرأة في الجزائر. ففي حقل التعليم تم تحقيق تقدم بارز. من أجل تقدير هذا التطور، علينا أن نذكّر بأن نسبة الأمية بين النساء قد تم خفضها من ٩٠٪ في عام ١٩٦٢ إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٢. وفوق هذا، شهدت الجزائر زيادة هائلة في تعليم البنات، فمنذ العقد الأول من هذا القرن، تتفوق أعداد البنات على أعداد الصبيان في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسة الجامعية. وهذا الانجاز هو حصيلة لتقدم مستمر في نسب البنات والنساء في المدارس الثانوية وفي مرحلة التعليم العالي: من حوالي ٤٠٪ في تسعينات القرن الماضي إلى ٦٠٪ عام ٢٠١٥.

٥) تصنيف IPU لعام ٢٠١٤، المرأة العربية والتشريعات، CAWTAR، تونس، ٢٠١٥.

٦) من مطبوعات المجلس الدستوري: http://www.conseil-constitutionnel.dz/indexFR.htm

٧) الأرقام المعروضة أخذت من المكتب الوطني للإحصاءات: http://www.ons.dz/.

المؤشرات الديمغرافية تعطي أيضًا فكرة عن التغيرات في حياة المرأة، ومن بين المؤشرات التي يمكن أخذها بالاعتبار هي زيادة متوسط عمر الزواج للمرأة: من ١٨ في الثمانينات من القرن الماضي، إلى ٣٠ عام تقريبًا في السنوات الاخيرة. اذا، وبنتيجة المدة الدراسية الأطول والعمر الأعلى للزواج، فإن معدل الخصوبة، الذي كان ٨ أطفال لكل امرأة، قد انخفض إلى ٣,١ طفل لكل امرأة في عام ٢٠١٥.

اما عندما يتعلق الأمر بالعمالة فإن الإنجازات تعد أقل وضوحًا. ففي سياق وضع بطالة عالية، فإن النسبة المئوية لمشاركة المرأة في القوة العاملة محدودة، وترتفع ببطء من ٧٪ في الثمانينات إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٦. وبالتوازي، فإن النساء هن الفئة الاعلى تأثرًا بالبطالة. ففي أيلول ٢٠١٦، كان المعدل العام للبطالة يساوي ٨,١٪ للرجال و٢٠٪ للنساء. وإذا نظرنا إلى بطالة خريجي الجامعات، فإنها تساوي ١٠,٢٪ للذكور فيما ارتفعت في ٢٠١٦ إلى ٢٤,٧٪ بين الإناث.

من الجدير ذكره هنا ونحن نتناول موضوع البطالة هو ان الكثير من النساء العاملات لا يظهرن في المعطيات الإحصائية كونهن منخرطات في انشطة اقتصادية غير رسمية، تعد خارج تعداد السكان العاملين المصرح عنه. فلا تظهر الاحصاءات الرسمية النساء العاملات في حقل الزراعة، وفي حقل تقديم الرعاية، ومن تقوم بالطبخ والغسيل، والعناية بالأطفال أو العجائز، من أجل زيادة دخل العائلة أو لمواجهة الفقر. وعلى الرغم من أنهن غالبًا المعيلات الوحيدات للعائلة، وعليه فإن عملهن مبخوس القيمة وغير ثابت. كما تظهر هذه الأرقام، فإن صورة واقع المرأة متنوعة، وتعتمد على القطاع الذي نأخذه بعين الاعتبار. ولكن الصورة العامة، على كل حال، هي صورة حركة باتجاه التمكين.

الحركة النسائية الجزائرية ومطالبها

في ضوء هذه الخلفية، تجد الحركة النسائية الجزائرية موردها الاهم خصوصًا بين النساء المتعلمات. وعليه، هناك تعريف ضروري للحركة النسوية لابد من ان نسوقه قبل أن نتقدم في التحليل. إن ما نشير إليه بالحركة النسائية

الجزائرية يتألف من منظمات المرأة التي تركز على المصالح الاستراتيجية للمرأة وعلى تغيير بنية العلاقات المجتمعية التي تستند على التمييز على أساس الجنس. وهي بذلك تختلف عن المنظمات النسائية، التي حتى لو كانت تعمل لصالح المرأة، الا أنها تتعامل مع المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها مثل الأمية، والفقر، وحقوق الإنجاب، باختصار، مع المصالح العملية للمرأة.

بالاضافة الى ذلك، فقد تميز تطور واستقلالية الحركة النسائية في الجزائر تحديدا بمقاومة قانون الأسرة المحافظ في الثمانينات من القرن الماضي. منذ ذلك الوقت، لم تتوقف المظاهرات، والحملات، والعرائض، للاحتجاج على هذا القانون[٨]. ومن الجدير ذكره ان هذا النشاط النسوي كان قد نجح في تعديل قانون الأسرة، الذي تم العمل به منذ عام ١٩٨٤، اذ تم تعديله في عام ٢٠٠٥[٩].

على الرغم من التعديل، وحسب قادة المنظمات الرئيسية مثل شبكة وسيلة، فقد بقيت بعض المواد في القانون تمييزية. مثال ذلك:

- ما زال يطلب من المرأة أن يكون لها وليّ في الزواج (بمعنى وصيّ على الزواج)[١٠]؛ وما يزال تعدد الزوجات ممارسا ومشروعا، على الرغم من تقييده بالقانون.[١١] كما لا تزال معاملات الطلاق غير

٨) عن ظهور هذه الحركة، انظر فريال العلمي، الجزائريات ضد قانون الأسرة، النضال من أجل المساواة، باريس، مطابع العلوم في بواتييه، ٢٠١٢.

٩) JORADP العدد ٢٤، ١٢ حزيران ١٩٨٤، ص ٦١٢–٦٢٥. JORADP العدد ١٥، ٢٧ شباط ٢٠١٥، ص ١٧–٢٠.

١٠) المادة ١١: المرأة البالغة تتم عقد زواجها بحضور وليّها، الذي هو والدها أو أحد أقربائها أو أي شخص آخر تختاره. وبدون المساس بالفقرة السابقة ٧، فإن زواج القاصر يتم عقده من قبل الوليّ أو كذلك من قبل أحد الأقرباء. والقاضي هو الوصي على من ليس لها أحد.

١١) من المسموح عقد الزواج على أكثر من زوجة ضمن حدود الشريعة إذا كان هناك دافع مبرر وتوافرت الظروف والنية لمعاملة عادلة. على الزوج أن يعلم الزوجة الحالية وزوجة المستقبل، وعليه أن يتقدم بطلب ترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة ذات الاختصاص في منطقة بيت الزوجية. يمكن لرئيس المحكمة أن يرخص الزواج الجديد إذا ثبتت له موافقة المرأتين وإذا وجد أن الرجل قد برهن على السبب

متكافئة، حيث أن للرجل كامل الحق بالطلاق، بينما على المرأة أن تبرر طلبها.[١٢]

- للمرأة حقوق محدودة في الحضانة، وتفقد حق حضانة اطفالها إذا ما تزوجت مرة اخرى بعد الطلاق.[١٣]
- في الميراث[١٤]، فإن مقدار نصيب الأنثى الوارثة يعادل نصف نصيب الذكر. فعلى الرغم من قرار المجلس الدستوري الذي كان قد صدر في ٢٠ آب ١٩٨٩ وأُكِد فيه المبدأ الدستوري الذي تعلو بموجبه الاتفاقات الدولية المصدقة حسب الأصول على القانون المحلي (المادة ١٥٠)، الا إن قانون الأسرة لا يمكن معارضته، لا على أساس اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW المصدقة في كانون الثاني ١٩٩٦، ولا على أساس الدستور. سبب ذلك هو التحفظات التي وضعتها الجزائر فيما يخص اتفاقية CEDAW والتي تتعلق بشكل رئيسي بالفقرات الخاصة بالمساواة بالزواج وبالتحكيم الدولي. ففيما يخص المادة ٢ من الاتفاقية، تم تقييدها بعبارة «على شرط ألا تتعارض مع أحكام قانون الأسرة الجزائري». فيما نوهت التحفظات بالنسبة للمادة ١٥، الفقرة ٤، إلى أن «حق النساء في اختيار أماكن إقامتهن ومنازلهن يجب ألا يفسر بطريقة تتعارض مع الأحكام (...) من قانون الأسرة». اما فيما يتعلق بالمادة ١٦، فيفيد التحفظ بأن «حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعلن أن أحكام المادة ١٦، الخاصة بالحقوق المتساوية للرجال والنساء فيما يتعلق بالزواج، سواء أثناء الزواج أو عند فسخه، يجب ألا تتعارض مع أحكام قانون الأسرة الجزائري». ومن أجل تفادي أن تتولى الأمر محكمة دولية، فإن «حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (...) لا تعتبر نفسها ملزمة بالمادة ٢٩، الفقرة ١، التي تقرر أن

المبرّر وعلى قدرته على تقديم معاملة متساوية وعلى توفير الظروف الضرورية لحياة زوجية.

١٢) الفقرات ٤٨، ٥٣، ٥٤

١٣) الفقرة ٦٦.

١٤) الكتاب الثالث من القانون.

أي خلاف بين طرفين أو أكثر حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية، والذي لم يحل عن طريق التفاوض، يجب، وبناء على طلب أي من الأطراف، أن يخضع للتحكيم أو للمحكمة الدولية للعدالة». ومن ناحية أخرى، فإن قانون الأسرة لا يمكن أيضًا أن يتم تحديه عن طريق الدستور، الذي يصون مبدأ عدم التمييز والمساواة[١٥]، بسبب وجود المادة الثانية فيه التي تنص على أن «الإسلام هو دين الدولة».

ولذا فإن المطالبات بقانون يحترم المساواة الجندرية في كل مجال من مجالات حياة الأسرة، أي بمعنى كوالدة، وكزوجة إلخ، لم يتم بعد، تلبيتها بالكامل. إذا لم تكن التعديلات على قانون الأسرة على قدر تطلعات الحركة النسائية.

التغيير الاهم جاء على شكل الاصلاح في قانون الجنسية، ففي العام ٢٠٠٥ عُدَل القانون معطيا المرأة الحق بأن تنقل جنسيتها إلى أولادها وزوجها. فقبل عام ٢٠٠٥، كان هذا الحق محصورًا بالرجال فقط. وفي عام ٢٠٠٩، رفعت الجزائر تحفظاتها فيما يتعلق بالمادة ٩ المتعلقة بالجنسية من اتفاقية إزالة التمييز ضد المرأة CEDAW مما وفر ضمانات اكبر للمرأة، فالسماح للمرأة بنقل جنسيتها هو فعل ذو رمزية قوية، حيث أنه يتعلق مباشرة بتعريف المواطنة.

في كانون الأول ٢٠١٥، وبعد أكثر من خمسة عشر عامًا من النضال، نجحت المرأة الجزائرية في أن تضع قضية العنف ضد المرأة على الأجندة السياسية. اذ توجد اليوم أحكام في القانون الجزائي[١٦] الجزائري تجرَم «العنف ضد المرأة» وخصوصًا «العنف المنزلي»[١٧]. تأتي هذه الاحكام بعقوبات شديدة تُطبَق في حال العنف المنزلي، والتحرش الجنسي[١٨]، والتحرش بالنساء في الشوارع أو في الأماكن العامة[١٩]. وهذه الأحكام لم يكن بالطبع، مرحبًا بها؛ فقد انتقدها أعضاء مجلس الأمة ممن ينتمون إلى الأحزاب الإسلامية واصفين

١٥) المادتان ٣٢ و٣٤.
١٦) قانون ١٥-١٩، JORADP، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، ص ٣–٤.
١٧) المادة ٢٦٦ مكرر.
١٨) المادة ٣٤١ مكرر.
١٩) المادة ٣٣٣ مكرر ١.

هذا التعديل بأنه «تشريع يرمي إلى تدمير العائلة»[٢٠]. فيما لم ترض التعديلات ايضا الحركة النسوية بسبب وجود بند يسمح للضحية بالعفو عن الجاني، مما قد يعفيه من العقوبة ويشكل ضغطا اضافيا على النساء.

خلاصة القول هنا، أن هذه التعديلات على القانون الجزائي جاءت حصيلة استراتيجية تكيّف مع مرحلة احتجاجات التسعينات من القرن الماضي، كما انها مثلت استجابة مهمة للضغط الممارس من قبل النساء اللائي انتخبن مؤخرًا للهيئة التشريعية. ان وضع قضية العنف ضد المرأة على الأجندة السياسية يمثل نجاحا مهما للحركة النسوية، فقد نجحت الحركة في نقل مشكلة العنف ضد المرأة من مشكلة تخص الحيز الخاص (وكموضوع محرم)، إلى موضوع عام يتعلق بالسياسة العامة، وذلك عن طريق استخدام الفرص السياسية المتاحة، فمارست قيادات الحركة الضغط على الحكومة عن طريق استخدام مؤسسات الدولة، ومجلس الأمة، واستغلت حاجة النظام في ان يعطي صورة ايجابية حول موضوع احترامه لموضوع حقوق الإنسان.

وفي النهاية فأن جملة الإصلاحات التشريعية التي تتعلق بالحصص في المجالس المنتخبة، وقانون الجنسية، والعنف ضد المرأة، يمكن أن يوحي بأن الحركة النسائية الجزائرية قد نجحت بإدخال العدالة الجندرية إلى الحيز السياسي، عن طريق ربط حقوق المرأة بالمواطنة، مانحة النسوية الجزائرية، طابع النضال السياسي الفعال، بامتياز.

التحديات

نجيب في هذا الجزء عن سؤال: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الحركة النسائية الجزائرية؟

قد رأينا فيما سبق بأن مطلب المساواة كجزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية شكل حجر الاساس في خطاب الحركة النسائية الجزائرية. ويعدَ قانون الأسرة في اطار هذا الخطاب المحل الاساس للتمييز، اذ يشرّع للتمييز

٢٠) راجع تصريح حركة المجتمع من أجل السلم في ٨ آذار ٢٠١٥:
http://hmsalgeria.net/fr/communique-concernant-les-amendements-au-code-penal-violence-contre-la-femme/.

ضدَ المرأة، ويخلق وضعًا يدنيها إلى مرتبة المواطن من الدرجة الثانية، بالتناقض مع الدستور.[٢١]

فعن طريق الممارسة السياسية الهادفة إلى تغيير يسعى نحو عدالة جندرية في قانون الأسرة، أدخلت منظمات المرأة قضايا النساء فيما يخص هذا القانون إلى الفضاء العام. هذا القانون والتعديلات المدخلة عليه، مهما كانت جيدة، فهناك فكما رأينا هناك عيب دائم في التشريع، لا يمكنه بحد ذاته أن يغير من الممارسات الاجتماعية، ولكنه ومع ذلك يسهم في تحول اجتماعي وسياسي مهم، عن طريق تعديل الصورة العامة للمرأة، ومن خلال إعطاء الناشطات النسويات أدوات فعالة يستطعن من خلالها مساعدة المرأة وضمان استقلالية إرادتها.

ومن ناحية اهم، فإن ممارسة النشاط النسوي في الفضاء العام السياسي تقودنا نحو سؤال امتحان الديمقراطية الاهم – حول طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع المدني. بعبارة أخرى، فإن هذا النشاط يؤكد على انه لاعتبار نظام ما ديمقراطيا فإن صلة قوية بين حقوق المرأة وحكم القانون لابد لها من ان تتواجد. ويختبر هذا النشاط ايضا مدى احترام النظام لمبادئ حقوق الإنسان، فتحتاج الناشطات إلى حرية التعبير في التنافس السياسي من أجل أن يطرحن قضاياهن، وأن يجادلن، ومن اجل ان يستطعن الرد على خصومهن الذين غالبًا ما يتهمونهن بأنهن متأثرات بالغرب وأن أهدافهن تتعارض مع القيم التقليدية والدينية. وتحتاج الناشطات أيضًا إلى حرية التنظيم، وكجزء من المجتمع المدني، أدانت جمعيات المرأة قانون الجمعيات[٢٢] الذي يحكم، بحجة السيادة، سيطرة الحكومة على منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني الاخرى، وعلى مصادر تمويلها الأجنبية. فمعظم منظمات المرأة التي لا تستفيد من الدعم المالي الوطني تستعمل المنح الأجنبية من أجل تنفيذ مشاريعها، والأموال في الغالب تأتي من منظمات للأمم المتحدة مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء UNDP، ومنظمة الصحة العالمية WHO، أو الاتحاد الأوربي، أو المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل مؤسسة فريدريك ابيرت أو فريدوم هاوس أوغلوبال رايتس ووتش. ومن خلال هذه المساهمات المالية تم إنجاز،

٢١) المادتان ٣٢ و٣٤، JORADP العدد ١٤، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢.
٢٢) القانون ١٢–٠٦، JORADP العدد ٢، كانون الثاني ٢٠١٢.

إما أعمال اجتماعية: مراكز استماع، ومراكز إيواء للنساء، خصوصًا الأمهات؛ أو تطوير أدوات للدعم، مثل الاستطلاع الوطني عن العنف ضد المرأة الذي انجز عام ٢٠٠٥[٢٣]، بمساعدة منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمرأة.

ولكن، وبما أن النظام السياسي الجزائري ليس مفتوحًا، فإن السؤال يبقى: أية استراتيجية يمكن تفعيلها ضمن حدود نظام سلطوي؟ الاستراتيجية الفضلى على ما يبدو هي الاستمرار بالعمل على الرغم من التقييد المفروض على المنظمات خصوصًا من قبل القانون، والقيود الأخرى المعيقة للحرية، مع بقاء التركيز على الأهداف الأصلية للعدالة الجندرية. هذا الخيار يعني الموافقة والعمل على اتخاذ خطوات صغيرة نحو التحول الديمقراطي الشامل. ما يصبح على المحك هنا هو الحكم الذاتي للحركة، ومدى امكانية أن تقدم المنظمات برنامجها الخاص بها من أجل أن تظل قوة للتغيير السياسي والاجتماعي. ففي المجالات الرئيسية التي هي جوهر الحركة (قانون الأسرة، والعنف) لا تزال إجابات الحكومة غير مرضية بالرغم من استجابتها الشكلية لمطالب الحركة النسوية.

وهناك ايضا في ضوء هذه الاستراتيجية خطر أن يتم استغلال الحركة النسائية من قبل النظام، وأن تخسر الشرعية التي حصلت عليها من النضال الوطني، اذ تعود هذه الشرعية إلى أجيال مضت؛ ولها جذور تاريخية. التحدي هنا يكمن في ان التأجيل والعمل المحدود عبر الخطوات الصغيرة، يمكن ان يعيد التاريخ، عندما أعطت النساء الأولوية للقضية الوطنية على حساب قضية المرأة، حيث كان لهن نصيب حقيقي في الحرب من أجل الاستقلال، واعتقدن أنهن سوف يحصلن على حقوقهن بعد تحرير البلاد، الامر الذي لم يحصل وبفسر الحاجة الى النضال اليوم. التحدي اليوم يمكن في أن تتم المحافظة على الشرعية التاريخية التي حازت عليها المجاهدات تاريخيا، من جهة، والشرعية السياسية للنضال النسوي المعاصر، من جهة أخرى، وتضمين النضال من أجل حقوق المرأة في منظور العملية الديمقراطية.

---

٢٣) المعهد الوطني للصحة العامة، «حالات العنف ضد النساء. استطلاع وطني»، الجزائر، ٢٠٠٥

الاتجاهات المعاصرة للنشاطات النسوية التي تسعى نحو التغيير البطيء، تجد جذورها في بنى الفرص السياسية المتاحة التي هي نفسها نتاج لتاريخها الخاص، مثلما هي نتيجة للعلاقات الاجتماعية والسياسية في الوقت الحاضر، فالخلفية الإقليمية تتسم باضطراب خطير باعتبار الوضع في ليبيا، والمأساة السورية، والوضع الحالي في مصر، وعلينا ايضا أن نضيف إلى هذه الجوانب الجيوسياسية، الذكرى الحية لـ«العشرية السوداء» التي تجعل الخوف من عدم الاستقرار السياسي مستمرًا، وتقود زعيمات الحركة النسائية إلى انتهاج براغماتية حذرة.

كما يتم توفر الفرص البنيوية الحالية امكانية استعمال أشكال جديدة من التعبئة، اذ توفر تقنيات المعلومات الجديدة فضاءً للتعبير، وحتى لتنظيم المجموعات، والدعوة إلى توقيع العرائض، والمظاهرات... الخ. وبما أن النشاطات الجماعية مقيدة، فإن التركيز يتم على حملات وسائل الإعلام، وعلى استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، وعلى ممارسة الضغط على النواب، ووضع حالات التحرش أو جرائم القتل ضد المرأة تحت حكم القضاء[٢٤].

يمكننا أن نعتبر أن الحركة النسائية الجزائرية قد استخدمت الفرص التي أتيحت لها في عملية مقايضة، وذلك الموقف لا يهدد ابدا الأهداف الأساسية للحركة، فالطريق ضيق والحركة على الحافة، بسبب خطر أن يتم النظر إلى الحركة النسائية على أنها تمثل نسوية الدولة، وتفقد بذلك شرعيتها. لقد تم تفادي الخطر أثناء العشرية السوداء عندما رفضت النساء أن يتم استعمالهن كبيدق في الحرب على الإرهاب، ورفضن أن يتم إسكاتهن، ولكنهن حافظن على أهدافهن وحاولن أن يبقين الفاعلات لتاريخهن الخاص.

على الرغم من أننا نعرف بأنه ليست هناك نسوية شعبية، فإن أفكار النسوية قد انتشرت في المجتمع الجزائري واستحوذت على جمهور أوسع: بالإضافة إلى التقدم الاجتماعي المذكور آنفًا، كما وسّعت النساء حضورهن في مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية. إن ظهورهن في الأدب والفن

٢٤) لقد حظيت المظاهرات والحالات اللاحقة على تغطية واسعة من وسائل الإعلام، وهي مقتل رزيقة شريف في تشرين الثاني ٢٠١٥ (التي تم الحكم على قاتلها بالسجن لمدة ٢٠ عامًا)، وأميرة مرابط التي أحرقت حية في أيلول ٢٠١٦.

والرياضة[٢٥] والدين[٢٦] ليشهد على هذا الزخم. إنهن يناضلن أيضًا من أجل حقوقهن كطالبات أو عاملات من أجل أجور أو من اجل مكانة أفضل، والخيار المفضل عندهن هو الأشكال المنظمة من النشاط (إضرابات، اعتصامات)[٢٧]. في عام **٢٠١٥**، كانت النسوة في عين صالح (جنوب الجزائر) في طليعة النشاطات ضد استغلال الغاز الصخري، وهذا هدف بيئي بامتياز.

في البلدان التي حدثت فيها انتفاضات قادت إلى تغيير النظام كما في البلدان التي كان فيها إصلاحات، كان التحدي بالنسبة للحركة النسائية هو ألا يتم إقصاؤها من العملية الديمقراطية. لقد وسّعت النساء نطاق قدراتهن وحضورهن في كل حقول المجال العام. إن رفض الحجر (الهيمنة والاحتقار) والمطالبة بالكرامة التي عبرت عنها النساء هي أصداء لشعارات الربيع العربي بامتياز.

---

٢٥) تمارس النساء اليوم كرة القدم والملاكمة وسباقات السيارات التي كانت تعتبر رياضات خاصة بالذكور.

٢٦) تزداد اعداد المرشدات بشكل ملحوظ.

٢٧) لا توجد نساء في أعمال الشغب أو الاضطرابات.

المبحث الخامس

لبنانيات ما بعد الإنتفاضات العربية
المناخ، الصورة، الموزاييك، الصواب السياسي، البؤس العاطفي

دلال البزري

اخترتُ المقاربة عبر خمس زوايا نظر. انها لوحة غير مكتملة. الجزئيات المشكِّلة لمشهدها متداخلة متناقضة، ومتفاوتة. بل قد يكون هناك زوايا أخرى غابت عنها. فلهيب الإنتفاضات العربية وفوضاها الناشئة أحبطوا سكينةً، هي الملَكة الضرورية لرسم لوحات شاملة.

المناخ والوقت الضائع

الإنتفاضات العربية بعثت أحلامًا مستقبلية. لكنها سرعان ما غطسَت في وحلْ العسكر والطائفية والفظاعة. ترجمة هذا الإضطراب في لبنان هو الأيسر. الحرب في سوريا، وقد اشتعلت فيها أخطر الثورات، شلّت لبنان وأوقفت

ما يُفترض، أو المطلوب، أن يكون «حياته» السياسية. فكان فراغًا مديدًا في مؤسساته، حروب محاصصة على خيراته، وجمود في آليته السياسية... وإلى ما هنالك من أوجهٍ للعنف السياسي المبطّن، أو المؤجّل. المعنيون، أي السياسيين، «يبيعون» الشعب اللبناني جميلًا، بقولهم انهم ببقائهم هكذا، بتوافقهم على الشلَل، بعصرهم للعنف البواح، بوضع رؤوسهم في الرمال؛ إنما ينقذون لبنان من أتون الحرب المحيطة، في سوريا، الناجمة عن إنتفاضتها. ولكنهم لا يلحظون بأن هذا العنف المضغوط، بقوة الواقع، لا بد له أن يتسرَّب الى الثنايا، إلى النسيج الدقيق، إلى اليوميات العادية من الحياة. عنفٌ يدور حول نفسه، ويخلق عزلة تحمي أصحابها، من عنف الجيران أو الزملاء أو الشرطي أو رب العمل الخ. بمعنى آخر: ليست الطوائف وحدها هي التي تغلق الباب على غيرها، إنما داخل الطوائف نفسها، كلٌ يدور حول محْميته الضيّقة. أي عزلة كبرى، توازي عُزُلات لا متنهاية.

وترجمة هذه العُزُلات على صعيد الحركة النسائية المنظّمة، هي عزلة موضوعاتها عن بعضها، وتسطيح مكوِّنات هذه الموضوعات. مبالغتها في استخدام اللغة الانكليزية، وارتهان «برامجها وموضوعاتها» لأجندات مموليها، يكمّلان عزلتها عن مجتمعها، وجوارها القريب: تنشط هذه الجماعات للدفاع عن حقوق الخادمات الأجنبيات، مثلًا، و«تنسى» أقرب النساء اليها، أي اللاجئات السوريات الهاربات من عنف النزاع المسلح؛ «تنسى» أقرب قضاياهن إليها، أي وقوعهن في شباك مافيات التجارة، بل العبودية الجنسية في ربوعنا. لا ترى هذه الجماعات بأن آثار الحرب وخواتمها في سوريا تقرّر مصير هذه الربوع. العنف عند هذه الجماعات المسيطرة على الديناميكية النسائية، يُختصر بالعنف الجسدي المنزلي الزوجي، بالمطالبة بانهائه، وبانزال أقسى العقوبة على مرتكبيه. لا عنف من صنف آخر متشابك مع هذا العنف. في ظل هذا المناخ، لا يمكن ان تجد حركة نسائية جامعة حول القضايا المشتركة، ولا تنظير مستقبلي، ولا تعميق في النظرة إلى البنى التي تخدمه. ذلك ان لبنان السياسي يعيش الآن في «الوقت الضائع»، المشلول بطبيعته؛ لا يملك أفقًا غير الإنتظار وترقّب رسو الحرب الدائرة في سوريا على مهزوم ومنتصر، كي يرتِّب

أجنداته و«رؤاه» على أساسه. فكما تكون السياسة في أي بلد، تكون حركة نسائه ووثَباتهن.

الصورة والتنميط الجنسي

ضعْ على خادمك «غوغل» ما تبحث عنه في «نساء لبنانيات» أو «المرأة اللبنانية»، وسوف تجد انهن «يشتهرن بالجمال والأنوثة»، وإلى ما هنالك من أوصاف لا تحتاج إلى لبيب ليفهمها. خصوصًا إذا ما أُرفقت بتشجيع السياسيين عليها، من وزيرين عبّرا، كلٌ بلغته الخاصة، عن طريقته في تسويق «الجمال اللبناني»، الذي «يخدم» الإقتصاد السياحي.

العام الماضي، عندما نزل اللبنانيون إلى الشارع للإحتجاج على عجز الحكومة في حلّ مشكلة النفايات، وكانت اللبنانيات من بينهم مشاركات، وبقوة، شاعَ على شبكات التواصل أقوال وتعبيرات كلها تصبّ في هذا الاتجاه، تغمز في القناة الجنسية بوضوح. لم يرَ المشاركون في حملة «الغزَل» المزْرية هذه، إلا «مفاتن» كشفت عنها بعض المتظاهرات. لم يلاحظوا مثلاً محجبات من بين المتظاهرات، ولا محتشمات. ولكن هي العين المسْبقة التي تريد أن تحصر اللبنانية في صورة امرأة بائعة للجنس.

هذا الإفراط في التنميط الجنسي للنساء اللبنانيات مكتوب له بعد الإنتفاضات العربية أن ترتفع حماوته. فالشلل والجمود والفراغ يدفعون كلهم نحو تفاقم الأزمات المعيشية. ومن لم تهاجر من الشابات، أو لم تحصل على عمل شريف يقيها النوائب، أو لم تتزوج فتجد من يعيلها... ما عليها، في هذه الحالة سوى الإعتماد على «جاذبية» ولو مموهة، ولو ضئيلة، أو غير مقصودة، أو غير مرغوبة... لتبلغ مُرادها. صور اللبنانيات، في الداخل كما في الخارج تنضح بالكليشيهات النمطية، وترسِّخ التصورات المسْبقة حول اللبنانيات؛ فتكون هذه الكليشيهات أقوى من وقائع حياتهن، أقوى من حقيقتهن الداخلية السحيقة. التفاعل بين هذه الكليشيهات وبين ديناميكيات هذه الحياة هي معركة عسيرة، تشتّت الطاقات الذهنية، تضيّعها؛ فوق انها معركة هوائية، يشوبها النزق والخفة، وتتفوق على وقائع الحياة.

الصواب السياسي (political correctness) والتوافق الملغوم

والمشكلة ان هذه الكليشيهات تتعايش مع أفكار تناقضها، ولكنها لا تقل عنها جهوزيةً. فالجميع، من رجال دين وسياسة ومجتمع متفق على كلمتين أو ثلاث، على «أهمية حقوق المرأة»، على «إدانة للعنف» الذي تتعرّض له، أو على الحصة (الكوتا) النسائية في المجالس التنفيذية والتشريعية... وذلك ربما من أثر حملات الجمعيات النسائية، أو من «روح العصر»، المستمَد من القيم الغربية، القائمة على إحترام هذه الحقوق. وكثرة تكرار هذه «الأفكار»، وقيام واحدة من الجمعيات (أبعاد) بتصوير شريط يوتيوب، يتكلم فيه مفتون ومطارنة، هم في قمة الهرمية الدينية، عن رفضهم للعنف ضد المرأة واحترامهم لحقوقها الخ... أجهز على هذه الحقوق بعدما أنزلها إلى مرتبة الشعارات الصائبة سياسيًا.

والصواب السياسي هو خطاب لا يخلق حساسيات، ولا ينبذ طرفًا، أو ينال منه؛ وهو ربيب «الديموقراطية التوافقية» اللبنانية الملغومة، التي تداري «مصالح كل الأطراف»، والتي لا تفضي إلى شيء. والصواب السياسي يلخص جوهر الوضع السياسي الذي قام بُعيد الإنتفاضات العربية، والسورية منها على وجه الخصوص: فطالما ان الحرب في جوارنا لم تنتهِ، علينا تلافيها في بلادنا بأقصى ما يمكن من التوافقات الخادمة لبقائنا على رأس الدولة. هذا «التوافق» هو ولّاد الصواب السياسي بعينه. وهذا الأخير مرشح للتفاقم طالما ان سوريا ما بعد الإنتفاضة ما زالت حربها شغالة. وهو، أي الصواب السياسي، قادر على التعايش مع أقصى التطرف. قادر على التعايش مع انخراط أقوى أحزابه، وأشدهم تسلحاً، في الحرب السورية. قادر على إغلاق الصراع السياسي غير المموَّه، المفضي إلى نتيجة، والتعتيم على منشِّطات العنف ضد النساء، وضد الرجال. فالعنف «غير العسكري»، المكتوم، المسلَّط على الرجال، يسيَّر نحو النساء، بشكل شبه أوتوماتيكي. ولكن عندما يقول المفتي او المطران انه يستنكر العنف ضد النساء، عندما تكون لدى أكثر المراجع معاندة لحقوق النساء كلمات طيبة «صائبة سياسيًا»... لن يكون من السهل أبدًا تحديد مكامن المعركة النسائية الجماعية، أهدافها القريبة او المتوسطة. بل

ستجد أفرادًا وحسب؛ مثل فاطمة حمزة، التي تجرأت على مخالفة قانون الشرع الديني، فأودعت في السجن أياما، كانت كفيلة باشعال جبهة المطالبة بقوانين مدنية للأحوال الشخصية، المنطفئة منذ عقدين. ولكن التضامن الذي لاقته من جمعيات وأفراد، نسائية في غالبيتها، لم تفتح معركة، ولا تركت صدى، اللهم الإعلامي منه، المتبخِّر بكل الاحوال. أطفأتها كلمات الصواب السياسي التي لفْلفت القضية، إلى حدّ اننا لم نعرف مصير فاطمة حمزة، بعد معركتها الجريئة مع القضاء الديني: هل احتفظت بابنها؟ أم انتُزع منها، تنفيذاً لقرار مرجعيتها الدينية؟

الموزاييك وتخبّط الأقدار

تقارن كاتبة مصرية بين الأقدار الشخصية، فتقول ان المثقفات المصريات معروفة دروبهن ومآلاتهن، مرسومة سلفًا، ومطمئنة بوجه عام (كلام قبل الانتفاضات). وتتابع عن زميلاتها اللبنانيات، انها لا تراهُنّ على هذا النحو. والفرق، كما تشرح، ان المثقفات اللبنانيات صاحبات تجارب مبعثرة، أحيانا متخبّطة، موزعة، متطاحنة. فباستثناء بعض المستقرات اللواتي بلغن مراتب عالية، فان مسارات المثقفات اللبنانيات مختلفة عن بعضها أشد الاختلاف. مثلهن مثل المواطنين، وبشكل أخص المواطنات اللبنانيات.

الموزاييك النسائي اللبناني لا ينضبْ. هو يناقض الصورة المسبقة، مع انه لا يصمد أمامها تمامًا. هل هو الإنقسام الطائفي الخادم أنثروبولوجيًا، الذي يمكِّنك من معرفة «طائفة» تلك المرأة من دون ان تسألها عن إسمها أو إسم قريتها، من دون أن تحدسْ من لهجتها؟ متنوعات بالهندام أولا؛ سواء كانت المرأة سافرة أو محجّبة؛ فداخل الحجاب الواحد تجد التنوعات الهائلة، العمرية، الذوقية، الطبقية، المناطقية، الفردية الخ. وبين السافرات التنوع على نفس درجته، وربما أكثر، نظرًا لما يقدمه السفور من حرية في الإختيار أو الإختراع. وبعد المظهر الخارجي تأتيك المفاجأة من «المضمون»: فنانة سافرة، تلعب أدوارًا «مغرية»، بلباس لا يقلّ إغراء، تعلن بأنها لن تسمح لإبنتها، عندما تكبر، بخوض تجارب حميمة مع شباب، فيما ستعطي لابنها كامل حريته («الصبي لا يعيبه شيء» أو «هو في النهاية رجل»). طبعا مظهر

هذه الفنانة يوحي بغير ذلك؛ من ينظر اليها من بعيد يقول عنها «سهلة»، كما في الصورة. لكنها في الواقع، اشد محافظة من جدتها (نادين نسيب نجيم). في المقابل، سوف تجد في المرابع الليلية محجبات، يرقصن على أنغام الموسيقى الصاخبة نفسها التي تتمايل عليها سافرات ارتدين لباس السهرة المعتَمد.

النساء اللبنانيات شديدات الفردية والجماعية في آن. يمكن ان تكون الواحدة منهن من «جماهير الطوائف» (المفترض انها منسجمة، متناغمة)، ولكنها لا تشبه، لا من قريب ولا من بعيد، نظيراتها. الموزاييك اللبناني أغنته الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠) بتمزقاتها العائلية، بتهجيرها للرجال، وبنثرها للنساء على شتى أنواع التجارب. وها هي الحرب المكتومة الآن، بإنفجاراتها العنقودية المقطّرة، الموزعة هنا وهناك على أوجه الاجتماع... ها هي هذه الحرب تُغني الموزاييك مجددًا بلائحة أخرى من الفرديات؛ بحيث أنك لن تجد، مع قليل من المبالغة، امرأة لبنانية واحدة تمثّل اللبنانيات.

البؤس العاطفي وندْرة الرجال

أمرٌ أخير، لا تلحظه الأبحاث ولا التحركات. وقد تسخفه، أو تقلِّل من شأنه... هو ذاك البؤس العاطفي، القاتل لنهضة النساء. يطالُ البؤس العاطفي النساء الشابات بالدرجة الأولى، ومن بعدهن الأكبر عمرًا. ما من رجال يوازيهن عددًا؛ بعضهم رحَل، مستشهدًا أو ضحية، والآخر هاجر بوعد بالعودة، أو من دونه، والأخير موزّع بين مستمر بتلقي شظايا الحرب المجاورة، أو المشاركة بها، أو التغاضي عنها، أو الغياب، فالرحيل مجدّدًا. الفئة الباقية من الرجال، المقيمة والمستقرة، هي مثل جوهرة نادرة، غير مكنونة، تنال القدر الأكبر من اهتمام النساء؛ وإن كان جلّ أفراد هذه «الجوهرة» قليل القيمة، حتى بالمقاييس السخيفة المعمول بها. لذلك ترى معظم الشابات اللبنانيات، عندما يخرجن على الملأ، كأنهن خارجات نحو أمل ما... إذهب إلى أحد مقاهي العاصمة، مقهى رصيف واسع، مرتفع، يشبه خشبة مسرح. أُنظر إليه من بعيد قريب، ولن يفوتُكَ الإنتباه: مجموعات من الشابات الموزّعات بين الطاولات، في أبهى حُلَلهن، ونداوتهن، تسيطر

عدديًا على الرجال، بنسبه ساحقة. ورجال من الذين تجاوزوا عمر الفتوة، من الذين اقتربوا من الشيخوخة، يرفعون رؤوسهم لينفثوا دخان السيجار في الهواء الطلق، تنْضح وجوههم عزّة وكبرياء، على كل أولئك الصبايا صاحبات اللهفة المتمادية، وما عليهم سوى إشارة من طرف حاجب...

البؤس العاطفي جزء من يومياتنا النسائية. وهو يضاهي، بطاقته السلبية، جبروت الحروب والنيران. البؤس العاطفي هو الحرب الأخرى. وهو، في الأوقات الضائعة مثل أوقاتنا، مرهون بدوره بما ستؤول إليه الحرب المجاورة. حرب تجرح الأنوثة والأمومة في الصميم، وتُعلي من شأن الذكورة الضارية؛ أكانت تلك الذكورة منتصرة أو مهزومة. أما الآن، فليس بوسعنا سوى إدراك مغزى البؤس العاطفي، والسخرية منه، من دون التقليل من شأن قساوته، الموجعة للقلوب المستوحِشة.

المبحث السادس

«المرأة البحرينية ما بعد الانتفاضة»

منى عبّاس فضل

مقدمة

تشير أغلب التحليلات والدراسات التي تناولت الانتفاضات العربية إلى أن الشعوب العربية عاشت زمنًا طويلًا تحت وطأة القهر والظلم، وعانت من الانحلال السياسي والعبث بالمقدرات والثروات، فجاءت الثورات العربية كردّ فعل غاضب ويائس من انسداد الأمل أمام الشباب واحتقار الفرد وإمتهان قيمته الإنسانية في ظل عقود من حكم أنظمة الاستبداد والدكتاتورية وانتكاسات سياساتها الاقتصادية والتنموية الفاشلة، تلك الأنظمة التي انخرطت في عملية التحويل الهيكلي لاقتصاديات بلدانها بتطبيق إملاءات البنك الدولي[1] وترسيخ قيم العولمة المتوحشة.

---

١) فواز طرابلسي، **ثورات بلا ثوّار**، ص ١٤.

كما اتسمت أنظمة الحكم في هذه «الدول الغنائمية»[٢] بفسادها واحتكارها للسلطة واستحوذها على الثروات وانعدام شفافيتها فيما يتعلق بالمداخيل والمصاريف والصفقات، الأمر الذي عمق من الهوة بينها وبين طبقات المجتمع وفئاته وأشاع الاحباط واليأس، حتى ظن الكثيرين بأن هذه الشعوب لن تنهض لأنها فقدت الثقة بنفسها واستكانت للواقع الذي تعيشه بالقمع تارة وبالترويض والصمت واستلاب الإرادة تارة أخرى. بيد إن صحوة الشعوب واندفاعها في الثورات وموجات الاحتجاجات العارمة قد فاجأ العالم بسرعته الفائقة، وكسره لحاجز الخوف، ومستويات انتشاره والزخم الجماهيري الذي اتسم به، فقد بدأت الاحتجاجات عفوية تطالب بالتغيير رافعة شعارات «حرية، خبز، عيش وحرية، عدالة اجتماعية» وسرعان ما تبلورت وبدينامية في مراحلها اللاحقة وبمساهمات من كل الفعاليات والمفكرين والتنظيمات الحزبية والنقابية والنسائية وجميع فئات الشعب من شباب ونساء باختيار طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومناهضة الفساد والاستغلال والإفقار وتعميق الفوراق الطبقية[٣].

ست سنوات مضت منذ انطلاقة الشرارة الأولى لعصر الثورات والتحولات في العالم العربي، وهي فترة كافية كي نتعرف فيها على الأدوار التي لعبتها النساء في انتفاضات الشوارع واحتجاجات الميادين، كما إنها مناسبة لمعرفة ما أعقبها من متغيرات كانت ولازالت النساء شريكات فيها، ويشكلن قوة فاعلة ومؤثرة في عملية التغيير الذي أعقب الانتفاضات والثورات ويقدمن التضحيات.

---

٢) **الدولة الغنائمية**؛ تمثل حالة خاصة من الدولة الإرثية المحدثة (النيوباتريمونيالة) وهي شبه معممة في المنطقة العربية، وتتميز بحالة متقدمة من الاستحواذ على الدولة والحيز العام والفساد وغياب الديمقراطية وتآكلها، والمصطلح يستخدم بصفته التجلي الأكثر تعبيرًا عن الممارسة الإرثية المحدثة في البلدان العربية والأكثر صدقًا في التعبير عن واقع الأنظمة فيها، وتتميز هذه الدولة بخصائص منها، شخصنة السلطة، وإمكانية تحويل الموارد السياسية إلى موارد اقتصادية والسلطة إلى ثروة وبالعكس (Interchangeabilities)، فضلًا عن التباس الحدود فيها بين السياسي والإداري في عمل الدولة وأجهزتها، وهي إما غنائمية مركزية أو لامركزية، ذات طابع ريعي للاقتصاد، وتأخذ الطابع الأمني-المافيوي خارج أية رقابة قانونية وشعبية. للمزيد أنظر الفصل «٦» حول مفهوم الدولة الغنائمية في كتاب «**الدولة الغنائمية والربيع العربي**» للمؤلف أديب نعمة، ص ١٠٥–١٢٨.

٣) عمار عزون، **ثورات العرب في القرن الحادي والعشرين ٢٠١٣**، ص ٧–٢٢.

البحرين في قلب الثورات العربية

عرفت البحرين التحركات الشعبية والمطلبية منذ بدايات القرن العشرين وحين كانت محمية بريطانية تحكمها سلطة مركزية خاضعة لحاكم يتم التوافق عليه من عائلة الأمير، وقد تبلورت هذه التحركات وتأثرت بتفاعل عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة كالوجود الاستعماري، وطبيعة نظام الحكم القبلي، واكتشاف النفط ونيل الاستقلال وكل ما فرضته وتيرة التحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فأن التحركات لم تأتِ من فراغ أو بشكل مفاجئ أو نتيجة خطط مرسومة، بل جاءت بشكلٍ تدريجيّ، وكردّ فعل عن حوادث تاريخيّة معينة لعب فيها البريطانيون والقوى المحليّة السياسية أدوارًا مختلفة، خصوصًا حين اختار البريطانيون البحرين مركزًا لعملياتهم التجارية في الخليج، واضطرارهم للقيام بإصلاحات في الإدارة المحلّية[٤] وصاروا في مواجهة تحدّيات تتعلّق بتلبية احتياجات المواطنين في توفير الخدمات البلدية والتعليميّة والصحيّة والقانونيّة كالأوقاف وفرص العمل وغيرها.

تشير الدراسات التاريخيّة إلى إن عمليّة التحول في المجتمع البحريني لم تكن عمليّة سهلة، لاسيما مع إعادة تنظيم الموارد الاقتصاديّة كإنتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل ومصائد الأسماك، وتنظّيم الخدمات العامّة كسياسة الاستيراد والتصدير وعمليّات المرفأ وإعادة تنظيم الخزينة العامّة والحق العام[٥]، وهذا فَرَضَ إلغاء نظام الإمارة والحكومة القبليّة الإقطاعيّة، والبدء ببناء تنظيمات بيروقراطيّة ومؤسّسات للدولة تعتبر في جوهرها إصلاحات إدارية.

شهدت البحرين منذ خمسينيّات القرن الماضي تطورًا ملموسًا ومنعطفًا على صعيد الإصلاحات، وأدّى اكتشاف النفط في **١٩٣٢** وإنتاجه إلى حدوث زخمٍ اقتصادي قاد إلى نشوء وظائف ودوائر جديدة كالصحة والنقل والأشغال العامّة والكهرباء والماء وغيرها[٦]، وهذا ساهم في تنامي التحرّك الشعبيّ وتشكل الطبقة العمالية وبلورة المطالب الشعبية وتجذرها، بيد أنَّ المحرك الأساسي لهذا

٤) فؤاد اسحاق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين**، ص ١٣٠–١٤٠.
٥) فؤاد اسحاق الخوري، **م.ن**، ص ١٥٥.
٦) فؤاد إسحاق الخوري، **م.ن**، ص ١٨٢.

التطوّر السياسيّ والإداريّ لم يقتصر على تأثير اكتشاف النفط فقط، إنَّما تزامن مع ظهور الحركة الوطنيّة المعروفة بـ«الهيئة التنفيذية العليا»[٧] وهي الهيئة التي اعترفت بها حكومة البحرين والحكومة البريطانيّة رسميًا بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٦ كهيئة سياسيّة، وتحت مسمىّ جديد هو «هيئة الاتحاد الوطني»[٨] التي اعتبرها الساسة أول حزب سياسي حيث تقدم إلى الحاكم بمطالب سياسيّة كإنشاء مجلس شعبي تمثيلي لإقرار القوانين، وإجراء إصلاحات أساسيّة في نظام الإدارة، إلا إن الحكومة والإنجليز رفضت الاستجابة إلى مطالبها وتم القضاء عليها في ١٩٥٦[٩]، واستمرّت بعدها الحكومة تدار بشكل مركزيّ حتى عهد الاستقلال.

بدأت مرحلة الاستقلال وبناء مؤسّسَات الدولة كحدث تاريخي في بداية السبعينيّات، فوضع دستور للبلاد وبدأت التجربة النيابيّة[١٠]، ويعتبر ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ البداية التّاريخيّة للتحوّل مع عقد المجلس الوطني أوّل جلسة له، واستمرت التجربة حتى عام ١٩٧٥ حيث عُلّق العمل بالدّستور حتى عام ٢٠٠٠، وطبقت إثرها مجموعة من القوانين التي كانت محط جدل واختلاف بين النظام والقوى السياسية وقوى المجتمع الأهلي، كما حظر النشاط السياسي

٧) حسين محمّد البحارنة، **التطورات السياسية والدستوريّة في دول الخليج العربيّة ١٨٢٠–٢٠٠٤**، ص ٤١.

٨) **هيئة الاتحاد الوطني**: هي الحركة الوطنية المعروفة باسم «الهيئة التنفيذية العليا»، بدأ نشاطها كحركة في أواخر عام ١٩٥٣، وتبلورّت بشكل ملموس خلال السنوات من ١٩٥٤–١٩٥٦. تقدمت إلى حاكم البحرين بمطالب سياسية لإصلاح نظام الحكم والإدارة بشكل يشارك فيه الشعب في شؤون الإدارة المحلّية مشاركة فعلية. بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ توحّدت إرادة الحاكم مع المعتمد البريطاني للحدّ من نشاطها، فتدخّل الجيش البريطاني لمساندة الحاكم واعتقل خمسة من قادة الهيئة وسجنهم وحاكمهم وصدر قرار سياسي في ١٩٥٦/١٢/٢٣ بسجن ثلاثة منهم لمدة ١٤ عامًا وتمَّ نفيهم إلى جزيرة سنت هيلانة، واثنان منهم أودعو السجن في البحرين لمّدة ١٠سنوات. (أنظر كتاب: **التطوّرات السياسيّة والدستوريّة في دول الخليج العربيّة ١٨٢٠–٢٠٠٤** لمؤلّفه د. حسين محمّد البحارنة، ص ٤٠-٤٤).

٩) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى**، ص١٨٩–٢٣٠.

١٠) بعد انتهاء المجلس التّأسيسيّ الذي كُلِّف بمناقشة الدستور بين ١٩٧٢/١٢/١٦ إلى يونيو ١٩٧٣، بدأت التجربة النيابيّة عام ١٩٧٣ وجرت الانتخابات.

لها وللنقابات العمالية[١١]، ومن وقتها تولّى مجلس الوزراء إصدار مختلف التشريعات المدنيّة والجنائيّة، ما يعني أنَّ السّلطة التنفيذيّة للدّولة المتمثلّة في مجلس الوزراء كانت ترسم السياسة العامّة بصورة مركزيّة وتتابع تنفيذها وتشرف على سير عمل أجهزة الدولة.

أمّا في عهد الإصلاح السياسي مع بداية الألفية، تم إلغاء قانون أمن الدولة وأقر العفو العام[١٢]، وصدر ميثاق العمل الوطني في ٢٠٠١[١٣] ويعد هذا أهم حدث سياسي توافقي بين المواطنين ونظام الحكم، وتم التصويت عليه في استفتاء شعبي بنسبة (٩٨,٤٪) في ١٤ فبراير ٢٠٠١، وقد تضمن نصه أبعادًا ديمقراطية تؤسس لإصلاحات إدارية ودستورية تلبي احتياجات المواطن والمطالب الشعبية، فنص على إنشاء مجلس تشريعي ونظام حكم ملكي دستوري وقضاء مستقل، وأن تتكون السلطة التشريعية من غرفتين هما «مجلس للشورى» و«مجلس للنواب»، وقد أثرت هذه الخطوة في تخفيف الصدامات الأمنية والتوترات التي سادت فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لكن ذلك سرعان من خفت مع صدرو الدستور الجديد في السنة التالية بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٢، الذي أسس إلى مرحلة جديدة من الصراع السياسي، حيث اعتبرته المعارضة السياسية دستور منحة جاء بإرادة منفردة وغير شرعي لإفتقاده ميزة التوافق وتركيزه السلطات والصلاحيات في يد الحاكم[١٤].

---

١١) حسين محمد البحارنة، **التطوّرات السياسيّة والدستوريّة في دول الخليج العربيّة ١٨٢٠–٢٠٠٤**، ص ٤٤-٤٥.

١٢) أصدر مرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ لإلغاء قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٢، وإلغاء محكمة أمن الدولة بمرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، ومرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو الشامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني، أنظر: حسين محمَّد البحارنه، **البحرين بين دستورين**، ص٤٦–٦٦.

١٣) **ميثاق العمل الوطني:** بمثابة العقد الاجتماعي الذي تمّ التصديق عليه بنسبة ٩٨,٤٪ في استفتاء شعبي بتاريخ ١٤،١٥/فبراير/ ٢٠٠١، وصادق عليه الأمير وأصدره في ١٦ فبراير ٢٠٠١ بموجب أمر أميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١.

١٤) منى عباس فضل، «البحرين: ارتداد الحراك واللاتوازن»، **ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي: مركز دراسات الوحدة العربية**، ٩–١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بيروت – لبنان

وعليه فأن خطوة التعديل الدستوري المنفردة من طرف الحاكم، كانت كفيلة بإعادة الإضطرابات السياسية والأمنية والتحركات الشعبية للشارع التي تقودها الجمعيات السياسية المرخصة، مطالبة بالعودة إلى مرجعية الدستور القديم وإجراء تعديلات المواد عليه حسب الآلية المتفق عليها –أي من خلال هيئة دستورية منتخبة أو برلمان جديد منتخب–، وقد ظلت الحركة الدستورية الاحتجاجية في وضع المراوحة بسبب الانشقاقات وتباين الآراء وإرتفاع حدة الخطاب السياسي عند بعض الأطراف، كما ساهم التجنيس السياسي وتردي الأوضاع المعيشية لفئات عريضة من الشعب وتنامي البطالة والفساد في استمرارية الاضطرابات والتوترات التي أدت إلى تركز المطالبات على الإصلاح السياسي والاقتصادي في ظل خطاب وشعارات تراوحت بين السلمية من جانب والتشدد من جانب آخر.

استنادًا إلى ما سبق، فقد عبرت التحركات الشعبية المطلبية عن وعي سياسي تميز به شعب البحرين، وخبرة نضالية وطنية تراكمية طويلة في مسيرة النشاط السياسي والحزبي السلمي، وإنعكاس لتلاحم مكّونات المجتمع الذي لم يكن بعيدًا عن عمقه العربي وتأثره بما يحدث في ساحات حركات التحرر العربية، كما تميزت مطالباته دائمًا في إطارٍ وطني وخارج الانقسام الطائفي والمذهبي والإثني، وهو ما عكسته الانتفاضة العمالية في ١٩٦٥ و١٩٧٢ التي تركزت مطالبها على قضايا وطنية وحقوق عمالية، ساهمت في انخراط جميع فئات الشعب من العمال والنساء والطلاب في التحركات الشعبية وتشكلت جمعياتهم وإتحاداتهم في سياق تطور التنظيمات السياسية في الداخل والخارج، إذ عبرت كل منها عن مطالبها الحقوقية والمهنية، وكان من الطبيعي أن تتأثر هذه التحركات بتنامي المد الديني وبروز الإسلام السياسي خصوصًا بعد الثورة الإيرانية وانهيار الاتحاد السوفياتي ودول كتلة أوربا الشرقية الإشتراكية وطغيان العولمة.

من هنا فأن الحركة الاحتجاجية الشعبية البحرينية التي جاءت في سياق ثورات وانتفاضات الربيع العربي واتسمت بالحماس الشعبي والشعارات التي رفعتها، قد وجدت لها أرضية خصبة ومهيّأة في البحرين، بسبب الحالة التراكمية التي خلفتها الاضطرابات وعدم الاستقرار الممتد منذ عقود، فقد بلغ اليأس مداه عند فئات عديدة من الشعب وما تعانيه من تمييز وتهميش

وبطالة وفقر، في ظل تصاعد منحى التأزيم والمعالجات الأمنية، وعجز السلطة التشريعية بمجلسيها «المنتخب والمعُّين» اللذين يمثلان حالة سجالية بسبب طبيعية تكوينهما وسلطاتهما وعلاقتهما بالسلطة التنفيذية، وانسداد أفق التوصل إلى حلول للكثير من الملفات التي تستجيب للمطالب الشعبية، خصوصًا فيما يتعلق باستشراء الفساد في الآراضي وهدر المال العام، فكل هذا وذاك أدى إلى المزيد من الاحتقانات وعجز النواب في طرح المبادرات والحلول، فقد كانوا منقسمين بين المولاة للحكم وبين المعارضة وبطابع أخذ شكل الخلاف الطائفي «السني-الشيعي»، فيما ظل المجلس المعين معبرًا حقيقيًا عن تطلعات الحكم وقراراته وفاقد للدور الوسطي بسبب فقدانه الثقة الشعبية، الأمر الذي عظم من حالة الاستقطاب والتوتر.

هذا هو المشهد الذي سبق الحراك الشعبي البحريني في الربيع العربي الذي ساهمت المرأة البحرينية بوجودها الكثيف فيه، وحيث انتقلت عدوى الحراك الشعبي العربي سريعًا للبحرين، فبدأ حراكًا سلميًا رفعت فيه شعارات سياسية لم تبتعد عن سياق شعارات الحراك السياسي السابقة، بيد إن استشهاد أحد المتظاهرين برصاص قوى الأمن أول يوم من الحراك، وما أعقبه من سقوط شهداء آخرين بعد الهجوم الأول على ميدان «دوار اللؤلؤة»[١٥] مركز التجمعات الشعبية الكبيرة في قلب العاصمة المنامة، وسقوط جرحى، قد ألهب الشارع وأدى إلى طرح شعارات ذات سقف عالي تحاكي ما تم رفعه من شعارات في تونس ومصر، مما أدى إلى قمع أمني أشدُّ دخلت معه البحرين إلى دائرة العنف والعنف المضاد.

حين سمح باستمرار الحراك مجددًا، تباينت الخطابات بوضوح في ميدان «اللؤلؤة»، وهي خطابات تراوحت بين المطالبة بالإصلاح الدستوري وورفع شعار إسقاط النظام والمطالبة بنظام جمهوري، فقد كان الحماس سيد الموقف ومتجاوزًا لما تم التوافق عليه مع الحكم في مرحلة العشر سنوات الأخيرة،

١٥) **ميدان اللؤلؤة**: ميدان «دوار اللؤلؤة» مثل مركز التجمعات الشعبية الكبيرة في قلب العاصمة المنامة أثناء الانتفاضة، وقد تم هدمه بعد دخول «قوات درع الجزيرة» وفك اعتصام المحتجين بالقوة وإعلان حالة الطوارئ وتطبيق قانون السلامة الوطنية في مارس ٢٠١١.

وحدثت في الأثناء مصادمات واشتباكات، الأمر الذي رفع من وتيرة القمع والاضطراب والتوتر خصوصًا مع إغلاق بعض مداخل المنطقة التجارية في قلب العاصمة بالمتاريس الذي اعتبر من قبل النظام تجاوزًا للخطوط الحمراء.

وفي السياق ساهم الاعلام الرسمي في تسعير الحالة الطائفية وتوظيف خطابات التشدد في تصوير المعارضة وكأنها حاملة لمشروع إيراني، مما ساهم في اقتناع أغلب قادة السنة وتخوفهم مما يجري وبأنه سيكون على حساب مصالحهم الطائفية، ولهذا شهدنا بروز «جماعة الفاتح» كحركة سنيّة بشعارات مضادة ومعاكسة وكانت متناغمة مع الخطاب الرسمي وممارساته.

في الاثناء طرحت على الساحة مبادرة ولي العهد لإجراء حوار حول بعض النقاط الإصلاحية، وتباينت المواقف حولها والتذبذب إزاء جديتها، فيما رأى البعض بأنها فرصة ثمينة كمدخل لإنهاء الأزمة فيما لو قبلت بها القوى السياسية المعارضة في الحال ودخلت الحوار، وبعد مرور ثلاثة أيام من الأخذ والرد بشأن جدية المبادرة وجدواها، تمت الاستعانة بـ«قوات درع الجزيرة» بموجب معاهدات الدفاع المشترك لمجلس التعاون لتدخل البحرين في ١٤ مارس ٢٠١١ وتغير المشهد برمُته وتحسم جولة الحراك لمصلحة النظام، فأصبحت الأزمة شأنًا إقليميًا يتداخل فيه مستوى تأثير قوى الداخل بتأثير الفاعلين الخارجيين على القرار في مسار التغيير.

وحسب إحدى الدراسات كانت الضغوط والنصائح الخارجية أيضًا منقسمة وفق هذين الاتجاهين، حيث كانت وجهة النظر الدولية بما فيها الأمريكية نحو التفاوض والتسوية، بينما كان الموقف الإقليمي الخليجي أغلبه أكثر ميلًا للحسم الأمني، ومن بين مسوغات ذلك هو إبراز الطابع الطائفي الشيعي للحراك، على حساب طابعه المتنوع الذي ميزه من البداية، وتحويل الصراع من كونه صراعًا سياسيًا داخليًا من أجل الإصلاح إلى صراعًا طائفيًا وإنه امتداد لمشروع إقليمي إيراني ضد البحرين ودول المنطقة، وساهم ذلك في حشد الكتلة الطائفية الداخلية والإقليمية المقابلة مما أدى إلى تهميش البعد الداخلي للمطالب وإبراز الحراك وكأنه تعبير عن تدخلات إيرانية في البحرين واستطرادًا في الخليج[١٦].

١٦) أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، ص ١٥٥–١٥٧، ١٦٣.

وعليه تم إعلان حالة الطوارئ وتطبيق قانون السلامة الوطنية، ووئدت مبادرة ولي العهد، وبرز انقسام المجتمع بحدة إلى طرفين متقابلين سني-شيعي، في ظل تغلب الحلول الأمنية الشديدة على الحلول السياسية التي أدت إلى حملات اعتقالات واسعة واستشهاد العشرات، ومحاكمة قادة الحراك الشعبي وصدور أحكام تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد للعديد منهم، وتسريح الألوف من المواطنين الشيعة من وظائفهم والتحقيق معهم على خلفية مشاركتهم في احتجاجات الشارع، في ظل حملات الكراهية والإقصاء والتشكيك في الولاء للوطن في كل الساحات الإعلامية الرسمية والطائفية، فدخلت البحرين في نفق وجحيم العنف المظلم.

وبسبب الضغوط الدولية وتردي الوضع، أُعلن عن إنشاء «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» برئاسة السيد «شريف بسيوني»، حيث أعدت تقريرًا مفصلًا عرف بـ«تقرير بسيوني»[١٧]، وكان من أبرز نتائجه أن «حكومة البحرين استخدمت قانون العقوبات البحريني لمعاقبة المعارضة وردعها سياسيًا»، وأن لدى اللجنة عددًا من بواعث القلق بشأن اتساق تطبيق تلك الأحكام مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين»، وأنه جرى تطبيق «المادة ١٦٥» من قانون العقوبات تطبيقًا ينتهك حرية الرأي وحرية التعبير.. والآراء التي تدعو إلى تغيير سلمي في بنية الحكم او نظامه».

كما أشار التقرير في مادته «٤٢٩» بأن «المجتمع نساءً ورجال تعرضوا لحملة من الانتهاكات والمرأة كانت متضررة بشكل كبير جدًا»، وإن «الانتهاكات تضمنت القتل برصاص الشرطة واستنشاق الغازات السامة التي يتم رميها على

١٧) **اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق**: أنشئت في ٢٠١١ بقرار حكومي بعد ضغوط دولية وتردي الوضع في فترة السلامة الوطنية، وقد أُعلن عنها في احتفال رسمي رحب فيه الملك بالتقرير وأكد أن البحرين ستنفذ التوصيات التي توحي بإمكانية وجود مخالفات قانونية بحاجة إلى التحقيق والتعديل، وقد ترأسها السيد «شريف بسيوني»، حيث أعدت تقريرًا مفصلًا عرف بأسمه عرضت فيه أبرز النتائج والتوصيات. للمزيد انظر التقرير في الموقع الإلكتروني:
http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf..

المتظاهرين، وهناك ممارسات مهينة للمرأة أثناء القبض على المطلوبين واستيلاء على الأموال والحلي، والتهديد باغتصاب الزوجة والأسرة، والتوقيف والفصل عن العمل وفصل الطلبة من الجامعات والمعاهد، وسحب الجنسية وسحب البعثات التعليمية.. الخ»[١٨].

واقع مشاركة المرأة البحرينية في الاحتجاجات

في إطار هذا الواقع الميداني والمشهد السياسي يمكن تناول مشاركة المرأة البحرينية التي خرجت بشكل لافت وبالآلاف في الانتفاضة والحركة الاحتجاجية، فمن المعروف أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لم تشهد ثورات وانتفاضات باستثناء البحرين، إلا أنّ صدى ما حدث كان قويًا عليها أيضًا وسرع من إجراء بعض التحولات والإصلاحات السياسيّة.

فقد تفاوت رد فعل الحكومات على الانتفاضات وقد استفادت في هذا الشأن من العائدات النفطية فرفعت أجور العاملين في القطاع العام ودفعت مكآفات وهبات سخية لمرة واحدة كما حدث في البحرين، وأغلبها رفع من مخصصات الدعم وزيادة أو تحسينات في أنظمة التقاعد كالكويت وعمان، أو التصدي لأزمة البطالة كالسعودية وقد اعتبرت هذه الاجراءات في معظمها ذات دوافع سياسية ولهذا فهي لم تترك تأثيرًا ثابتًا كما تبين الدراسات[١٩]، إلا إن إجراءات إصلاحية أخرى كان لها الفضل في إرساء تدابير يعتقد البعض أنها جاءت لصالح النساء كما حدث في المغرب.

إن مشاركة المرأة البحرينية في الانتفاضة ونزولها للشارع لطالما اعتبره الكثيرين انعكاسًا لحيوية وديناميّة المجتمع المحليّ مقارنة بالمجتمعات المجاورة، وهذا ما جعل استجابة النساء البحرينيات لمطالبات التغييّر والإصلاح والعدالة والمساواة في الحقوق سريعة ومتفاعلة.

---

١٨) أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf.

١٩) مجموعة خبراء في الأسكوا، **وعود الربيع العربي**: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي، ص ٦٠–٦١.

لاشك كان هناك وعيّ نسبيّ لدى قطاعات من النساء خصوصًا الشابات منهن، دفعهن للتفاعل مع الحراك السياسيّ والاجتماعيّ، فحضورهن كان بمثابة استكمال لحضورهن المبكر في ساحة العمل السياسيّ منذ بواكير القرن العشرين، وفي كل المراحل المفصلية من تاريخ الوطن، ولهذا فأن مشاركتهن في حركة الاحتجاج وتحمل تبعاتها ونتائجها إنما يمثل حلقة من سلسلة النضال التراكميّ للمرأة البحرينية مهما قيل فيما يتعلق بمسألة جهة الانتماء السياسي أو الايديولوجي، فقد استجابت بسرعة للتعليم مع افتتاح أوّل مدرسة نظامية في ١٩٢٨ وكذلك في مشاركتها بفعالية في انتفاضة الخمسينيات التي قادها أوّل حزب سياسيّ «هيئة الاتحاد الوطنيّ» وبنشاطها الواسع في كل مناطق البحرين في الانتفاضة العمالية عام ١٩٦٥، بل أنّ بعضهن مارَسن العمل التنظيميّ السريّ، ونفس الأمر في انتفاضة ١٩٧٢ وفي تسعينيات القرن الماضي[٢٠].

حضور المرأة البحرينية في الميدان كظاهرة سياسية

أنّ ظاهرة المشاركة النسائية البحرينية في ميدان الاحتجاج لم يقتصر على النساء المنتميات للإسلام السياسيّ إذا شمل ذلك النساء المنتميات للتيارات اليسارية والقومية الوطنية، خصوصًا وقد تميزت العقود الثلاثة الأخيرة بصعود حركات الإسلام السياسيّ في مجتمعاتنا العربية عامة، وبما تحمله من خطاب متفاوت لصورة المرأة ودورها وحقوقها ومكانتها في المجتمع[٢١].

وقد اعتبر بعض المحللين الاجتماعيين أن مشاركة المرأة البحرينية دلالة على تأثير التنشئة الأسرية ومحيطها الذي ينمي الوعي ويزرع قيم التمسك بالمطالبة بالحقوق وعدم التنازل عنها، وعليه لا يمكن للمرأة في هذا الحال إلا أنّ تتجاوب وتتفاعل بقوة مع الحراك الذي دعا إليه وتصدره الشباب والشابات، ومن ناحية أخرى لها دلالة بأنّ المنعطفات السياسيّة التي رافقتها

٢٠) منى عباس فضل، **التربية السياسية للبحرينيات**: الأثر والرؤيا، ص ١١٨–١٣٨.
٢١) مجموعة باحثين، **المرأة وربيع العرب**: وقائع مؤتمر إقليمي، ص ١١.

ثورات اجتماعيّة وثقافيّة في البحرين كما في المجتمعات الأخرى، غالبًا ما كان للمرأة وجود قوي فيها.

إن حضور المرأة البحرينية في حركة الاحتجاج كان مثير للدهشة والإعجاب نظرًا لكثافة وجود المرأة الشابة وجرأتها وقدرتها على التأثير والتأثر في الحراك، وفي اندفاعها بآلاف إلى الشوارع حاملة اللافتات والأعلام والورد والتلويح بإشارات النصر، فقد حطمن كما غيرهن من النساء العربيات مقولة «أنّ صوت المرأة عورة وإن وجودها في الفضاء العام حرام»؛ إذ شاركت المثقفات والمحاميات والمعلمات وأستاذات جامعيات وطبيبات ومهندسات وعاملات وعاطلات عن العمل وصحافيات وإعلاميات وغيرهن، فجميعهن برزن بأدوارهن في المشهد السياسيّ.

أثارت البحرينية الدهشة حتى في صورها ملتحفة بالعباءات السوداء غاضبة يعلو صوتها بالهتافات مع المتظاهرين وتلقى الخطابات أمام الحشود وتنشد الأشعار الحماسية، بيد أنّ نفس المشهد كان مرعبًا لاتجاهات فكرية وسياسيّة مغايرة رأت فيه تهديدًا لمستقبلها ووجودها، البحرينية عاشت حالها حال غيرها في خضم إرهاصات التحركات الشعبية العربية وثوراتها، فهي التي لمست وشاهدت وتابعت بدقة متناهية حالة الميادين في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، ورأت الحشود الغفيرة ومعالجة الجرحي والمصابين وحركة التنظّيم والتحفيزات الالكترونية والاعتصامات في الساحات والإضراب عن العمل في بعض المواقع وعن الطعام أيضًا كاحتجاج ضد الفساد والطغيان، وقد استفادت بحسها ووعيها من كل هذه التجارب.

لقد بدا جليًا كسر النظرة النمطية التقليدية الشائعة عن تلك المرأة المتوارية التي غالبًا ما يتم تصويرها بأنها خاضعة وخانعة ملازمة لبيتها لا تشارك في الحياة العامة، فقد لعبت دورًا كبيرًا وغدت عنصر أساسيّ من عناصر حركة الاحتجاج في الميدان، وأتقنت مهارات التّواصل والإحاطة بتفاصيل الحدث السياسيّ ومتابعته اليومية، لم تعد السياسة بالنسبة لها ترف وشعار أجوف يتداول في المنتديات وورش التدريب التي تنفذها المنظّمات الدولية بالشراكة مع مؤسّسات رسمية أو بعض مؤسّسات النخب النسائية، لم تعد المسألة مسألة محاكاة رقم هنا ورقم هناك، فالفوج يلو الفوج من نساء

ميدان الاحتجاج تكفل بتحطيم قيم ونظريات وإعادة تشكيل للرؤية والفكر والإيديولوجيا.

لقد مارست المرأة البحرينية ولا تزال دورًا فعّالًا وبدينامية دائمة وفي مقدمة الموجات الاحتجاجية التي نزلت إلى «ميدان اللؤلؤة»، اصطحبت الأمهات أطفالهن وساندن الأبناء والبنات والأزواج المطالبين بالحقوق، كما علت أصواتهن بالتكبيرات الليلية الاحتجاجية، واستجبن للمشاركة الدؤوبة في مهرجانات المعارضة الأسبوعيّة ومسيراتها وبآلاف، وحين تمت حملة الاعتقالات والاستجوابات واستمرار المحاكمات في فترة السلامة الوطنية وما بعدها، فلم تنجو النساء والشابات ممّا أصاب الرجال من تعسف، فتعرضن للمخاطر والعنف والاعتقال والاستجواب والتوقيف عن الأعمال أو التسريح منها وغيرها بنفس القدر ممّا نال الرجال[٢٢]، اعتكفن في صلواتهن بدور العبادة وشاركن في الصوم والإضراب عن الطعام احتجاجًا على اعتقال النساء أو اعتقال ذويهن، وتصدرن الخطوط الأمامية في خضم المواجهات والتظاهرات التي تصدرتها أحيانًا أمهات الشهداء والمعتقلين والمسرحين من أعمالهم حتى أثناء فرض «قانون السلامة الوطنية» بعد ضرب حركة الاحتجاج.

وعليه، هل يجوز القول أن ما حققته المرأة البحرينية من مشاركتها في الحركة الاحتجاجية، قد تجاوز في واقعه الإنجازات التي تحقّقت لصالحها على مدى سنوات من تشريعات وقوانين ودرجات علميّة ومناصب قياديّة ومكتسبات عبر انخراطها بالنشاط العام وفي قوى سوق العمل؟

بمعنى أوضح، هل يمكن لمشاركتها أنّ تساهم في تحقيق وبلورة شعارات طرحت منذ القرن الماضي ولازالت، تتعلق بتمكين النساء اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وتعليميًا؟ للإجابة على السؤال لابد من النظر والتأمل في وجهات النظر والآراء التي تفاوتت في تحليلاتها حول طبيعة تقييم حضور المرأة البحرينية في خضم الحركة الاحتجاجية والتي يمكن تناولها في الجزء التالي.

---

٢٢) **تقرير الظل** حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (CEDAW)-مملكة البحرين، ٢٠١٣، ص ٧–٩.

تفاوت الآراء

تعددّت الآراء واختلفت التحليلات حول تقييم طبيعة حضور النساء البحرينيات وحجم مشاركتهن والمكانة التي احتلتها النساء وتمثيلهن في أطر المؤسسات وهياكلها ما بعد الانتفاضة، خصوصًا وإن بعض الدساتير والتشريعات التي استحدثت في بعض البلدان العربية التي مرت بذات التجربة لم يلحظ عليها الحرص في المحافظة على حقوق المواطنة للنساء إلا في بعض التجارب، وبالتالي فإن الحال كان متفاوتًا في الحقوق وفي طبيعة المشاركة والتمثيل والنظرة إلى المرأة[٢٣].

تشير العديد من التقارير إلى أن هناك من ناهض ولا يزال يستنكر مشاركة النساء في الحركة الاحتجاجية بل ويعتبرها خروجًا عن الإجماع ومعارضة غير مقبولة للحكم يُستحق عليها العقاب والتأديب، وقيل أيضا بإنها نتيجة مؤامرة خارجية ينبغي تحاشي مطبها، وعلى النقيض هناك من وجد فيها تعبيرًا عن تأثير التنشئة في أوساط المنظمات السياسيّة البحرينية وبمختلف اتجاهاتها، وهناك من أختلف حول علاقة مشاركتهن بمستوى وعيهن السياسيّ، ورأي بأن وجودهن في الميدان كان تعبيرًا فاقعًا عن تبعية إيديولوجية ذات طابع ديني لا أكثر ولا أقل، وآخرين اعتبروها تعبير عن قهر اجتماعيّ وشعور بالظلم والغبن والتمييّز الطائفيّ بحقهن كمواطنات وكنساء، ووجد البعض الآخر بأنها كانت فرصة سانحة لهن لممّارسة حرية التعبير والاعتقاد والمساواة في التعلّيم والعمل والحماية من ممارسة العنف عليهن بكافة أشكاله.

من هنا، ومهما اختلفت الآراء ووجهات النظر، يمكن القول، أنَّ مشاركة المرأة البحرينية في حركة الاحتجاج تشكل بحد ذاتها حالة من حالات الوعيّ والدافعية نحو المطالبة بالحقوق وترسيخ المكتسبات، خصوصًا بما أفسحته الثورة المعلوماتية وشبكات التّواصل الاجتماعيّ من مجال للتحرك وتحفيز المبادرات وتنوع الإبداعات، إنها تجربة تراكمية لوعي الشباب والشابات وتفتح أذهانه على المستجدات، كما تتيح للمتابع منهم والمشارك فرصة لإعادة إنتاج وعيه الخاص ورؤيته للأوضاع من حوله وكسر حاجز الخوف الذي

٢٣) مجموعة باحثين، **المرأة وربيع العرب**: وقائع مؤتمر إقليمي، ص ١١.

لمسناه بوضوح عند فئات كبيرة من النساء في ساحات التحرك الشعبي، ممّا يفرض علينا طرح الأسئلة مجددًا:

- هل تدرك المشاركات في الانتفاضة حجم استحقاقاتهن من هذه المشاركة في المدى المنظور؟ هل خرجن بعفوية واستجابة لدعوات دينية إيديولوجية، أمّ بهدف المطالبة بالمساواة بين الجنسين، وبمكتسبات حقوقية أكثر من منظور مغاير للمتعارف عليه؟

إنَّ الإجابة على هذه التساؤلات تبقى مرهونة بالنساء أنفسهن وبمصداقية خطاب قوى المعارضة السياسيّة وسلوكها على اختلاف توجهاتها، وكذلك بفريق الحكم ومناصريه، خصوصًا وإن المرأة البحرينية وحقوقها المطلبية فيما يتعلق بالتشريعات كقوانين «الأحوال الشخصية، ومناهضة العنف ضد المرأة» وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وغيرها لم تكن موضوعًا جوهريًا في مسار الحركة الاحتجاجية وشعاراتها بل شكلت أحد المواضيع الخلافية.

إن هذا ما نستشفه من إشارة الباحث «أديب نعمة» في تحليله لهذه القضية على مستوى عربي عام وهو غير بعيد عما حدث في البحرين إذ يذكر: «إن لحظة الحراك الشعبي الثوري في الشارع تميزت بانضمام قوى جديدة واسعة، لكن الوضع تحول إلى اتجاه معاكس مع نجاح الحراك في تغيير رأس النظام، وتشكيل السلطات الانتقالية، حدثت مواجهات بين تيارات تحمل إيديولوجيات مدنية –أي غير دينية– وأخرى لها طابع إيديولوجي ديني «إسلامي» وثقافي ساهمت في زيادة الاستقطاب الشعبي والتحول بانحراف خطير لجهة الأولويات والأجندات التي وقعت فيها «قضية المساواة بين المرأة وبالرجل»، فقضية حقوق المرأة جزءًا عضويًا من منظومة حقوق الإنسان يجب ضمانها وحمايتها من خلال نص بالدستور، وأن تكون في صلب عملية التحول الديمقراطي، ومعيارًا حقيقيًا لهذا التحول»[٢٤]، وعليه شكلت علاقة الدين بالدولة، وحقوق المرأة، المسألتان الأكثر حضورًا في النقاش الإعلامي، والخطاب السياسي الموجه للعموم في البلدان التي شهدت تحولًا سياسيًّا، والخشية أن يخدم هذا المسار التراجع بطريقة مقصودة عن الأهداف المعلنة للحراك الثوري.

٢٤) أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، ص ٢٨٩–٢٩٠.

في المقابل تشير دراسات أخرى[٢٥] تطرقت إلى تقييم مشاركة المرأة في الحراك الشعبي، إلى استمرار التمييز في الحقوق ضد المرأة، من خلال كشفها عن مضمون خطابات القوى التي شاركت في الحراك، فخطاب «جماعة الإخوان المسلمين» مثلًا تميز فيما يتعلق بحقوق النساء السياسية والمدنية «بمساحات رمادية»، ومكانة المرأة والنظرة إليها بين هذه الجماعة على مستوى البلدان العربية متفاوت، بسبب اختلاف السياقات السياسية والحقوقية والتاريخية التي تميّز الدول والمجتمعات العربية بعضها عن بعض، وعليه من وجهة نظرها أن هذه الجماعة ومعها أيضا الأحزاب السياسية اليسارية والقومية والليبرالية والعلمانية قد أخفقت في إنصاف النساء الناشطات في صفوفها، خصوصًا وإن مكانتها تتناقص كلما ارتقينا في السلم القيادي، ما يعني أن هناك فجوة بين الخطاب والممارسة.

أما «الخطاب السلفي» فهو ينتهك حقوق المرأة ويمس إنسانيتها ويتهدد مكاسبها الأساسية، ومما تحقق وما هو قيد التحقيق، فيما تتميز بعض خطابات «حركات الإسلام السياسي الشيعي» بدعم مشاركة المرأة ومساندة حقوقها وتمثيلها ومواطنتها، إلا إنه لا يمكن إغفال نزعات التطرف والفتاوى الشاذة التي تصدر عن بعض التيارات السياسية الشيعية التي تحط من قدر المرأة وتطالب بمصادرة حقوقها وتكريس تبعيتها، الأمر الذي يتطلب التصدي لمحاولات العودة بالنساء إلى عصور التهميش والإلغاء، وعدم تغليب اعتبارات التحالفات السياسية وحساباتها الطارئة، على مصالح النساء وحقوقهن الأساسية والثابتة[٢٦].

ومنه، فنحن حتى اللحظة أمام تحديات لا زالت قائمة لاسيما مع بروز نساء وشابات لهن آراء ووجهات نظر تمثل النقيض وقد شاركن في تجمعات وتحشيدات مناهضة للحركة الاحتجاجية في البحرين، وهم لا يريدون التغيّر ويكتفون بالموجود من الإصلاح!

---

٢٥) عبدالفتاح ماضي وآخرين، **المرأة في خطاب جماعة الإخوان والحركات السلفية العربية**، **مؤتمر المرأة وربيع العرب** في عمان بالأردن من ٢٥–٢٦ يناير ٢٠١٤.

٢٦) البيان الختامي، وقائع **مؤتمر المرأة وربيع العرب**، عمان بالأردن من ٢٥–٢٦ يناير ٢٠١٤.

نتائج المشاركة وحقائق التحديّات

على الرغم من الترحيب بتواجد النساء البحرينيات في الميادين مع الرجال عندما رفُعت مطالب الإصلاح والديمقراطية، إلا إنه تمّ التصدي لهن بعنف وزجر من بعض اتجاهات التي ناهضت الحركة الاحتجاجية ومثلهم من ذوي النزعة الذكورية ومحاولة إقصاءهن من المشهد فكان حضورهن ضعيف في أي تشكيلات ولجان تتعلق بقضايا التفاوض أو قيادة ما يحدث من أنشطة وفعاليات، ولوحظ كيف تم التعامل معهن في معترك الاحتجاجات، وكيف يرش عليهن بعض المواد الضارة وكأنهن حشرات، وكيف تمّ اعتقالهن في الشارع وأثناء المداهمات على بعض المنازل والتعدي عليهن، فضلاً عن شهادات من تمّ اعتقالهن والتحقيق معهن المثبتة في «تقرير بسيوني» المشار إليه سابقًا فضلا عن التقارير الدولية الأخرى[٢٧].

إن تكرار اعتقال النساء وحبسهن على ذمّ التحقيق وسوقهن للمحاكم يهدف إلى إذلالهن عقابًا على مواقفهن وممّارستهن لحرية التعبير حتى على مستوى الإعلام الرسميّ، وكما تردّد عن السباب والتفوه بأقذع العبارات للبنات الصغيرات ممّن يخرجن مع أهاليهن في المسيرات، وما جاء من رد عليه وبما مضمونه: «الأولى استهجان من يستغل النساء ويزج بهن في أعمال مخالفة للقانون» ردًا على مشاركتهن في المسيرات والاعتصامات، بيد إن تحديات نتائج مشاركتهن في الحركة الاحتجاجية لا تقتصر على ذلك فهي متعددة ونتناول منها هنا ما يتناسب وعنوان الورقة التي نقدمها في هذا المؤتمر حيث سنركز على بعدين منها في مسألة واقع المرأة البحرينية ما بعد الانتفاضة وهما على النحو التالي:

أولًا: على مستوى تيارات الإسلام السياسي

تميز خطاب جماعات الإسلام السياسي بمختلف مذاهبه في المجتمع البحريني كما بقية المجتمعات العربية فيما يتعلق بحقوق النساء السياسية

٢٧) **تقرير الظل** حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (CEDAW)-مملكة البحرين، ٢٠١٣، ص ٧–٩.

والمدنية «بمساحات رمادية» أو «برفض» وجود المرأة في الفضاء العام بشكل مباشر أو مستبطن وإن بشكل متفاوت، وقد أخفقت هذه الجماعات ومعها الأحزاب السياسية اليسارية والقومية والليبرالية والعلمانية في إنصاف الناشطات في صفوفها، خصوصًا وإن مكانتهن في قيادة النشاط السياسي تتناقص كلما ارتقينا في السلم القيادي لهذه التنظيمات السياسية، ما يعني أن هناك فجوة بين خطاباتها وبين ممارساتها على المستوى العملي.

ومع أن خطاب «حركات الإسلام السياسي الشيعي» في البحرين في شكله الإعلاني العام، يدعم مشاركة المرأة السياسية ويساند مطالباتها الحقوقية وتمثيلها ومواطنتها، إلا إنه لم يرتقي بعد لتقديم أي مرشحة له في الانتخابات النيابية او البلدية التي خاضها قبل الانتفاضة، وبعض منه ذو نزعات متطرفة في الفتاوى التي تصدر عنهم وتحط من قدر المرأة وتطالب بمصادرة حقوقها وتكريس تبعيتها.

والجدير بالذكر إنه قد ساد في الأوساط الخطاب المتعلق بتأجيل مطلب المساواة كونه أقل أهمية وإلحاح من التحديات والقضايا المرفوعة في الحركة الاحتجاجية؛ وأبرز مثال على ذلك المطالبة بسن «قانون الأحوال الشخصية في البحرين الجزء الشيعي منهً»، وقيل أن اللحظة التاريخية أخطر وأكبر من الانشغال بقضايا المساواة بين الجنسين، كما ارتفعت الأصوات من بعض الأوساط الدينية المتشددَّة التي تشيطن «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييَّز ضد المرأة السيداو» بل وتستنكر وترفض انضمام الدولة لها وتطالب بتعطيل العمل بها، والبحث عن وسائل قانونية للانسحاب منها، معتبرة أنَّ الاتفاقية تُعَدُّ انتكاسة خطيرة وتُمثِّلُ تهديدًا حقيقيًّا للأسرة البحرينية وانتهاكًا صارخًا للدولة ونظام الحكم وتهديد للسيادة».

ثانيًا: على مستوى التمكين والتشريعات

أما بشأن التطورات التي حدثت في مجال تمكين النساء والتشريعات التي تحقق العدالة والمساواة وبين الجنسين فإنه يمكن تسجيل ما يلي:

١. لا تزال الدولة تتحفظ على بعض مواد وبنود من اتفاقية «السيداو CEDAW» وهي المواد رقم (٢) والمادة (٩ فقرة ٢) والمادة (١٠ فقرة ٤) والمادة

(١٥ فقرة ٤) والمادة (١٦)، فقد جاء تحفظها مخلًا بجوهر الاتفاقية ومتعارضًا أيضًا مع المادة (١٨) من دستور البحرين، كما يعتبر المدافعين عن حقوق المرأة إن استمرار التحفظ يمثل تمييزًا ساريًا بسبب عدم ترجمة نص المادة (١٨) واستكمالها في هئية قوانين وتشريعات تساوي بين المرأة الرجل، كما في «قانون الجنسية» وغياب (القسم الجعفري) من قانون أحكام الأسرة. وتجدر الإشارة إلى إن صدور المرسوم رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٤ المعني بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بالموافقة على الانضمام إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» والذي تمت مناقشته في مجلسي النواب والشورى وإعلان موافقة مجلس النواب عليه في ٥ أبريل ٢٠١٦، حيث تضمن المرسوم إعادة صياغة بعض التحفظات بعد أن كانت مطلقة، وتحديدًا في المواد (٤/١٥) و(١٦) وبما يضيق نطاق التحفظ؛ إلا إنه ومن الناحية العملية يعني بأنه ما حدث هو مجرد تعديل وتقليص للتحفظات التي أبدتها الدولة وليس رفعًا خالصًا لها كونها لا تزال سارية وتنتقص من حقوق المرأة المواطنة.

٢. على الرغم من التقدم المتحقق في بعض مجالات تمكين المرأة سياسيًا وبما تمنحه المادة (١٨) من الدستور من حق متساو في التصويت والمشاركة في الانتخابات؛ إلا إن نسب وصول المرأة البحرينية إلى مواقع صنع القرار لا تزال متدنية، في ظل عدم تفعيل لأي نوع من آليات رصد أشكال التمييز كالميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي أو إحصاءات النوع الاجتماعي، وتشير التقارير إلى أن نسب وصولها إلى عضوية المجلس التشريعي والشورى لا تزال ضعيفة ووجودهن في البرلمان المنتخب يقتصر على (٣) نساء فقط مقابل (٣٧) من الرجال، و(٨) منهن مقابل (٣٢) للرجال في مجلس الشورى، و(٧) نساء في سلك القضاء دون أن يكون لهن وجود في المحاكم الشرعية، ومديرة واحدة فقط في النيابة العامة، أما المدعين العاميين فيقتصر وجودهن على (٣) نساء فقط، فيما توجد وزيرة واحدة فقط في الحكومة من أصل (٢٢) وزير.

٣. تزايد أعداد العاطلات البحرينيات عن العمل حيث تشير بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى أن عدد العاطلين قد بلغ (٧٤١٤) عاطلًا

عام ٢٠١٤ منهم (٣٣٧٧) ممن يحملون البكالوريوس، و(١٩) يحملون الماجستير، فيما يبلغ إجمالي عدد الإناث العاطلات من هذا العدد (٦٣٦٨) عاطلة، أي أن نسبة البطالة في أوساطهن تمثل (٨٦٪)[٢٨]، وتشير بيانات متصلة أن أغلب العاطلات يحملن مؤهلات جامعية في مجالات مختلفة كالتمريض وتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة والحاسب الآلي واللغة الانجليزية وغيرها من التخصصات، من دون أن يُطرح أي بديل من الجهة الرسمية المسؤولة لإعادة تأهيلهن كي يستطعن العمل في مجالات أخرى كالتدريس مثلا، حيث يتم الاستعانة بمدرسات من الخارج ويُغفل أمرهن، وهذا يتعارض مع مبدأ سد الفجوة بين مستويات التعلم التي تصل إليها المرأة وفرص العمل المتاحة أمامها.

٤. كما إن هناك تميزًا صارخًا تعاني منه البحرينيات بسبب عدم إلغاء المادة (٣٥٣) من الفصل الثالث (٣) من قانون العقوبات والتي تنص على أنه «لا يحكم بعقوبة على من أرتكب أية جريمة من جرائم هتك العرض، أو الاغتصاب إذا عقد زواجًا صحيحًا بينه وبين المجني عليها، فإذا صدر عليه حكمًا جنائيًا قبل عقد الزواج يُوقف تنفيذه وتنتهي آثاره الجنائية». وتتفق قوى المدافعة عن حقوق النساء بأن حكم المادة (٣٥٣) يشكل تمييزًا صارخًا ومصادرة واضحة ومباشرة إلى حق أساسي من حقوق المرأة وانتهاك فاقع لإنسانيتها، إلى جانب أن هذا القانون يُعزز من سيادة الصورة النمطية السائدة في المجتمع البحريني والعربي؛ حيث لا تتجاوز قيمة المرأة الوجودية حدود جسدها المادي وتعويضها بورقة الزواج المبرمة، ما يعني نقل ملكيتها من الأسرة الميلادية إلى ملكية الزوج المغتصب، وهو الذي يزيد من فداحة جريمة الأغتصاب.

لقد أثبتت عدد الحالات ونوعها التي أوردها «الاتحاد النسائي البحريني» في تقاريره وكذلك دور الرعاية الأخرى، أن جريمة الاغتصاب تعد شكلًا من أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها، حيث يعمد الجاني إلى

٢٨) المحرر، «٧٤١٤ عاطلًا عن العمل منهم ٣٣٩٦ جامعيًا»، **صحيفة الوسط البحرينية**، عدد ٤٥٩٩، السبت ١١ أبريل ٢٠١٥.

إبرام عقد الزواج بموجب المادة (٣٥٣) وهربًا من تطبيق العقوبة، كما يكون المجال مفتوحًا أمامه لتطليق المرأة «الضحية» في أي وقت يشاء، الأمر الذي يترتب عليه ضياع حقها في الحماية من مختلف أشكال العنف والجرائم الجنسية وتطبيق العقوبة التي يستحقها مرتكبي الجريمة، وهذا يشجع مرتكبي الانتهاكات من الرجال على ارتكاب مزيد من هذه الجرائم بحجة عدم وجود نص تشريعي صارم يردعهم من ارتكاب هذا الفعل؛ وفي الغالب فإن أغلب الأهالي يفضلون اتمام عقد الزواج بين «الجاني والضحية» وإن لفترة وجيزة ثم اتمام الطلاق درءًا للفضيحة بحسب العرف الاجتماعي السائد ودونما التفات لتأثير ذلك الفعل على الضحية أو تعويضها عما لحق بها من أضرار مادية ونفسية، والشواهد التي بين أيدينا كثيرة[٢٩].

٥. لا تزال المرأة البحرينية محرومة من إعطاء جنسيتها لأطفالها في حال زواجها من أجنبي، والدولة لا تزال تتحفظ على نص المادة (٩) من «اتفاقية السيداو» التي تمنح حقوق متساوية بين النساء والرجال في اكتساب جنسية المرأة أو تغييرها أو الاحتفاظ بها وفي منحها لأبنائها وذلك على الرغم من إعادة صياغة التحفظ المشار إليه في البند (٢) من المادة (٩). إن قانون الجنسية البحريني الصادر عام ١٩٦٣، يشترط أن يكون الأب بحرينيًا حتى يكتسب الطفل الجنسية البحرينية، على الرغم من أن ذات القانون يمنح الطفل المولود من أب بحريني وأم أجنبية، ويعطي الحق للزوجة الأجنبية باكتساب الجنسية البحرينية بعد مرور خمس سنوات من الإقامة في البلاد، وعليه فأن الكثير من الأمهات البحرينيات تعاني من مشكلات متعددة جراء حرمان أبنائهن من اكتساب الجنسية البحرينية ومن حقوق المواطنة كالحق في التعليم والعلاج والعمل والسكن حتى وإن وجدت إجراءات إدارية للتعامل مع هذه الحالات فهي تبقى إجراءات وليست حق أصيل، وتتعاظم المعاناة خصوصًا في الحالات التي يتوفى فيها الزوج الأجنبي، أو عندما يطلق الزوج زوجته أو يهجرها وهي لا تزال تقيم في البحرين.

---

٢٩) تقرير مؤسسات المجتمع المدني ردًا على تقرير مملكة البحرين المتعلق بتقرير المتابعة بشأن إستفسارات «لجنة السيداو» بالأمم المتحدة، الاتحاد النسائي البحريني، ٢٨ أبريل ٢٠١٦.

إن عدم تمكن الأم البحرينية المتزوجة من غير البحريني من منح جنسيتها لأبنائها يعد انتقاصًا من حقوق المواطنة ومن تحقيق المساواة بين الجنسين، ويجعل أبنائها يعيشون كالغرباء في البلد الذي ولدوا فيه ويشعرون بالانتماء إليه لكنهم لا يتمكنون من ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هذا ولا تزال القوى المدافعة تطالب بضرورة اتخاذ التدابير والتوصيات بتعديل المادة (٤) من قانون الجنسية البحريني حيث اقترح الاتحاد النسائي البحريني صياغة المادة قانونيًا كالتالي: «يعتبر الشخص بحرينيًا إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينيًا أو أمه بحرينية عند الولادة»، فضلًا عن مطالبتها برفع التحفظ بالكامل على الفقرة (٢) من المادة (٩) من اتفاقية السيداو المتعلقة بهذا الحق الذي يحقق مبدأ المساواة بين الجنسين.

٦. استمرار هيمنة قوى الإسلام السياسي في المشهد العام وقدرته على التحكم في الاستفادة من أصوات النساء، وعدم تبنيه لأي مترشحات قد يفرضها القانون، إضافة إلى عدم إلزام المشرع القانوني للجمعيات السياسية بإقرار حصص للنساء في قوائمها الانتخابية أثناء خوض الانتخابات، كما إن قانون الجمعيات الأهلية رقم (٢١) لعام ١٩٨٩ وفي مادته رقم (١٨) يمنع على مؤسسات المجتمع المدني ومنها الجمعيات النسائية من الاشتغال في السياسة وهذا يضعف بالتالي من مشاركة النساء السياسية. إن غياب التدابير التشريعية يقوض من فرص المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار وبالتالي لا يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ ومن أبرز هذه التدابير الغائبة اعتماد «نظام الكوتا» الذي ورد في المادة رقم «٤» من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز «السيداو» وتحديد نسبة «٣٠٪ كوتا» كنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمنتخبة والمعينة على المستوى الوطني، وتعزيز مشاركتها في كافة مراكز اتخاذ القرار في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي جميع مؤسسات الدولة، كما لا يوجد قانون يجرم التمييز ضد المرأة ويحاسب مرتكبيه أيضًا.

٧. أُحرز تقدمًا نسبيًا حين تم إقرار الجزء الأول من قانون أحكام الأسرة – القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٩، بيد إنه تحقيق العدالة في قضايا الأسرة

والإنصاف والمساواة للنساء في كافة مراحل التقاضي لم يستكمل بعد وذلك لعدم اعتماد «قانون موحد للأسرة» ينص على المساواة والوصول الفعلي إليها، إذ لايزال هناك غياب لقانون أحكام الأسرة الشق الثاني (الجعفري)؛ وغيابه يشكل تمييزا ضد النساء البحرينيات من الطائفة الجعفرية حيث يعانين في المحاكم الشرعية من الاختلاف بين الآراء الفقهية وعدم وجود نصوص موحدة للتقاضي فيما يتعلق بالطلاق وحقوق الحضانة والنفقة ومجمل العلاقات الأسرية.

لقد كشفت الإحصائيات الرسمية عن وجود «١٢ ألف» قضية مُعطلة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ وهي تتراوح بين نفقة وحضانة وطلاق وخُلع، إضافة إلى وجود «٣٠٠٠» قضية طلاق للضرر معلقة منذ العام ٢٠١١[٣٠]، كما تبين أن القضايا تستمر في المحاكم ما بين (٤ إلى ١٦) عاما، الأمر الذي يؤكد الحاجة الضرورية لإقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة، فغيابه يعد إهدارًا صارخًا وإجحافًا بحق المرأة كإنسانة كفلت لها النصوص الدستورية الحق في العدل والأمان والطمأنينة، فالمرأة البحرينية من المذهب الجعفري تُعاني أشد المعاناة نتيجة غياب القانون على الرغم من المطالبة المستمرة بسنه والتي مضى عليها حتى الآن أكثر من ٢٠ عامًا[٣١]، وعلى الرغم تكثيف الحملات الوطنية التي يقودها الاتحاد النسائي البحريني ومعه الجمعيات النسائية لإصدار القانون، إلا إن الجدّية منعدمة من الجانب الرسمي في إعادة طرح الملف باتجاه إحداث توافق مجتمعي لإصدار الشق الثاني من القانون، والجهود لاتزال محدودة لم تتجاوز التصريحات الصحفية والإعلامية، هذا وترى منظمات المجتمع المدني أن الدولة لم تبذل جهود حقيقية وجادة للإيفاء بتعهداتها المتعلقة بإيجاد التوافق المجتمعي لتحقيق ذلك، متذرعةً بحساسية الملف وما يمكن أن يثير طرحه من مشاكل خصوصًا وإنه بحاجة إلى قرار سياسي.

كما إن النظام القضائي في المحاكم الشرعية لا يزال يتطلب المراجعة والاصلاح وإيجاد آلية لمتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية

---

٣٠) فوزية جناحي، **مؤتمر-السيداو حقوق لا مزايا**، الاتحاد النسائي البحريني، ٢٠١٥.

٣١) المحرر، **صحيفة الوسط البحرينية**، عدد ٤٥٨٧، الاثنين ٣٠ مارس ٢٠١٥.

والوقوف على ما تعانيه النساء من بطء في مرحلة تنفيذ الأحكام، حيث يؤشر واقع المرأة في هذه المحاكم إلى وجود خلل في مراحل التقاضي في المحاكم يستلزم البحث والتدخل من قبل الجهة الرسمية المعنية، فالنساء تعاني بشدة من بطء تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية، كأحكام حق الزيارة ورؤية الأطفال في حال الطلاق وتقرير حضانة الأب، والمحكمة لا تأخذ إجراءًا سريعًا عند تعنت الأب وامتناعه عن تنفيذ الحكم، وتقضي الأم وقتًا طويلًا ومستمرًا (امتد في بعض الحالات إلى سنتين) في ردهات المحاكم دون فائدة، أما بالنسبة إلى إنشاء «صندوق النفقة»، فإنه في حال صدور حكم بالنفقة، فإن الكثير منهن تعاني من البطء الشديد في إجراءات محكمة تنفيذ الحكم بالتحويل إلى «صندوق النفقة» لصرف مبلغها للزوجة والعودة إلى الزوج.

الخلاصة

تشير الوقائع إلى أنَّ هناك من يحاول تجميل واقع النساء بتجاهل ما تعرضن له من تعسفٍ وظلم في سياق الحراك الشعبيّ، ومحاولة تسويغ الخيارات الأمنية على حساب إيجاد الحلول فضلا عن استمرار المحاولات في الانقضاض على بعض المكتسبات التي تحقّقت للنساء من خلال تعديل بنود بعض القوانين أو سن تشريعات قد تتناقض مع شعارات التمكين الاقتصاديّة والسياسيّة المطروحة، لقد أثبت واقع الحدث التاريخي أنَّ الأوضاع المتدنية التي تعاني منها المرأة العربية عامة ترتبط ارتباط وثيق بالاختلالات الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة من ارتفاع نسب البطالة في أوساط النساء وانتشار الفقر والأمية وشح فرص التعليم وغياب المواطنة وممارسة الحقوق السياسية التي تعيشها البلدان العربية منذ عقود، وهذا يستدعي مجددًا إعادة طرح التساؤلات بشأن نزول آلاف النساء إلى الشوارع، وما إذا جاءت التحولات السياسية تتناسب وتضحيات النساء ومعاناتهن.

ختامًا نخلص كما خلص غيرنا من الباحثين بأنَّ الحراك الشعبي قد قارب وصالح وإن مؤقتًا بين الجنسين، إلَّا إنه لم يتمكن من تغير واقع النساء

الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ بشكل نوعي، وإن هناك جهد تراكميّ ونوعي مطلوب القيام به من قبل التنظّيمات النسائية والنقابية والسياسية والتيارات الحداثية وإنه من المهم أيضًا إعادة قراءتها لظروف مجتمعاتها خصوصًا في علاقتها مع الإسلام السياسي وعدم الاكتفاء بالتفرج واجترار التحليلات التقليدية.

المصادر والمراجع:

البحارنة (حسين محمَّد). **التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية ١٨٢٠–٢٠٠٤**. ط ١. بيروت: دار الكنوز الادبية، ٢٠٠٥. ص ٤٠–٤٤.

نفسه **البحرين بين دستورين**. ط ١. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥. ص ٤٦–٦٦.

الخوري (فؤاد اسحاق). **القبيلة والدولة في البحرين**: تطوُّر نظام السُّلَطة وممُارسَتها. ط ١. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣. ص ١٣٠–١٤٠+١٥٥+١٨٢.

نعمة (أديب). **الدولة الغنائمية والربيع العربي**. ط ١. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤, ١٠٥، ص ١٢٨+١٥٥–١٦٣+٢٨٩-٢٩٠.

الباكر (عبد الرحمن). **من البحرين إلى المنفى**: «سانت هيلانة». ط ٢. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢. ص ١٨٩–٢٣٠.

مجهول. تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ٢٠١١، http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf..

طرابلسي (فواز). **ثورات بلا ثوّار**. ط ١. رياض الريس للكتب والنشر: بيروت، ٢٠١٤، ص ١٤.

فضل (منى عباس). **التربية السياسية للبحرينيات**: الأثر والرؤيا. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ١١٨–١٣٨.

فضل (منى عباس). «البحرين: ارتداد الحراك واللاتوازن»، **ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي: مركز دراسات الوحدة العربية**، ٩–١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بيروت – لبنان

ماضي (عبدالفتاح) وآخرين. **المرأة في خطاب جماعة الإخوان والحركات السلفية العربية**؛ مؤتمر المرأة وربيع العرب: عمان بالأردن من ٢٥–٢٦ يناير ٢٠١٤.

مجموعة خبراء. **وعود الربيع العربي**: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي. ط ١. بيروت: الأسكوا، ٢٠١٣، ص ٦٠–٦١، أنظر الموقع:

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_13_3_A.pdf

مجموعة باحثين. **المرأة وربيع العرب:** وقائع مؤتمر إقليمي. ط ١. عمان: مركز القدس للدرسات السياسية، يناير ٢٠١٥، ص١٠–١١.

مجهول. **تقرير الظل حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (CEDAW)** مملكة البحرين. لاط. البحرين: الاتحاد النسائي البحريني، ٢٠١٣، ص ٧–٩.

مجهول. **البيان الختامي:** لوقائع مؤتمر المرأة وربيع العرب: عمان بالأردن من ٢٥–٢٦ يناير ٢٠١٤.

عزون (عمار). **ثورات العرب في القرن الحادي والعشرين**. ط١. دار الفارابي: بيروت، ٢٠١٣، ص ٧–٢٢+١٠٧.

مجهول. انظر التقرير في الموقع الإلكتروني: http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf.

المحرر. «٧٤١٤ عاطلًا عن العمل منهم ٣٣٩٦ جامعيًا»، **صحيفة الوسط البحرينية**، عدد ٤٥٩٩، السبت ١١ أبريل ٢٠١٥.

مجهول. «تقرير مؤسسات المجتمع المدني ردًا على تقرير مملكة البحرين المتعلق بتقرير المتابعة بشأن إستفسارات «لجنة السيداو» بالأمم المتحدة». الاتحاد النسائي البحريني، ٢٨ أبريل ٢٠١٦.

جناحي (فوزية). **ورقة عمل القيت في مؤتمر-السيداو حقوق لا مزايا**، الاتحاد النسائي البحريني، ٢٠١٥.

المحرر. **صحيفة الوسط البحرينية**. عدد ٤٥٨٧، الاثنين ٣٠ مارس ٢٠١٥.

المبحث السابع

«أخوات في الجهاد»
الوجه النسائي لتنظيم الدولة الإسلامية

د. دالية غانم-يزبك

مقدمة

يتواجد تنظيم الدولة الإسلامية حاليًا وبشكل رئيسي في سوريا والعراق وليبيا[1]، وقد تمكن مع الوقت من الاستحواذ على قدرات عسكرية مهمة، وعلى مصادر مالية، وعلى الكثير من العناصر. وقد انضمت لهذا التنظيم ومنذ

---

١) تعود جذور تنظيم الدولة إلى عام ١٩٩٩ في الأردن وأفغانستان. هدفه الأول كان إقامة الخلافة في سوريا والعراق معًا، وقد برهن إلى حد ما عن قدرته على إقامة دولة مكتفية ذاتيًا. كانت المجموعة قادرة على فعل ذلك بفضل درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي-الاقتصادي في المنطقة بفضل ما أصبح يطلق عليه «الربيع العربي» في ٢٠١١.

ولادته في حزيران عام ٢٠١٤ المئات من النساء[٢]، أنشأ التنظيم لهن في الرقة (في سوريا) فرقة الخنساء الخاصة، المكونة بالكامل من النساء[٣]، وقام مؤخرًا بنشر قناصات نساء للدفاع عن مواقعه في سيرت في ليبيا.

وعلى الرغم من ان انضمام النساء الى جماعات تنتهج العنف ليس بالظاهرة الجديدة على مستوى العالم وعبر التاريخ، الا ان هناك سوء فهم شائع يشوب انضمام النساء إلى تنظيم الدولة. حيث يسود التغطية الاعلامية العربية والغربية للظاهرة، التصوَر بأن التحاق النسوة بهذا التنظيم هو سلوك خارج عن المألوف، والدهشة، وكأن العنف الذي ترتكبه النساء في اطاره ظاهرة جديدة. يعود هذا التصور وهذه الدهشة إلى النزعة النمطية في تصوير النساء ورؤيتهن على انهن في الغالب وبطبيعتهن البشرية عاطفيات، يتحكم بسلوكهن نزعات العطف والرعاية، وانهن بفعل هذه الطبيعة، غير قادرات ابدا على العنف.

بالاضافة الى هذه الصورة التي ترى العنف مناقضا تماما للانوثة، فإن هناك توجها واضحا عند الاعلاميين وصنَاع السياسة وحتى بعض الباحثين بالنظر للنساء اجمالا وفي اطار العنف تحديدا كضحايا، وليس مطلقا كمجرمات. وعليه، تتفرع من هذا الفهم العديد من التصورات المصغرة التي تتعلق بنساء التنظيم[٤]، فانضمامهن للتنظيم يأتي من خلال كونهن زوجات اوبنات او اخوات للمجاهدين الذكور، او من خلال جنسانيتهن كعرائس للمحاربين. المشكلة في هذا التصور تكمن في اعتبار المرأة فاعلا سياسيا سلبيا، بمعنى انه لا

---

٢) على الرغم من أن إعطاء أرقام دقيقة يظل صعبًا، فمن المعتقد أن حوالي ٥٥٠ من النساء قد التحقن من عدة مناطق من العالم تشمل النمسا وبريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وتونس والمغرب والسعودية إلى جانب دول أخرى، وذلك حسب المصدر التالي:
SALTMAN, E., & SMITH, M. (2015). 'Til Martyrdom Do Us Part'. Gender and the ISIS Phenomenon. Institute for Strategic Dialogue. Retrieved January 27, 2016, from http://www.strategicdialogue.org/Till_Martyrdom_Do_Us_Part_Gender_and_the_ISIS_ Phenomenon.pdf

٣) AL BAWABA (2014). Retrieved February 1, 2016, from www.albawaba.com

٤) من أجل مراجعة الأدبيات والتحليل، انظر: Karen Jacques and Paul J. Taylor (2009). Female Terrorism: A Review, *Terrorism and Political Violence*, Vol. 21, no. 3, p. 499-515.

يمكن لها الا ان تكون ضحية أو بيدقًا يتحكم به الذكور. يقوم هذا التصور ايضا على الافتراض بأن دوافع متباينة مستندة الى نوع الفاعلين السياسيين الاجتماعي هي المحرك لافعال الرجال والنساء، وأن الأخيرات كفاقدات لاهلية الفعل (agency) يعتبرن بالضرورة خاضعات للرجال. فالنساء ضمن هذا التصور مدفوعات بدوافع هي في الغالب تابعة ليس بالامكان لها ان تكون اصيلة.

ولكن الحقيقة الامبيريقة الواضحة تفضي بأن النساء مشاركات في العنف السياسي ومنذ مدة[٥]. اذ تؤكد الدراسات على أن المرأة المتطرفة العنيفة تقتل من الناس تقريبًا أربعة أضعاف ما يفعل نظيرها الذكر. يسهل هذه القدرة على القتل طبعا سهولة وصولهن إلى الأهداف حيث أن مستوى الاشتباه بهن وعليه الرقابة الامنية عليهن تعد اقل مقارنة بالذكور[٦]. كما تطور دور النساء في الهياكل التنظيمية للجماعات الجهادية عبر الزمن، ومضين من المشاركة في المهمات اللوجستية البسيطة إلى النشاط العنيف على الجبهة، وصولا إلى أن تم استخدامهن في العمليات الانتحارية. وحسب بلوم (Bloom)، فإن: «بين ١٩٨٥ عامي إلى ٢٠٠٨، ارتكبت الانتحاريات أكثر من ٢٣٠ اعتداءً، ما يمثل تقريبًا الرّبع من مجمل الاعتداءات المرتكبة، ومنذ عام ٢٠٠٥، تمثل النساء نسبة

٥) الأمثلة عديدة: في جنوب لبنان خلال الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي دام ١٨ عامًا، وفي فلسطين، استخدمت جماعات مثل كتائب الأقصى التابعة لحماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية، النساء كمقاتلات، وكذلك الامر بالنسبة لانتحاريات القاعدة واتحاد الجهاد الإسلامي في أوزبكستان. هناك أيضًا «الأرامل السود» الشهيرات في الشيشان اللاتي كن فعالات للغاية بالقيام بالهجمات والعمليات الانتحارية ضد الحكومة الروسية. بالإضافة إلى حزب العمال الكردستاني PKK الذي استخدم النساء للهجوم على الحكومة التركية أو نمور تحرير تاميل إيلام LTTE في سريلانكا. وفي الآونة الأخيرة، تستخدم جماعة بوكو حرام الإسلامية النيجيرية المتطرفة الإناث لارتكاب هجمات ضد المدنيين وقوات الأمن حسب المصدر التالي: NY DAILY NEWS (2015). Female Suicide Bomber in Paris is Latest Woman Used in Attacks by Radical Groups Over the Years. Retrieved February 27, 2016, from http://www.nydailynews.com/news/world/female-suicide-bombers-years-article1.2440357.

٦) BLOOM, M., & WINTER, C. (2015). *How a Woman Joins ISIS*. The Daily Beast. Retrieved January 29, 2016, from http://www.thedailybeast.com/articles/2015/12/06/how-awoman-joins-isis.html

٥٠٪ من منفذي العمليات الإرهابية الناجحة في النزاعات في سريلانكا وتركيا والشيشان»[٧].

في هذه الورقة، أتقدم بالزعم بأن النساء اللواتي ينخرطن في العنف السياسي هن فاعلات سياسيات عقلانيات، وأجادل بأن لدى النساء عوامل تحفيزية للانضمام إلى تنظيم الدولة تتجاوز في الاهمية مجرد أن يكن «عرائس جهاديات»[٨]. تتباين هذه الدوافع وتتعقد تبعا للهوية الثقافية للمجاهدات، فالدوافع للانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية بالنسبة للغربيات كما هي للعربيات عديدة بقدر ما هي معقدة، وهي تتضمن: دوافعا شخصية وجماعية، ودوافع دينية واقتصادية وسياسية ونفسية وفلسفية. المرأة اذا متلهفة لأن تهجر حياتها وأن تقاتل باسم قضية تتماهى معها. ولابد لنا من اجل فهم افضل للظاهرة ومن اجل سياسة اكثر نجاعة من ان نأخذ هذه العوامل مجتمعة، لأن واحدًا منها لا يستطيع أن يفسر النشاط السياسي عالي الخطورة الذي تمثله نساء التنظيم. من المهم أن نفهم ما الذي يدفع هؤلاء النساء لأنه كلما كان فهمنا لهذه الظاهرة أفضل، ستكون استجابتنا لتيار العنف الإسلامي وقدرتنا على صياغة إجراءات للحد منه أفضل.

مجموعة الدوافع المحفزة للانضمام

الحوافز المتعلقة بالأيديولوجيا الدينية[٩]

منذ الإعلان عن ولادة الدولة الإسلامية في سوريا والعراق في حزيران ٢٠١٤، دعا التنظيم النساء لكي يأخذن دورًا فعالًا اكبر في التنظيم وفي الجهاد.

---

٧) Ibid.

٨) يشير هذا التعبير إلى النسوة اللواتي يلتحقن بالمناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة من أجل أن يتزوجن بمقاتليه الأجانب. وأساسه المصطلح العربي «زواج النكاح» وهو ممارسة يزعم أن نساء السنة يقمن بموجبها بالسفر إلى ساحات المعارك من أجل أن يهبن أنفسهن إلى الجهاديين ويقبلن بأن يتم تزويجهن بشكل مؤقت من أجل توفير الراحة الجنسية للمقاتلين.

٩) هذه العوامل التحفيزية تعمل بالنسبة للنساء الغربيات والعربيات على حد سواء.

فقد تم إعلام «الأخوات» عن طريق دعاية تنظيم الدولة (مقاطع الفيديو، منشورات الفيسبوك، المجلات، الكتيبات... الخ) بأن لديهن التزامًا دينيًا تجاه أخيهنّ المجاهد المسلم وتجاه الله. تمت ضمن هذا الاطار دعوة النساء لكي يقمن بالهجرة إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة، ويشاركن في إقامة الخلافة (الدولة الإسلامية)، ففي المجلة الرسمية متعددة اللغات للتنظيم، التي كانت تدعى سابقًا دابق[١٠]، توضح أم سمية المهاجرة لكل «الأخوات» أن:

> «هذا القرار هو واجب يقع على النساء بقدر ما هو مطلوب من الرجال، ذلك أن الله تعالى، عندما منع غير المؤهلين من القيام بالهجرة، فإنه حظر ذلك على المستضعفات من النساء بشكل عام، كما جنّبه الرجال المستضعفين. وإذا كان الحديث عن المهاجرين مذهلاً، فإن الحديث عن شقائق الرجال من المهاجرات مدهش أكثر! كم من قصص سمعتها، والتي لم أكن لأقبلها، حتى استمعت لها من أفواه أولئك الأخوات اللواتي اشتركن فيها، أو من رؤيتي لتلك الأخوات بأم عيني؛ بغير ذلك، كنت سأعتقد بأنها نتيجة لخيال واسع أو أنها شيء لا يمكن تصوره!»[١١]

هذا النص وغيره من نصوص نساء داعش يشير إلى ان الهجرة والالتحاق بتنظيم الدولة عبارة عن فريضة دينية، فمن خلال الانضمام للتنظيم ترغب المنتسيات بإكمال التزامهن الديني الذي لايمكن له من ان يكتمل حتى تتمكن المسلمة من إنجاز الهجرة إلى المناطق التي يسيطر تنظيم الدولة.

ونساء داعش لسن فقط على قناعة تامة بقرارهن الانضمام للتنظيم، بل ويحاولن أيضًا اقناع الأخريات بفعل ذات الشيء، ويؤكدنَ على إن دورهن كـ«أخوات» هو نشر كلمة الله وأن يجعلن المسلمين يدركون أن العيش في

---

١٠) بعد سقوط المدينة السورية دابق، أعادت المجلة تسمية نفسها «رومية»، وهو الاسم التاريخي لـ«روما» بالعربية.

١١) DABIQ ISSUE 8 (2015a). Shari'ah Alone Will Rule Africa. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarionproject.org/files/islamic-state/isis-isil-islamic-state-magazineissue+8-sharia-alone-will-rule-africa.pdf

مجتمعات «غير إسلامية» هو معصية. هذا الحافز كان مهما بالنسبة لأم حارثة، الطالبة الكندية ذات العشرين عامًا التي التحقت بتنظيم الدولة في سوريا في كانون الأول ٢٠١٤، مدفوعة بالرغبة في «عيش حياة شريفة تحت القانون الإسلامي لا تحت قوانين «الكفار» في المجتمع الغربي»[١٢]. مثال اخر هو أقصى محمود، الملقبة بأم ليث، الطالبة الجامعية الأسكتلندية ذات العشرين عامًا التي التحقت بمناطق سيطرة تنظيم الدولة في سوريا في تشرين الثاني ٢٠١٣، وأصبحت ناشطة في مجال التجنيد للتنظيم. كتبت ام ليث للأخوات» أنه «من خلال الهجرة فان المسلمات سيفزن بالشرف الحقيقي للعيش تحت حكم الشريعة»[١٣].

وتحدث الكثير من نساء داعش عن تعطشهن لمجتمع يكن فيه قادرات على ممارسة الإسلام من دون أن يتم تهميشهن، وعن اهمية انهن يلعبن دورًا رئيسيًا في تأسيس الخلافة. هذه الأخيرة ينظر إليها على أنها المكان المثالي لأن يكون المرء مسلمًا، حيث يشترك كل شخص وتحترم فيه كلمة الله كما في القرآن. بالنسبة للنساء الغربيات، تبدو المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، المكان الذي يمكنهن فيه ممارسة عقيدتهن بحرية دون انتقاد أو إقصاء. اذ يبدو واضحا من الكتابات التي اشرت اليها أن هناك رفضًا واضحًا للقيم الليبرالية. وبالفعل، فهؤلاء النساء يخترن الذهاب إلى مكان حيث لا يمكنهن القيام بأبسط الأشياء، مثل المشي في الشارع بدون محرم (وصيف ذكر)، وارتداء ما اعتدن عليه من اللباس حيث أن عليهن أن يضعن النقاب الكامل (حجاب كامل يتضمن الوجه) وأن يغطين حتى أيديهن. يتوجب على هؤلاء النساء أن يتم تزويجهن حيث أنه لا يمكنهن أن يكن عازبات أو أن يعشن منفردات، كما لا يمكنهن اختيار أزواجهن حيث أنه يتم فرض الشريك عليهن. تتخذ نساء تنظيم الدولة القرار بالذهاب إلى مكان حيث عليهن أن يتّبعن ويقبلن القيام

(١٢) ROBERTS, N. (2014). The Life of a Jihadi Wife: Why One Canadian Woman Joined ISIS's Islamic State. CBC News. Retrieved January 29, 2016, from http://www.cbc.ca/news /world/the-life-of-a-jihadi-wife-why-one-canadian-woman-joined-isis-s-islamic-state-1.26 96385.

(١٣) DETTMER, J. (2014). The Bride of ISIS Revealed. The Daily Beast. Retrieved February 1, 2016, from http://www.thedailybeast .com/articles/2014/09/03/the-bride-of-isisrevealed.html

بأدوار تقليدية بالكامل (ما عدا عندما كن يعطين موقعًا في كتيبة الخنساء للإناث).

هيمنة الرفض للمعايير الغربية حاضرة للغاية بالنسبة لأم حارثة. فهي تناقش مطولًا المشاكل التي مرت بها خلال سنواتها في كندا عندما قررت أن تضع الحجاب:

«كانوا يسخرون مني علنًا، وكان الناس يدفعونني ويقولون لي أن أذهب إلى بلدي ويتحدثون معي كما لو كنت مريضة عقليًا أو لا أفهم الإنكليزية. كانت الحياة ذلًا وارتباكًا ولا شيء يشبه حرية التعبير والمعتقد متعدد الثقافات التي يصورون أنها موجودة، وعندما سمعت أن الدولة الإسلامية أقامت الشريعة في بعض المدن في سوريا، أصبح هذا بصورة آلية واجبًا علي حيث أنني كنت قادرة على المجيء إلى هنا.» (١٤)

هناك اذًا رغبة بالالتزام بالقيم المتطرفة النابعة من قراءة خاصة للقرآن التي يقدم التنظيم خلالها للنساء صورة طوباوية للإنوثة وللحياة العائلية المثالية المستندة الى اصول الدين، في هذا الالتزام ايضا ضمان لنساء داعش في دخول الجنّة، حيث أن الشهيد (الزوج أو الابن أو القريب) الذي يدخل الجنة يؤمن لهن ايضا كزوجات او اخوات او بنات صالحات مكانًا في الفردوس.

بالتناقض مع المجتمعات الغربية، تصور هؤلاء النسوة مناطق سيطرة تنظيم الدولة على انها المكان الذي لا توجد فيه إلا المزايا نظرًا للتطبيق الصارم للشريعة. بالنسبة لهن، إنه المكان حيث لا فساد، ولا ظلم، ولا تمييز، ولا جريمة. فعلى سبيل المثال توضح الداعشية، أم عبيدة في تغريدة على تويتر أن الحياة عظيمة في ظل الشريعة لأن كل الجرائم تتم معاقبتها بشدة، وهكذا يشعر المرء بالأمان. تقول:

«مررت وأنا في السوق بجثة الرجل الذي كان قد تم صلبه لاغتصابه المرأة ذات السبعين عامًا. تلك هي امتيازات العيش تحت ظل الشريعة.»

وتوضح أخرى في تغريدة ثانية:

(١٤) ROBERTS, N. (2014). Ibid.

«الحمد لله، فقد كان هناك ٤ حالات قطع يد في منبج، وأحدها كانت لرجل كان تقريبًا جزءًا من الدولة (كان يعطي دروسًا في الشريعة)».

الأخوة والأخويات في مجتمع طوباوي

تشير البيانات إلى أن الكثير من نساء تنظيم الدولة مشدودات إلى فكرة العيش في «مجتمع نقي» التي يسوِقها تنظيم الدولة عن طريق استراتيجيته القوية في التواصل. إن الالتحاق بالتنظيم بالنسبة للكثير منهن هو طريقتهن في التمرد ضد النظام الاجتماعي في بلادهن الأم، ذلك النظام الذي ينظر إليه على انه فاسد وخبيث ونجس. يتصور الكثيرون الدولة الإسلامية على أنها «الدولة» التي يحظى فيها الشخص المسلم بامتيازات عديدة (فليس على المرء أن يدفع ضرائب ولا كهرباء ولا أية فواتير، حيث أن الدولة تقدم جميع السلع مجانًا وتعطي لكل زوجين معاشًا شهريًا عن كل طفل وعن كل عبد لديهما). تبدو أماكن سيطرة تنظيم الدولة على أنها بيئة آمنة وموثوقة حيث يمكن للناس، على سبيل المثال، أن يتركوا محلاتهم عند الذهاب للصلاة دون داع للقلق من السرقة. توضح كثير من النساء كذلك أيضًا أنها مكان تحترم فيه المرأة بشكل كبير وتشعر بأنها آمنة تمامًا. يبدو الرجال والنساء على السواء منجذبين إلى الصورة الشاعرية لدولة تحكم فيها الشريعة، حيث ثمة عدالة اجتماعية وزكاة (ضريبة دينية)، وحيث ليس ثمة فساد ولا فوارق ولا أحكام مسبقة ولا تمييز. وكما تصور مجلة دابق، فإن من المعتقد أنها دولة حيث:

> «العربي وغير العربي، الأبيض والأسود، الشرقي والغربي، كلهم أخوة. ألف الله بين قلوبهم، فأصبحوا بنعمته أخوانًا، يحب أحدهم الآخر في الله، ويقفون في نفس الخندق، يدافعون ويحرس أحدهم الآخر، ويضحون بأنفسهم أحدهم من أجل الآخر» (١٥)

(١٥) DABIQ ISSUE 1 (2014a). The Return of the Khilafah. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarionproject.org/files/09-2014/isis-isil-islamic-state-magazine-Issue-1-thereturn-of-khilafah.pdf

الطبيبة الماليزية شمس، ٢٤ عامًا، تشيد باستمرار بالأخوة والمساواة:

«(...) عدد الزيجات المختلطة والأطفال ذوي العرق المختلط مرتفع للغاية. من الجميل أن نرى أخوّة من غير عنصرية.»(١٦)

أعضاء تنظيم الدولة يدعون أنفسهم أخوة وأخوات. ولاستخدام هاتين الكلمتين دلالة تظهر أن التنظيم يعكس فهمًا للإسلام على أنه دين أمة (مجتمع من المؤمنين)، حيث كل المسلمين فيه مترابطين يعتني واحدهم بالآخر، وهم بذلك «أخوة» و«أخوات». إنهم عائلة بديلة ترتفع فوق روابط الدم. ما أن تدخل المنتسبات الجديدات إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة، حتى تصبح منخرطة أكثر في الجماعة ونشاطاتها، وحتى تصبح روابطها مع «العائلة البديلة» الجديدة أكثر قوة(١٧). تحل «إخوة» و«أخوات» الدولة الإسلامية محل العائلة العضوية وهذه الروابط الجديدة تؤمّن داعمًا عاطفيًا للمنتسب الجديد.

تشرح أم ليث، الطالبة الجامعية الأسكتلندية ذات العشرين عامًا، في أحد منشوراتها على فيسبوك:

«لقد انفككنا جميعنا عن عائلاتنا وأصدقائنا ومجتمعاتنا»(١٨)

وتوضح اقصى محمود في منشورها:

ما أن تصل إلى أرض الجهاد فإنها عائلتك ستكون هناك. (...) رفضك لأسرتك هو واجب ديني إذا كان أفرادها يتحالفون مع الكفار ويرفضون الجهاد. (...) روابط الدم لا تساوي شيئًا مقارنة بعيش حياة إسلامية حقيقية»(١٩).

---

١٦) SHAMS. Twitter screenshots.

١٧) KHOSROKHAVAR. F. (1995). *L'islamisme et la mort. Le martyr révolutionnaire en Iran*, Paris: L'Harmattan. p. 424

١٨) HALL, E. (2014). Inside The Chilling Online World of the Women of ISIS. BuzzFeed. Retrieved February 1, 2016, from http://www.buzzfeed.com/ellievhall/inside-the-onlineworld-of-the-women-of-isis#.gmVg6oGEa

١٩) PETROU, M. (2015). What's Driving Teen Girls to Jihad?. Maclean's. Retrieved February 27, 2016, from http://www.macleans.ca/society/teen-girl-jihadists/

تقدم «الأخوات» الدعم العاطفي والاجتماعي إحداهن للأخرى، وهذا ما يقود إلى عاطفة جماعية مشتركة بين النساء اللواتي يؤلفن مجتمعًا من الزوجات والأمهات والأرامل. هذا هو «شعور النحن». وهذه الألفة الزائفة قوية جدًا لدرجة أنه أولئك اللواتي لم يقمن بالهجرة ولسن في مناطق تنظيم الدولة يمكنهن أن يتماهين مع الأخوات اللاتي قمن بذلك ويمكنهن أن يشعرن بالانتماء من خلال «الجماعة الافتراضية» والاتصال عبر الانترنت. يشعرن بأنهن مرتبطات، وعلى انسجام مع باقي العائلة ويمكنهن اتخاذ إجراءات وفقًا لذلك. ليست النساء مشدودات وحسب إلى هذه الصورة بل إنهن أيضًا يلعبن دورًا حاسمًا في الترويج لها على وسائط التواصل الاجتماعية. إنهن بذلك يشبهن «الأدلّاء» وهن يقدمن المساعدة والنصح للأفراد الذين يفكرون بطريقة مشابهة.

تلعب منتسبات تنظيم الدولة دورًا مهمًا في تنسيب اخريات عن طريق استمالتهن والإجابة عن أسئلتهن عبر الإنترنت. عن طريق المنشورات وغرف الدردشة والمدونات، يقمن بتوفير كل أنواع الأجوبة والنصح حول ما الذي ينبغي وضعه في حقيبة السفر قبل الوصول إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة، وما الذي ينبغي ارتداؤه، وكيف يمكن تفادي الشكوك، وما هي الطرق الذي ينبغي اتخاذها وما إلى ذلك. تبين زهرة هالين لامرأة أخرى أنها ستكون «أكثر من سعيدة لمساعدتها في أن تتزوج جهاديًا في سوريا ويمكنها أن تقدم النصيحة في منبر اتصالات خاص».[٢٠]

تلعب نساء تنظيم الدولة دورًا مهمًا ايضا في إضفاء هالة ايجابية على الدولة الإسلامية: فينشرن على سبيل المثال، باستمرار صورًا للطعام ولمنتوجات أخرى يظهرن خلالها وفرة السلع، وكيف أنه، على الرغم من الحرب، تبقى الخلافة أرضًا للرخاء والثروة. تبين أم حارثة في منشور أن هناك «متاجر للملابس الإسلامية» وأنها «تبدو جميلة جدًا بحيث أنني والأخوات مزحنا حول ذلك وسميناها مدينة نيويورك السورية»[٢١]. هذا التجميل لمناطق سيطرة تنظيم الدولة يساعد على وسم المنظمة بصورة قيّمة وإيجابية، خصوصًا بين النساء الغربيات اللواتي يمكن أن يكنّ مترددات حيال ترك حياتهن المريحة في الغرب،

(٢٠ Saltman E. and Smith M. (2015)

(٢١ ROBERTS, N. Ibid.

وتلك اللواتي يعانين من قلة توفر الاحتياجات. ما يجب ملاحظته هنا أن هذا التجميل والرخاء يمكن أيضًا أن يستميل العربيات اللائي يعشن في ظروف صعبة واللائي يمكن أن يغريهن أو يجذبهن نمط حياة أكثر وفرًا وراحة.

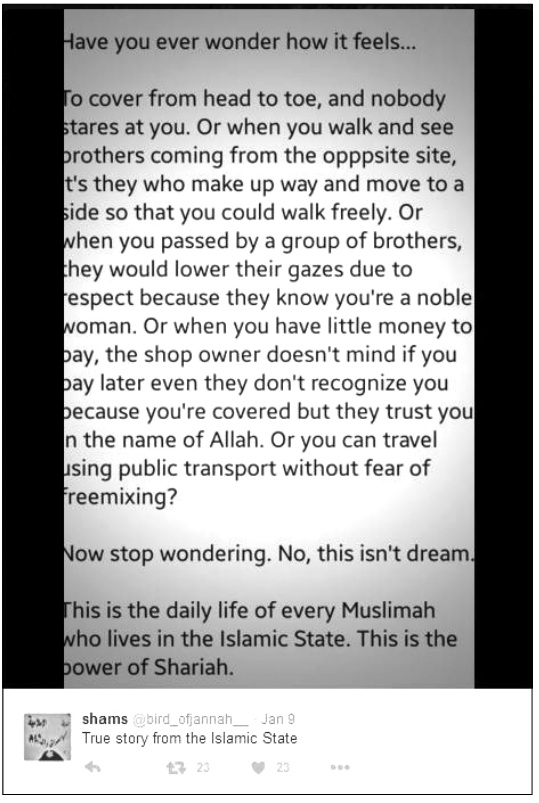

حافز البحث عن الذات والرغبة في أن يكُنَّ أمهات لـ«أشبال اليوم، أسود المستقبل»

يبدو أن البحث عن هوية أو البحث عن الذات هو عامل تحفيزي آخر يمكن أن يفسر لماذا تلتحق النساء بتنظيم الدولة الإسلامية. بالنسبة لكثير من النساء، فإن رغبتهن في أن ينلن الاحترام داخل مجتمعاتهن من قبل عائلاتهن أو أصدقائهن أو زملائهن قد أعيقت، أو لم يكن من الممكن تحقيقها لسبب أو لآخر.

تتحدث كثير من النساء عن أنهن يشعرن بأنهن «مواطنات من الدرجة الثانية» في بلادهن الأم وبعدم الانتماء. تبدو الكثيرات منهن في حالة بلبلة، يعانين من الوحدة مع شعور بانعدام الهدف في الحياة وغياب الآفق. الالتحاق بتنظيم الدولة هو وسيلتهن لتحويل حياتهن إلى شيء ذو معنى، لامتلاك شيء ذو معنى والقتال من أجله. فعندما «يجتمع جوّ انعدام الهدف الخاص ببيئة ثقافية فرعية مع شعور عدم امتلاك أي مستقبل، فإن الرغبة لبديل متطرف تنشأ من الشعور بغياب المعنى وانعدام الاتجاه. وهكذا، يصبح التسييس قيمة بحد ذاته». (٢٢)

يسمح الالتحاق بالدولة الإسلامية لهذه الفئة من النساء بالحصول على مكانة حيث أنهن يصبحن الوجه الأنثوي للتنظيم، وأمهات جهاديي المستقبل، وزوجات الجهاديين الحاليين، شهداء المستقبل. تعطيهن الدولة الإسلامية صورة إيجابية عن أنفسهن، وتتحول الحياة التي يتصورون أنها بدون قضية، «حياة الفسق»، إلى حياة ملئى بالإخلاص لله ورسوله. بسبب هذه المشاعر، معطوفة على غياب المنظور، وغياب الثقة بالمؤسسات، والإحساس بالظلم، تصبح النساء أكثر عرضة للأيديولوجية الجهادية التي تمنحهن أملًا بالمستقبل و«هوية إيجابية». (٢٣)

قضية الكنية مثيرة للإهتمام بهذا الخصوص بالنسبة للرجال والنساء على السواء. فالكنية موت رمزي، أن ينكر المرء نفسه، وأن ينكر حياته السابقة: باتخاذها اسمًا جديدًا، تتوقف الأنثى أن تكون ما تعودت أن تكونه لكي تصبح شخصًا آخر، جديدًا. لقد ولدت من جديد. إنها أخت في تنظيم الدولة، أو زوجة أو أم.

إن فكرة الأمة، فكرة ذلك الانصهار العضوي بين مسلمي العالم كافة، ما زالت جذابة للعديد من الرجال والنساء. بالنسبة للعديد من

(٢٢) WASMUND K. (1986). "The Political Socialization of West German Terrorists," in: MERKL Peter, *Political Violence and Terror, Motifs and Motivations*, Los Angeles: University of California Press, 1986, p. 191- 228.

(٢٣) SPECKHARD A., AHKMEDOVA K. (2006). "The Making of a Martyr: Chechen Suicide Terrorism", *Studies in Conflict & Terrorism*, n° 29. p. 429-492.

الغربيين، الالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية هو فرصة بالنسبة لهم لكسر الملل في حياتهم اليومية في الديمقراطيات الحديثة[٢٤]. كون المرء جزءًا من ذلك التنظيم الذي يخاف العالم منه كثيرًا يقدم أيضًا فرصة لعيش مغامرة فريدة تغيّر وجه العالم بالمعنى الحرفي، حيث كان للصراع في سوريا والعراق، وما يزال، تبعات على البلدان حول العالم. الالتحاق بتنظيم الدولة وما يتم تصويره على أنها «الأراضي المقدسة للخلافة» يجلب المعجزة إلى حياة يرون أنها مملّة وبلا هدف. فالالتحاق بتنظيم الدولة وعيش «مغامرة رومانسية» مع مجاهد، على سبيل المثال، هي طريقة للهروب من حياة تافهة، حسبما يتصورن أو حسب الواقع. ليس هناك إخلال اجتماعي، على العكس، ينظر إلى الانخراط بالمجموعة كشيء بطولي وكواجب أخلاقي من أجل غاية إلهية وكفتح سماوي. لا يقدم التنظيم للمنتسبين الجديد عزاءًا عاطفيًا وشعورًا قويًا بالانتماء وأمانًا وحسب، إنه أيضًا يقدم للرجال والنساء، على السواء، سببًا للحياة، حيث لا أحد يعيش من أجل نفسه/ها، وإنما من أجل الأمة. ينتظر من النساء أن يكنّ شجاعات وأن يشجعن أزواجهن على القتال ضد «الكفار» و«الفاسقين».

تقول حياة بومدين، الملقبة بأم بصير المهاجرة (الأرملة الفرنسية لآحمدي كوليبالي المسؤول عن هجمات السابع من كانون الثاني ٢٠١٥ على سوبرماركت يهودي في فرنسا) في مقابلة في المجلة الرسمية لتنظيم الدولة، دابق:

> «أخواتي، كنّ قواعد دعم وأمان لأزواجكن وإخوتكن وآبائكن وأبنائكن. عليهم أن يجدوا السكينة والسلام معكن. لا تجعلن الأمور صعبة عليهم. سهلن عليهم كل شيء. كنّ قويات وشجاعات. من الجوهري أن تجعلن كل أعمالكن خالصة لوجه الله وأن تأملن بمكافأته».[٢٥]

(٢٤) BERLIN, I. (1990). *Le bois tordu de l'humanité. Romantisme, nationalisme et totalitarisme*. Paris: Albin Michel.

(٢٥) DABIQ ISSUE 7 (2014b). From Hypocrisy to Apostasy – The Extinction of the Grayzone. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarion-project.org/files/islamicstate/islamic-state-dabiq-magazine-issue-7-from-hypocrisy-to-apostasy.pdf

حتى لو كانت دعاية تنظيم الدولة قد ركزت على الحاجة إلى المرأة وعلى واجبها في المشاركة في أنشطة بناء الدولة وفي الحرب ضد «الكفار»، وحتى لو كانت الجماعة قد أنشأت أكاديمية نسائية لتدريب المرأة على القتال وعلى عمليات التفجير، فإنها ما زالت تمتلك سردية محددة-الجنس تؤكد المعايير الاجتماعية المعهودة. في نهاية الأمر، هؤلاء النسوة هن في تنظيم يهيمن عليه الذكور. اذ يفترض بالنساء القيام بالأدوار التقليدية مثل الطهو والتمريض والتنظيف الخ... وفوق كل شيء، ينتظر من النساء أن يكنّ أمهات «أشبال اليوم، أسود المستقبل». إن دورهن الرئيس يكمن في أن يربّين الجيل الجديد من مقاتلي تنظيم الدولة وأن تثقفنهم في العقيدة السلفية-الجهادية، في «الإسلام الصحيح»، وفي تأكيد صحته وفي نشره.

يفترض بالأمهات أن يمجّدن الشهادة وأن يشجعن أزواجهن وأبناءهن عليها. العقيدة السلفية الجهادية تتكل على النساء في إقناع المنتسبين الذكور،

ليس فقط بأنهم سيعاودون الاجتماع بأحبائهم ما إن يصلوا إلى الفردوس (الدرجة الأعلى من الجنة)، ولكن أيضًا أن الشهيد هو من سيمنحهن الطريق إليها. في العدد الثامن من دابق، تستدعي أم سمية المهاجرة ذكرى عدد من «الأخوات» اللواتي دعمن أبناءهن في شهادتهم وهي تتخذهن كمثال يحتذى به:

«رأيت أخوات في ليلة ملتهبة بالمعركة يرسلن أبناءهن ذوي الخمسة عشر عامًا خارج المنزل وهن يقلن، الله أكبر! اذهبوا إلى جنة وسعها السماوات والأرض! يا الله، إنهم أبناؤهن! لحمهن ودمهن! ولكنهم ليسوا أغلى من الدين ولا من الأمة! نعم إنهن المهاجرات اللواتي قدمن إلى الدولة الإسلامية! أقولها ولا فخر».[٢٦]

إن دراسة قصص عشرات النساء من تنظيم الدولة في وسائل التواصل الاجتماعية أظهرت وجود فكرة مصنوعة بطريقة رومانسية عن «الجهاد» وعقيدة خاصة للشهادة. حيث يتم تصوير المجاهدين من قبل نساء تنظيم الدولة بوصفهم «مقدامون» و«شجعان» و«غير هيَابين» و«ملتزمين بالقضية». إنهم أولئك المسلمون الأشاوس ناكري الذات الذين قرروا أن يقاتلوا طغيان «الملحدين» وأن يرفعوا راية الإسلام. الشهادة هي الهدية القصوى. وفق هذه القناعة ستستعيد الأمة من خلال هذا الفعل والنضال أراضيها وكرامتها وتنشر دينها، وبهذه الطريقة يتم تجميل الحرب وتبرير العنف وتطبيعه في التنظيم.

هناك صورة مثالية للشهيد حيث يشار إليه «كطير أخضر ينشد حدائق الخلود»[٢٧]. توضّح أم براء، من خلال قصة صديقتها التي فقدت زوجها بعد سنين سبع من الزواج ولديها معه ابنتين، فرح وسعادة الأخوات، وخصوصًا أعز صديقاتها، في يوم وفاته:

«دخلنا إلى المنزل، ورأينا هناك حوالي ٢٠ من الأخوات. لم تبك اي منهن. الكل كنّ باسمات. كانت رائحة المكان جميلة. والأطفال بدوا سعداء، وكانت هناك أطعمة على الأرض. لقد كنت مندهشة، مذهولة (...) سمعت أم حبيبة تقترب مني فرحة. بدت جميلة كما

(٢٦) DABIQ ISSUE 8 (2015a). ibid.

(٢٧) HALL, E. (2014). Ibid.

هي عادتها، وكانت ترتدي ثوبًا أنيقًا، وقد تزينت بالحلي والماكياج على وجهها، وكانت رائحتها طيبة. «أم حبيبة». حضنتها، كانت الدموع قد بدأت تسيل على خدّيّ. لقد بكيت كطفلة. سحبت يدها ومسحت دموعي وأمسكت بخدّيّ. قالت شيئًا أذهلني. «أم براء يا حبيبتي، إن زوجي شهيد. إنه إن شاء الله في رياض الجنة، ويزفّ إلى الحور العين. اليوم يوم الاحتفال. اليوم يوم الفرح. يجب ألا يبكي أحد! (...). لم أكن أعتقد أنه يمكن لأحد أن يكون بهذه القوة. لقد نظرت إلى أطفالها؛ طفلتان جميلتان. لا أعرف إذا كانتا تدركان أن أباهما لم يعد حيًا. قرّبت حبيبة مني وسألتها عن حالها. قالت لي إنها سعيدة لأن أمها أخبرتها أن أباها قد اشترى بيتًا في الجنة وأنه ينتظرهن[٢٨].

الإصابة البديلة بالصدمات النفسية والصدمة النفسية «كدافع انفعالي»

في دراستهم لحالة الانتحاريات في الشيشان أظهر سبكهارد وأخمدوفا[٢٩] ان الإصابة بالصدمة كانت واحدة من أعمق العوامل التحفيزية وأكثرها مركزية. اذ يبينان:

«يكون الشخص «الذي سيتحول قريبا» الى إرهابي في الغالب قد مر بأزمة نفسية حيث يعاني جليّة مشاعر الأسى العالقة، والغضب، والكآبة، والصدمة النفسية، والذنب لعدم فعل ما أكثر لإنقاذ فرد من العائلة.»

يمكن للمرء أن يقارن هذه الملاحظات مع الحالة السورية: فالضرب والتعذيب والاغتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان كانت متفشية وبكثرة منذ بداية الصراع في ٢٠١١، كما عانى المدنيون مؤخرا من العنف المفرط للهجمات الجوية لقوات الرئيس بشار الأسد وقوات حلفائه الروس. فالكثير

(٢٨ Ibid.

(٢٩ SPECKHARD A., AHKMEDOVA K. (2006). Idem. p. 67

من الرجال والنساء كانوا شهودًا مباشرين على مثل هذه الانتهاكات. لعبت هذه الصدمات، وما زالت، دورًا مهمًا في قرار العديدن الالتحاق بتنظيم الدولة، وسوف يستمر هذا العامل في تزويد الدولة الإسلامية بالمجندين. بالنسبة للنساء –والرجال ايضا– ممن فقدن أي إحساس بالانتماء والتماسك بسبب موت أحبائهن، فإن الانتماء إلى مجموعة جديدة التي هي بمثابة عائلة بديلة، والإخلاص لقضية عظيمة يتوجب على المرء أن يلتزم بها، هو جوابهن على الصدمة. تصبح المجموعة وأيديولوجيتها الالتزام الجديد الذي يتوجب على المرء أن يكرس له حياته. السلفية ضمن هذا الاطار أيديولوجيا مريحة مع ثنائيتها القطبية للخير والشر، وتبسيطها للمشاكل، وعملية جعل الآخرين أغرابًا، ورؤاها المطمئنة لما بعد الحياة. مثلما يوضح سبكهارد وأخمدوفا:

> «(...) الاتجاه نحو أية طقوس دينية غالبًا ما يسكّن حالات الإثارة الجسدية، ويمكنه أن يبني على الظواهر الفصامية بطريقة تجعل الخدر النفسي، الشائع عند ضحايا الصدمة، يبدو كإجراء مفيد في مواجهة عقبة إعادة بناء المرء لحياته.»[٣٠]

إنها الدينامية ذاتها التي يمكن أن نلمسها اليوم في انخراط النساء في تنظيم الدولة الإسلامية. فبالنسبة للنساء الغربيات، فإن الصدمة على الأرجح غير مباشرة أو ثانوية. فالكثير منهن ممن التحقن بتنظيم الدولة غاضبات بسبب ما رأينه في سوريا والعراق وحتى فلسطين، ويعزين القتل والتدمير في هذه البلدان للسياسة الخارجية للقوى الغربية. يشكل هذا التصور بأن الغرب يقتل الأشقاء المسلمين في الشرق الأوسط، والغضب والإحباط الذي تلا ذلك أرضية خصبة للأيديولوجيا السلفية الجهادية، فتصبح بعبارة أخرى «مناصرتهنَ للأيديولوجيا الإرهابية شكلا من اشكال الإسعاف الأولي النفسي»[٣١]. في النهاية تصبح هذه الصدمة النفسية، المباشرة أو غير المباشرة (في حالة الغربيات) هي «دافع انفعالي»[٣٢] للانخراط في التنظيم.

(٣٠ Ibid.

(٣١ Idem. p. 71.

(٣٢ Wasmund. Ibid.

في هذه الحالة يستعمل الأذى الذي يصيب الآخرين في العالم الإسلامي، في فلسطين وسوريا والعراق وغيرها من مناطق العالم، لتشريب أفكار التنظيم للشبان والشابات الذين يماهون أنفسهم لاحقًا مع الضحايا. هذا ما يسمى بالإصابة البديلة بالصدمة[٣٣]. اذ تعرَف هذه الاصابة بانها «عملية نفسية يصبح الشخص خلالها مصابا بالصدمة كنتيجة للارتباط المتعاطف مع الناجين ورواياتهم عن الصدمة»[٣٤]. وعليه يكون القيام بالهجرة إلى أرض الخلافة، أو حتى ارتكاب فعل إرهابي لمن لا يقدرون على القيام بالهجرة، هو الطريقة التي يساهمون فيها في رد المظالم ومساعدة المسلمين. العقيدة السلفية توفر لهؤلاء فرصة المبادرة والانتقام لألمهم، وفرصة تجاوز النظر لانفسهم كضحايا والتعامل المباشر مع صدمتهم وتوجيهها نحو عدو محدد. الخطر الذي يتصورونه ويستبطنونه كمستهدِف للأمة الاسلامية قوي لدرجة أن يبرر استعمال العنف ضد «الآخر».

بناءً على الاقتناع بأن الأمة في خطر وأن الاستسلام وعدم المقاومة غير مقبول، انضمت الكثير من النساء العربيات والغربيات على السواء إلى تنظيم الدولة لكي يساعدن في ضمان بقاء الامة والدفاع عن الإسلام، كما تبين شانون كونلي، الفتاة الأميركية ذات التسعة عشر عامًا التي ضبطت وهي تحاول الطيران من كولورادو من أجل الالتحاق بتنظيم الدولة:

> على الرغم من أنني كنت ملتزمة بفكرة الجهاد، فإنني لم أكن أريد أن أؤذي أحدًا (...) كل ذلك كان من أجل الدفاع عن المسلمين.»[٣٥]

غالبًا ما يستعمل الانتقام كرمز من قبل دعاية تنظيم الدولة، اذ يمثل اساس قصة لجوئهم للعنف: «إذا لم نقم بقتلهم أولًا فسوف يقتلوننا جميعًا». يساعد

(٣٣ Pross, Christian. (2006). 'Burnout, Vicarious Traumatization and Its Prevention. What Is Burnout, What Is Vicarious Traumatization?', Torture 16 (1), 1-9. Available online: http://www.irct.org/files/filer/torturejournal/16_1_2006/page_1-9.pdf, accessed December 11th, 2016.

(٣٤ Ibid.

(٣٥ CBS NEWS (2015). Denver Woman Who Tried to Join ISIS Sentenced to Prison. Retrieved February 1, 2016, from http://www.cbsnews.com//news/denver-woman-whotried-to-join-isis-sentenced-to-prison

بناء هذا الرمز في بناء العصبية داخل المجموعة حيث ينظر إلى العنف ويبرر على أنه حماية لـ«النحن» في مواجهة الـ«هم». توضح لنا أم ليث ذلك في هذه التغريدة:

«إن هذه حرب على الإسلام، ويجب أن يكون معلومًا إذا ما كنت معهم أو معنا. لذلك اختر لنفسك جانبًا»(٣٦).

وتؤكد خنساء ذلك ايضا في تغريدة اخرى:

«تحت ذريعة «محاربة الإرهاب» يذهب هذا الوغد إلى بلداننا لقتل المزيد من المسلمين. يا الله! أرسل غضبك عليهم وعلى من معهم»(٣٧).

وبناء على ذلك تصبح إبادة الآخر بهذا الشكل ليس فقط واجبا دينيا ولكنه أيضًا ضرورة للبقاء، فهو الطريقة الوحيدة لكي يحمي المرء نفسه، بالاضافة الى انه الطريقة الوحيدة لنجدة دين الله، ونجدة رسوله ومن تبعه.

الروابط الاجتماعية كضامن موحِّد

تاريخ العنف السياسي في العالم مليء بأمثلة الأشقاء والأصدقاء الذين يعملون وينضمون إلى الخلايا الإرهابية معًا. هذه الديناميكية ذاتها تعمل ضمن تنظيم الدولة الإسلامية. اذ يشكل الارتباط بطريقة أو بأخرى بعضو في التنظيم «دفعة» تشجع على الانضمام والعمل لصالح التنظيم. وقد تطرفت العديد من النساء تم تجنيدهن في عدة مناسبات من خلال الصداقة والروابط الأسرية. ويؤكد مارك ساجمان (٢٠٠٤) ذلك، اذ يبين أنه من بين ١٧٤ إرهابيا تمت دراستهم، كانت لدى ٧٥٪ منهم علاقات سابقة مع أفراد سبق لهم

(٣٦) STYLES, R. (2015). 'The Devil Took Her Away': Heartbroken Mother of British Jihadi Bride Khadijah Dare Uses First Ever TV Interview to Beg Her Daughter to Come Home. Mail Online. The Daily Mail. Retrieved January 29, 2016, from http://www.dailymail.co.uk/ femail/ article-3030324/The-devil-took-away-Heartbroken-mother-British-jihadi-brideKhadijah-Dare-uses-TV-interview-beg-daughter-come-home.html#ixzz3xchVpRP

(٣٧) HALL, E. (2014). Ibid.

الالتحاق بالجماعات الجهادية[٣٨]. وهذا هو الحال ايضا بالنسبة للمسلحين الفلسطينيين المنخرطين في حماس، فكما تشرح بافلوسكي، كان للعلاقات الأسرية تأثير كبير في تجنيد الشباب. بافلوسكي تشير إلى عملية تسميها «القناعة بالتشريب»[٣٩]، حيث يقنع الأخ الأكبر باقي إخوته، وفي بعض الأحيان الأسرة بأكملها، بالانضمام إلى القضية. وتوضح بافلوسكي (٢٠٠٠) أن التأثير يمكن له ايضا من أن يكون تصاعديًا، من معلم إلى طالب، من مدرس إلى تلميذ، من إمام إلى أتباعه وهكذا دواليك[٤٠][٤١].

وقد أكّد عملي الميداني على الجهاديين الذكور والإناث في الجزائر هذه الحقيقة. اذ لعبت الصلات الشخصية دورًا مهمًا في عملية تجنيد الآلاف من الجزائريين. فالتحق الأشقاء والشقيقات وأبناء العم وزملاء الصف والجيران جميعهم معًا بالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). وفي بعض القرى والأحياء، التحقت مجموعات بأكملها من الأشقاء أو من شلل الأصدقاء بالكفاح المسلح. وتسمى هذه العملية من التجنيد بـ«التجنيد على شكل كتلة واحدة»[٤٢].

(٣٨ SAGEMAN M. (2004). *Understanding Terror Networks*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press. p. 220

(٣٩ PAVLOWSKY A. (2000). *Hamas ou le miroir des frustrations palestiniennes*, Paris : L'Harmattan. p.223.

(٤٠ .Ibid

(٤١ يقدم البحث حول الثورة الأفغانية عمًا كبيرًا لهذا التأكيد. فكل فرد هو عضو في جماعة، سياسية أو اجتماعية أو جغرافية، والتي تدعى بالقوم، وهي تشبه عائلة ممتدة تفرض واجبات على الفرد. البحث حول حزب العمال الكردستاني PKK وحزب الله (Dorronsoro and Grosjean, 2004: 13) يدعم رؤية أن العائلة والروابط الاجتماعية أو «الشبكات المضاعفة» تلعب دورًا مهما في انخراط الكثير من الشباب في التنظيم. DORRONSORO G., GROJEAN O, «Engagement militant et phénomènes de radicalisation chez les Kurdes de Turquie», *European Journal of Turkish Studies* [en ligne], 2004, p.13. Disponible sur: http://www.ejts.org/document198.html.

(٤٢ DELLA PORTA Donatella, *Social Movements, Political Violence, and the State: A Comparative Analysis of Italy and Germany*, New York :Cambridge university Press, 1995, 270 p.

تعمل اليوم نفس هذه الديناميات في تجنيد السكان المحليين في سوريا والعراق، وفي تجنيد المقاتلين الأجانب. اذ يحدث التجنيد في تنظيم الدولة في عدة مناسبات عن طريق الصداقة والروابط العائلية. وهذا ما تم توضيحه بجلاء من قبل امرأة تركت تنظيم الدولة وكانت تعمل في كتيبة الخنساء: «بما أن كل أقاربي كانوا قد انضموا، فإنني لم ار فارقا إذا التحقت انا ايضا»(٤٣). وهناك ايضا دليل قاطع يؤكد مفهوم الشبكات الاجتماعية كضامنة لعمليات الادماج داخل التنظيم. فعلى سبيل المثال تم تعريف التوأمان، سلمى وزهرة، بأيديولوجيا تنظيم الدولة والتأثير عليهما من قبل شقيقهما الأكبر، أحمد إبراهيم محمد، ذو الواحد والعشرين عامًا، والذي ترك المملكة المتحدة عام ٢٠١٣ لكي يلتحق بتنظيم الدولة في سوريا.

المرأة السعودية، ندى معيض القحطاني، كانت أيضًا قد تأثرت بشقيقها الذي قررت أن تتبعه إلى سوريا(٤٤). هنالك أيضًا حالة الصديقات، أميرة أبايز وشميمة بيغام وخديجة سلطانة، اللائي قررن السفر معًا إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة(٤٥)، كذلك هو الامر في حالة «الجهادية جاين» التي سافرت إلى سوريا مع صديقتها أم ليث. وكان هذا هو حال خالد شروف الذي سافر من جنوب غرب سيدني إلى الرقة، عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، مع زوجته وابنتيه واولاده الثلاثة. تبعت خطى هذه العائلة صديقة مقربة للعائلة تدعى، زهرة دومان، ٢١ عامًا، والتحقت بعائلة شروف في الرقة في كانون الأول ٢٠١٤(٤٦).

(٤٣ MOAVENI, A. (2015). ISIS Women and Enforcers in Syria Recount Collaboration, Anguish and Escape. The New York Times. Retrieved February 1, 2016, from http://www.nytimes.com/2015/11/22/world/middleeast/isis-wives-and-enforcers-insyria-recount-collaboration-anguish-and-escape.html?_r=0

(٤٤ ASSAWSANA (2013). Retrieved February 1, 2016, from https://www.assawsana.com/ portal/pages.php?newsid=161424

(٤٥ SMITH-SPARK, L. (2015). UK Girls' List for Syria Trip: Makeup, Bras, Epilator. CNN. Retrieved February 1, 2016, from http://edition.cnn.com/2015/03/10/europe/uk-missinggirls-syria/index.html

(٤٦ E. Saltman & Smith M. (2015). Ibid.

كما يساعد الزواج القسري أو بالتراضيً في توطيد التحالفات وضمان الولاءات وجعل الانشقاق أكثر صعوبة. فالنساء، كزوجات واخوات وبنات، هن طريقة جيدة لتوسيع العلاقات وترسيخها داخل التنظيم. اذ تنشأ التحالفات وتبنى من خلال النساء. وحالة خالد شروف معروفة بالنسبة لتنظيم الدولة، فقد أعطى إحدى بناته، ذات الأربعة عشر عامًا، عن طريق الزواج، إلى أحد أصدقائه، محمد العمر، أحد مقاتلي تنظيم الدولة.

تعمل هذه الشبكات الاجتماعية كمسهّل للانضمام للتنظيم ومثبط للانشقاق عنه في الآن عينه. فمن جانب يجعل الانضمام بصحبة أخ أو أخت أو أي قريب آخر مواجهة صعوبات الحياة السرية أسهل. ومن جانب اخر تشكل هذه الشبكات الاجتماعية إجراءات مضادة للانشقاق[٤٧]. وبالفعل، فإنه من الصعب على امرأة أن تترك التنظيم الذي يشارك فيه أخوها أو أختها أو أبوها أو زوجها أو صديقتها (او حتى أولادها أحيانًا). فيلعب الخوف من الانتقام ومن أن ينظر إليهن/اليهم «كجبناء» دورًا مهمًا في جعل الاعضاء يختارون الولاء للتنظيم على تركه.

حوافز أخرى بالنسبة للنساء المحليات

كما ذكرنا سابقًا، تجمع النساء الغربيات والمحليات قواسم مشتركة من حيث دوافعهن للانضمام لتنظيم الدولة، ومع ذلك، فإن العربيات عرضة لدوافع إضافية ناتجة عن السياق المحلي، اهمها:

١. الانضمام بسبب الفقر[٤٨]

من المهم ألا نعتقد أن مقاربة أحادية البعد كافية لتحليل أسباب انضمام النساء الجهاديات، ولهذا السبب، فإن قراءة المختص بالاقتصاد مثلا لن تكون مكتملة، حيث لا يمكن للمرء أن يهمل الأيديولوجيا والتقاليد الثقافية أو

(٤٧ DELLA PORTA D., DIANI M. (2006). *Social Movements: An Introduction,* Massachusetts: Wiley-Blackwell. p. 115-119.

(٤٨ MOUSSAOUI, A. (2006). *De la violence en Algérie. Les lois du chaos*, Arles: Actes Sud. p. 234

حتى علم النفس. ومع ذلك، فإن على المرء أن يعترف بأهمية البعد الاقتصادي في انضمام عدد كبير للغاية من الشباب، من الرجال والنساء على السواء، إلى مجموعة مثل تنظيم الدولة الإسلامية. اذ تدفع الرغبة والتعطش للراحة المادية هؤلاء النسوة والرجال للانضمام للتنظيم. فبعد خمس سنوات من الحرب، اصبح الوضع مأسويا في سوريا. فدخل ما يقدر بـ١,٣ مليون سوريا حدود الفقر في ٢٠١٢، فيما يعاني ٥,١ مليون منهم من الفقر المدقع[٤٩]. ينتج الفقر عن عدة عوامل من بينها السعر المرتفع للسلع والخدمات، وانخفاض الدخول، والبطالة، وغياب الفرص المهنية، وتضرر الأصول العينية. ويعاني السوريون ولاسيما المهجّرون والسكان الريفيون منهم، من أشكال متعددة من الحرمان مثل فقدان المأوى والخدمات الأساسية (الوقود والكهرباء والماء وحتى الغذاء).

يصبح ضمن هذا الاطار العمل لأجل مجموعة مثل تنظيم الدولة، وفي كنفها، مصدرًا للدخل، وطريقة لتأمين القوت والعيش في ظروف أفضل. هؤلاء هم «المتحولون بسبب الفقر» كما يطلق عليهم موسوي[٥٠]. لوحظت ذات الديناميات الاقتصادية في انخراط الناس في العنف المسلح في حالتي باكستان وكشمير[٥١] كما في حالة الباسيج في إيران بعد سقوط الشاه[٥٢].

استنادًا إلى المنظمة السورية غير الحكومية «الرقة تذبح بصمت» RBSS، كانت جهاديات تنظيم الدولة حتى وقت قريب (اي قبل النكسات التي أصيب بها التنظيم أواخر عام ٢٠١٥) يتقاضين ما بين ٧٠٠ و١٥٠٠ دولارًا كل شهر، وذلك حسب مكانة كل منهن وجنسيتها وعدد ما لديها من

٤٩) NASSER, R., MEHCHI, Z., & ISMA, K. A. (2013). Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis. Syrian Center for Policy Research. Retrieved February 1, 2016, from http://scpr-syria.org/att/1360464324_Tf75J.pdf

٥٠) Moussaoui. Idem. p. 234.

٥١) BLOOM, M., & WINTER, C. (2015). How a Woman Joins ISIS. The Daily Beast. Retrieved January 29, 2016, from http://www.thedailybeast.com/articles/2015/12/06/how-awoman-joins-isis.html

٥٢) KHOSROKHAVAR. F. (1995). Idem. p. 424

أولاد[٥٣]. مصادر أخرى قدرت المبلغ بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار (TRAC) وهو، على الرغم من هذا الفارق، يبقى مبلغًا مهمًا في ظل الظروف الجارية في سوريا.

والظروف الاقتصادية الصعبة كانت السبب وراء انضمام دعاء، العضو السابق في كتيبة الخنساء، وجهاز الحسبة النسائي لتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة، لتنظيم الدولة. فعائلة دعاء متواضعة جدًا من الناحية الاقتصادية، ووالدها المزارع كان مثقلًا بالضرائب. انضمت هي للتنظيم لكي تحسن ظروف حياتها وحياة أهلها الذين كانوا بحاجة ماسة للنقود. عندما تزوجت دعاء من مقاتل سعودي ثري في تنظيم الدولة، يدعى أبو سهيل الجزراوي، قدم الاخير لأهلها مبلغ ٢٥٠٠ دولار كمهر لها. فبالإضافة إلى الراتب الشهري والتسهيلات التي يقدمها تنظيم الدولة لمقاتليه وأتباعه، فإن الانضمام لتنظيم الدولة قد سمح لدعاء وكثيرات غيرها بالعيش في شقق فسيحة، مع خادم كان يترك سلات من اللحم والغذاء كل صباح عند بابها[٥٤]. استنادًا إلى «الرقة تذبح بصمت»، هناك ٢٧٨ حالة من النساء المحليات ممن تزوجن من مقاتلين في تنظيم الدولة بسبب أن عائلاتهن كانت بحاجة إلى نقود المهر التي يمكن أن تصل في بعض الحالات إلى ٤٠٠٠ دولارًا[٥٥].

يوفر تنظيم الدولة الراحة المالية كطريقة لاجتذاب المقاتلين والحفاظ على ولائهم. اذ توضح امرأة كانت قد هربت من مناطق سيطرة تنظيم الدولة: «إذا كنت عضوًا في تنظيم الدولة، فإنهم يعطونك الغاز والبترول والخبز (...) من الأفضل أن تأخذ الأشياء التي يقدمونها على أن تموت من الجوع، هذه هي الطريقة التي يرغمون بها الناس على تأييدهم»[٥٦].

(٥٣ AL RAQAWI, A. (2015). Raqqa is Being Slaughtered Silently. Retr-ieved January 29, 2016, from http://www.raqqa-sl.com/?p=1117

(٥٤ MOAVENI, A. Ibid.

(٥٥ WATERLOW, L. (2015). 'Stripped of Our Freedoms, Banned from Working and Ordered to Cover Up From Head to Toe': Woman Reveals What Life is REALLY Under the Islamic State Regime. Daily Mail. Retrieved January 29, 2016, from http://www.dailymail.co.uk /femail/article-3050182/Woman-reveals-life-REALLY-Islamic-State-regime.html

(٥٦ WATERLOW, L. Ibid.

٢. الانضمام التدريجي عن طريق المشاركة السلبية

الظروف الاقتصادية الصعبة والمعدلات العالية للفقر هي عوامل تقود السكان المحليين، رجالًا ونساءً على السواء، إلى الانضمام إلى تنظيم الدولة، وتقودهم لأن يصبحوا جزءًا منه، حتى وأن لم يسعوا قصدا إلى ذلك. اذ يأتي انضمامهم إلى تنظيم الدولة بالتدريج، ودون ادراك او وعي كامل بمستوى مشاركتهم التي تتعمق داخل التنظيم مع الوقت. تبدأ هذه العملية عادة بخدمات صغيرة يطلبها التنظيم من هؤلاء الأفراد، ينفذونها كطريقة لكسب بعض المال. هذه الخدمات لا تتضمن عادة قدرًا كبيرًا من الخطورة (يكمن الخطر في العادة في مخالفة الفعل المطلوب للقانون). فالعملية على هذا المستوى تبدأ «باختبارات» صغيرة متعددة تقود فيا بعد إلى مهمات على قدر أكبر من الأهمية. هذه الخطوات تكون في العادة سلمّية. فعلى سبيل المثال، يطلب من النساء أن يطهين الطعام للمقاتلين وأن يخطن ثيابهم وأن يمرّضنهم وأن يراقبن نشاطات قوات الأمن وأن يتجسسن على السلوك غير الإسلامي للجارات والنساء الأخريات وأن يقمن بإيصال شحنة وما إلى ذلك. تدريجيًا، تحول هذه الخدمات الصغيرة النساء إلى متواطئات مع المجموعة الجهادية. وكلما قامت المرأة بأعمال أكثر لصالح المجموعة كلما باتت أكثر تورطًا وطواعية وكلما اصبحت قدرتها على أن ترفض القيام بمهمات أكبر أصعب. في النهاية، يتصاعد الضغط من أجل الانضمام، ويصبح الانشقاق أكثر خطورة وكلفة (يتم تهديدها بالموت أو بالانتقام من أسرتها)، وبذلك تكون الدائرة قد اكتملت، ففي النهاية ليست هناك إمكانية للانسحاب، والنساء يتركن أمام خيار وحيد، وهو: الالتحاق بالمجموعة بشكل صريح.

عملية التحول إلى التطرف في هذه الحالة تدريجية وتتضمن عدة خطوات صغيرة[٥٧]. وفي دراسته عن ظاهرة «صيف الحرية»، يبين دوغ ماك آدم[٥٨]

---

(٥٧) McCAULEY C., MOSKALENKO S. (2008). Mechanisms of political Radicalization: Pathways toward Terrorism, Vol. 20, n° 3. p. 415-433.

(٥٨) MCADAM D. (1986). "Recruitment to High-Risk Activism: The case of Freedom Summer," *The American Journal of Sociology*, Vol. 92, n° 1, juillet. p. 69-70.

أن تلك الخطوات الصغيرة التي يتم القيام بها أثناء فترة «النشاط السياسي منخفض الخطورة» هي التي تقود في النهاية إلى «النشاط السياسي عالي الخطورة»، وهذا ما يدعوه بيكر «بالالتزام بسبب غياب البدائل»[٥٩]:

> «ينشأ ذلك من خلال سلسلة من أفعال ليس أي منها مهمًا، ولكنها، عندما تؤخذ بمجملها، تشكل بالنسبة للفاعل سلسلة من الرهانات الجانبية على درجة من الأهمية، حيث يجد نفسه غير راغب في خسارتها. كل واحد من هذه الأفعال في سلسلة من هذا النوع، هو، إذا صح التعبير، لبنة صغيرة في جدار يكبر في نهاية الأمر إلى درجة من العلوّ بحيث أنه لم يعد من الممكن للشخص أن يقفز فوقه.»[٦٠]

المثال التالي عن امرأة سورية انضمت إلى تنظيم الدولة بعد عدة مراحل هو مثال توضيحي على هذه الظاهرة. فتشرح أوس، المنشقة عن كتيبة الخنساء في الرقة، أن التنازل الأول الذي قامت به هو أنها فكرت في عرض الزواج الذي تلقته من أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. فبعد ان قبلت أن تتزوج منه وأن تؤيده في قضيته، اصبحت داعمة للتنظيم وبدأت بالتفكير بأن تكون أكثر «التزامًا» بالقضية، عندها قررت أن تلتحق بالكتيبة النسائية الخنساء المسؤولة عن تطبيق الضوابط الأخلاقية. وسرعان ما عاقبت النساء، حتى جاراتها وصديقاتها السابقات، على عدم احترامهن قواعد اللباس التي أعلن عنها تنظيم الدولة في شوارع الرقة. بعد ذلك شاركت ايضا في تجنيد النساء الأجنبيات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعية، وفي النهاية، كانت أوس الشخص الذي يلتقطهن المهاجرات من الحدود ويرعى عبورهن نحو الدولة[٦١].

---

(٥٩) BECKER H. (2006). «Notes sur le concept d'engagement», *Tracés*, n° 11. p. 188.

(٦٠) Ibid.

(٦١) ABED SHERAD, S. (2015). YouTube video. Retrieved February 2, 2016, from https://www.youtube.com/ watch?v=8mHzRYLO6Wc

٣. المشاركة لدرء العنف غير المميز والتعطّش للحماية وللثأر

عندما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية، لم تترك تكتيكات «العنف من دون تمييز» والتي استخدموها ضد أي شخص يعارضهم، الكثير من الخيارات أم السكان المحليين. فمن استطاع من السكان المحليين مغادرة المنطقة غادرها، متى سنحت له الفرصة، ولكن الكثيرين ممن خضعوا لحكم الدولة انضموا للدولة الاسلامية كاستجابة سلبية اي عندما رأوا أن أناسًا آخرين قد انضموا، واعتقادا منهم أن الانضمام هو الشيء الصحيح او الوحيد الذي ينبغي فعله. انضم آخرون للتنظيم كتكتيك نجاة بسبب الخوف على حياتهم. وكما بينت المرأتان المنشقتان عن كتيبة الخنساء في الرقة، دعاء وأوس، فإنه عندما بسطت الدولة الإسلامية كامل سيطرتها على الرقة، قام التنظيم باعتقال الخارجين عن طاعته وتعذيبهم أو قتلهم. من أجل أن ينجو الناس بأنفسهم، كان عليهم إما أن يهربوا، أو أن يؤيدوا التنظيم ويصبحوا مشاركين فيه[٦٢]. حالة حنان هي مثال اخر على ذلك. اذ كان على حنان أن تتزوج رئيس شرطة الشريعة في تنظيم الدولة، المدعو أبو محمد العراقي، في مقابل الابقاء على حياة والدها. تقول وهي تصف زيارتها لمقر القيادة:

> «بعد قليل جاءت أمي وقالت لي، سوف يفرجون عنه إذا تزوجتِ رئيس شرطة الشريعة، واسمه أبو محمد العراقي. حياة أبي مقابل قبولي للزواج. لم يكن لدينا غير أبي؛ لذلك كان عليّ أن أقبل»[٦٣].

واسهم اعتبار السلطات المحلية واللاعبين الدوليين للرقة وسكانها كمنطقة إرهابية بمنع السكان من النأي بأنفسهم عن تنظيم الدولة، خصوصًا عندما لجأ هؤلاء اللاعبين إلى القصف الجوي للمدينة بدون تمييز، مخلفين الكثير من القتلى المدنيين، وصارفين النظر عنهم كأضرار جانبية في الصراع الأكبر

(٦٢ MOAVENI, A. (2015). Ibid.

(٦٣ DAMON, A., & TUYSUZ, G. (2015). Syrian Woman: I Had to Marry an ISIS Police Chief to Save My Father's Life. Retrieved February 2, 2016, from http://edition.cnn.com /2015/02/04/middleeast/syria-isis-bride/

ضد تنظيم الدولة. إن هذا التصنيف المعمَم والتجاهل للسكان ادى إلى ايجاد آلية تمكين ذاتي عند المنضمين والمنضمات للتنظيم. فالعنف بدون تمييز ضد قرى بأكملها من قبل النظام السوري كان ذو نتائج عكسية، فقد نزع أية ولاءات وأية ثقة بالسلطات، وخلق على العكس رغبة بالحماية من قبل التنظيم وتعطشًا للثأر[٦٤][٦٥].

انضمت العديد من النساء إلى الدولة الإسلامية أو غيرها من التنظيمات الجهادية لأنهن اعتبرنها حماية لهن بالدرجة الاولى، وكعلاج للظلم والإذلال الذي تعرضن له من قبل قوات الأمن الحكومية. هذا الوضع بات يعرف بمجموعة الحوافز الأربعة: الثأر، واسترداد الكرامة، والاحترام، والقرابة (بالإنكليزية: The four Rs: Revenge, Redemption, Respect, Relationship) والتي شكلت حوافز شخصية قوية لانضمامهن للمجموعات الجهادية[٦٦]. فحتى لو لم تكن هؤلاء النساء متفقات مع أيديولوجيا المجموعة، فإنهن يصطففن مع المجموعة بهدف تصحيح الأذى الذي كنّ ضحية له أو كان ضحيته أحد أقاربهن أو

---

٦٤) KALYVAS Stathis, *The logic of violence in Civil War*, New York: Cambridge University Press, 2006, p. 152.

٦٥) خلال العشرية السوداء في الجزائر (١٩٩١–٢٠٠١) استخدمت الجماعة الإسلامية المسلحة قصصًا حقيقية أو متصورة عن الاغتصاب والانتهاكات الجنسية في دعايتها مما ساعد بشكل كبير في عملية خلق جماعة ممن ينطبق عليهم وصف «الآخرين». فأصبح الجيش «الآخر الشيطاني» هو العدو الذي ينبغي إبادته. في بعض القرى في الجزائر، حتى النساء اللواتي لم يتعرضن للاغتصاب أو العنف الجنسي، التحقن وأيدن التنظيم الجهادي من أجل الحماية. القصص الحقيقية عن الاغتصاب والإهانة والتعذيب التي كن يسمعنها من القرويات الأخريات اللواتي تعرضن لها، كانت كافية لكي تجذبهن إلى المجموعة. الشعور بانعدام الحيلة في مواجهة قوى الأمن جعلتهن ينشدن الحماية والثأر مع المتمردين. واقع مشابه حصل مؤخرًا في العراق، فقد استخدم المتمردون الاعتداء الذي وقع على عبير الجنابي ابنة الأربعة عشر ربيعًا، والتي اغتصبت وقتلت من قبل قوات التحالف الأميركية، لكي يعبئوا الناس ضد قوات التحالف. إنها نفس الديناميات التي عملت وما زالت تعمل في أماكن مختلفة مثل فلسطين وسريلانكا. على سبيل المثال، انضمت العديد من النساء إلى تنظيم نمور تحرير تاميل عيلام من أجل أن يحمين أنفسهن من عنف الجيش السريلانكي

٦٦) Bloom. Idem: 95

أحبائهن. حمل السلاح اذا يمكنهن من أن يبادرن، وأن يأخذن بالثأر، والأكثر أهمية، أن يحمين نفسهن وعائلاتهن وأن يتوقفن عن أن يكن عرضة لاعتداءات محتملة أو أكيدة مثل الاغتصاب. وفي مجتمع تقليدي مثل المجتمع السوري أو العراقي حيث صرامة المعايير الجندرية وحيث يتم تقديس العذرية، يعتبر الاغتصاب رمز العار المطلق. الاغتصاب اذا ليس مجرد صدمة للضحية فحسب، بل لعائلتها أيضا، لأن شرف الأسرة يرتبط ارتباطا وثيقا بعذرية المرأة.

وفي دراسته عن النساء التفجيريات الانتحاريات، أظهرت دراسة علي (٢٠٠٥)[٦٧] كيف أن الرغبة بالانتقام تشكل عاملا تحفيزيا قويا. فلاحظ أن لمهاجمات القاعدة من النساء جميعًا أقارب أو معارف كانوا جزءًا من التنظيم أو قضوا في حرب العراق، كما وترجع أصولهن إلى مناطق كانت قد دمرت بشدة بسبب الحرب. فالعنف المتواصل والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي الراكد في حياتهن، بالارتباط مع إحساس عميق بالظلم والغضب واليأس والثأر، كلها عوامل تقود منفردة او مجتمعة العديد من النساء إلى توجيه استيائهن نحو العنف، فهو الطريق الاقرب إلى تجاوز الاستسلام ولان يصبحن فاعلات في التغيير المرغوب، وبالطبع إلى تسكين صدمتهن.

الخلاصة

نخلص من التحليل المقدم هنا الى ان التحول نحو التطرف والانضمام الى مجموعات جهادية بالنسبة للنساء الشابات هي ظاهرة معقدة ومتعددة الوجوه تتضمن مزيجًا من الخيارات الفردية التي تتخذها النساء، والعلاقات الاجتماعية التي تربطهن بالمجاهدين الذكور، والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع بهن نحو المشاركة. في الغالب يتم تعبئة النساء في مجموعات جهادية كتنظيم الدولة كاستراتيجية اكثر قدرة على تحقيق الاهداف ولغايات براغماتية، فيمكن للنساء أن يصلن بسهولة أكبر إلى الأهداف، والاختلاط بسهولة أكبر مع السكان المستهدفين بسبب انهن يشكلن شبهة

(٦٧ Ali. F. (2005). Muslim Female Fighters: An Emerging Trend, Terrorism Monitor Volume: 3 Issue: 21. https://jamestown.org/program/muslim-female-fighters-an-emerging-trend/

اقلَ من تلك التي يمكن ان يحدثها الذكور. ولكن الحقيقة المهمة الاخرى بخصوص مشاركة النساء هي أن المجموعات الجهادية ذاتها باتت تدرك بأن استراتيجياتها ستنجح اكثر كون النساء هن ايضا متلهفات للالتحاق بهم ويبدين استعداداً ورغبة في ممارسة العنف.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم تعبئة النساء مزايا متعددة للتنظيم حيث إن لمشاركتهن تأثير عاطفي أكبر على الجمهور المستهدف وهي بذلك تؤمنَ للمجموعة حملة علاقات عامة مجانية وفعالة. وبالفعل، «تتلقى الهجمات بواسطة النساء ثمانية أضعاف التغطية الإعلامية التي تتلقاها الهجمات بواسطة الرجال»[٦٨]. وبالإضافة إلى تحقيق الأهداف الدعائية، ترسل المجموعة رسالة قوية إلى الأتباع والأعداء. مفاد رسالة الأعداء هي أن «قضيتنا كبيرة لدرجة أنه حتى النساء يشاركن فيها، وإننا سنستعمل كل ما يلزم (بما فيه نساءنا) لكي ندمركم». والرسالة ايضا موجهة لمجتمع الذكور من اتباعها الحاليين والمحتملين فيها اشعار بالعار عن طريق التلميح «بأنكم لستم قادرين حتى على أداء المهمة، ولذلك نحن نرسل نساءنا للقيام بها عنكم». اشراك النساء ضمن هذا الاطار يعمل على تهييج مشاعر الرجال عن طريق اللعب على وتر رجولتهم وإحساسهم بالذكورة. من أجل كل هذه الأسباب، فإنه من المحتمل جدًا أن نرى تعبئة أكثر للنساء وربما حتى الأطفال في المجموعات الجهادية في المستقبل.

المصادر والمراجع

ABED SHERAD, S. (2015). YouTube video. Retrieved February 2, 2016, from https://www.youtube.com/ watch?v=8mHzRYLO6Wc

AL BAWABA (2014). Retrieved February 1, 2016, from www.albawaba.com

AL RAQAWI, A. (2015). Raqqa is Being Slaughtered Silently. Retrieved January 29, 2016, from http://www.raqqa-sl.com/?p=1117

(٦٨) BLOOM, M., & WINTER, C. (2015). How a Woman Joins ISIS. The Daily Beast. Retrieved January 29, 2016, from http://www.thedailybeast.com/articles/2015/12/06/how-awoman-joins-isis.html

Ali, Farhana, Muslim Female Fighters: An Emerging Trend, Terrorism Monitor Volume: 3 Issue: 21, 2005. https://jamestown.org/program/muslim-female-fighters-an-emerging-trend/

ASSAWSANA(2013). Retrieved February 1, 2016, from https://www.assawsana.com/ portal/pages.php?newsid=161424

BECKER Howard, «Notes sur le concept d'engagement», *Tracés*, n° 11, 2006, p. 188

BERLIN, I. (1990). Le bois tordu de l'humanité. Romantisme, nationalisme et totalitarisme. Paris: Albin Michel.

BLOOM, M., & WINTER, C. (2015). How a Woman Joins ISIS. The Daily Beast. Retrieved January 29, 2016, from http://www.thedailybeast.com/articles/2015/12/06/how-awoman-joins-isis.html

CBS NEWS (2015). Denver Woman Who Tried to Join ISIS Sentenced to Prison. Retrieved February 1, 2016, from http://www.cbsnews.com/news/denver-woman-whotried-to-join-isis-sentenced-to-prison/

DABIQ ISSUE 1 (2014a). The Return of the Khilafah. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarionproject.org/files/09-2014/isis-isil-islamic-state-magazine-Issue-1-thereturn-of-khilafah.pdf

DABIQ ISSUE 7 (2014b). From Hypocrisy to Apostasy – The Extinction of the Grayzone. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarionproject.org/files/islamicstate/islamic-state-dabiq-magazine-issue-7-from-hypocrisy-to-apostasy.pdf

DABIQ ISSUE 8 (2015a). Shari'ah Alone Will Rule Africa. Retrieved January 25, 2016, from http://media.clarionproject.org/files/islamic-state/isis-isil-islamic-state-magazineissue+8-sharia-alone-will-rule-africa.pdf

DAMON, A., & TUYSUZ, G. (2015). Syrian Woman: I Had to Marry an ISIS Police Chief to Save My Father's Life. Retrieved February 2, 2016, from http://edition.cnn.com /2015/02/04/middleeast/syria-isis-bride/

DELLA PORTA D., DIANI M, *Social Movements: An Introduction*, Massachusetts: Wiley-Blackwell, 2006, p. 115-119.

DELLA PORTA Donatella*, Social Movements, Political Violence, and the State: A Comparative Analysis of Italy and Germany*, New York: Cambridge university Press, 1995, 270 p.

DETTMER, J.(2014). The Bride of ISIS Revealed. The Daily Beast. Retrieved February 1, 2016, from http://www.thedailybeast .com/articles/2014/09/03/the-bride-of-isisrevealed.html

DORRONSORO G., GROJEAN O, «Engagement militant et phénomènes de radicalisation chez les Kurdes de Turquie», *European Journal of Turkish Studies* [en ligne], 2004, p. 13. Disponible sur: http://www.ejts.org/document198.html.

HALL, E. (2014). Inside The Chilling Online World of the Women of ISIS. BuzzFeed. Retrieved February 1, 2016, from http://www.buzzfeed.com/ellievhall/inside-the-onlineworld-of-the-women-of-isis#.gmVg6oGEa

KALYVAS Stathis, *The logic of violence in Civil War*, New York: Cambridge University Press, 2006, p. 152.

KAREN Jacques and Paul J. Taylor (2009). Female Terrorism: A Review, *Terrorism and Political Violence*, Vol. 21, no. 3, p. 499-515.

KHOSROKHAVAR Farhad, *L'islamisme et la mort. Le martyr révolutionnaire en Iran*, Paris : L'Harmattan, 1995, 424

MCADAM Doug, «Recruitment to High-Risk Activism: The case of Freedom Summer», *The American Journal of Sociology*, Vol. 92, n° 1, juillet 1986, p. 69-70.

McCAULEY C., MOSKALENKO S, «Mechanisms of political Radicalization: Pathways Toward Terrorism», Vol. 20, n° 3, 2008, p. 415-433.

MOAVENI, A. (2015). ISIS Women and Enforcers in Syria Recount Collaboration, Anguish and Escape. The New York Times. Retrieved February 1, 2016, from http://www.nytimes.com/2015/11/22/world/middleeast/isis-wives-and-enforcers-insyria-recount-collaboration-anguish-and-escape.html?_r=0

MOUSSAOUI Abderrahmane*, De la violence en Algérie. Les lois du chaos*, Arles : Actes Sud, 2006, 234

NASSER, R., MEHCHI, Z., & ISMA, K. A. (2013). Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis. Syrian Center for Policy Research. Retrieved February 1, 2016, from http://scpr-syria.org/att/1360464324_Tf75J.pdf

NY DAILY NEWS (2015). Female Suicide Bomber in Paris is Latest Woman Used in Attacks by Radical Groups Over the Years. Retrieved February 27, 2016, from http://www.nydailynews.com/news/world/female-suicide-bombers-years-article1.2440357.

PAVLOWSKY Agnès, *Hamas ou le miroir des frustrations palestiniennes*, Paris: L'Harmattan, 2000, 223p.

PETROU, M. (2015). What's Driving Teen Girls to Jihad?. Maclean's. Retrieved February 27, 2016, from http://www.macleans.ca/ society/teen-girl-jihadists/

PROSS, Christian. 2006. 'Burnout, Vicarious Traumatization and Its Prevention. What Is Burnout, What Is Vicarious Traumatization?', *Torture* 16(1), 19-. Available online: **http://www.irct.org/files/filer/torturejournal/16_1_2006/page_1-9.pdf**, accessed December 11th, 2016.

ROBERTS, N. (2014). The Life of a Jihadi Wife: Why One Canadian Woman Joined ISIS's Islamic State. CBC News. Retrieved January 29, 2016, from http://www.cbc.ca/news /world/the-life-of-a-jihadi-wife-why-one-canadian-woman-joined-isis-s-islamic-state-1.26 96385.

SAGEMAN Marc, *Understanding Terror Networks,* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004, 220 p.

SALTMAN, E., & SMITH, M. (2015). 'Til Martyrdom Do Us Part'. Gender and the ISIS Phenomenon. Institute for Strategic Dialogue. Retrieved January 27, 2016, from http://www.strategicdialogue.org/Till_Martyrdom_Do_Us_Part_Gender_and_the_ISIS_ Phenomenon.pdf

SHAMS. Twitter screenshots.

SMITH-SPARK, L. (2015). UK Girls' List for Syria Trip: Makeup, Bras, Epilator. CNN. Retrieved February 1, 2016, from http://edition.cnn.com/2015/03/10/europe/uk-missinggirls-syria/index.html

SPECKHARD A., AHKMEDOVA K, «The Making of a Martyr: Chechen Suicide Terrorism», *Studies in Conflict & Terrorism*, n° 29, 2006, p. 429-492.

STYLES, R. (2015). 'The Devil Took Her Away': Heartbroken Mother of British Jihadi Bride Khadijah Dare Uses First Ever TV Interview to Beg Her Daughter to Come Home. Mail Online. The Daily Mail. Retrieved January 29, 2016, from http://www.dailymail.co.uk/ femail/article-3030324/The-devil-took-away-Heartbroken-mother-British-jihadi-brideKhadijah-Dare-uses-TV-interview-beg-daughter-come-home.html#ixzz3xchVpRP

WASMUND Klaus, The Political Socialization of West German Terrorists«, in: MERKL Peter, *Political Violence and Terror, Motifs and Motivations*, Los Angeles: University of California Press, 1986, p. 191- 228.

WATERLOW, L. (2015). 'Stripped of Our Freedoms, Banned from Working and Ordered to Cover Up From Head to Toe':

Woman Reveals What Life is REALLY Under the Islamic State Regime. Daily Mail. Retrieved January 29, 2016, from http://www.dailymail.co.uk /femail/article-3050182/Woman-reveals-life-REALLY-Islamic-State-regime.html

الخاتمة

بينما يهدأ غبار الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في اواخر عام ٢٠١٠، فإن تحولات مهمة باتت تشكّل العالم العربي اليوم. فبعض البلدان اضحت أحسن حالًا بالمقارنة مع ظروفها السياسية ما قبل الاحتجاجات، فيما اتجه الوضع في البعض الآخر نحو الاسوأ. اليوم، تعد الحروب الأهلية والحروب بالوكالة والنزاعات المستمرة والإرهاب وغياب الاستقرار السياسي والقيود على الحريات المدنية والسياسية السمات العامة للعديد من البلدان العربية.

وبالنسبة للمساواة الجندرية، فإن الوضع لايزال –كما كان قبل الانتفاضات– معقدا جدا. فما تزال الفجوة في المساواة الجندرية واسعة برغم كل الجهود الحثيثة التي بذلتها الناشطات النسائيات في المنطقة قبل الانتفاضات، واثنائها، وبعدها، سعيا لردم فجوة العدالة وتحقيقا للمساواة. فيضع التقرير العالمي للفجوة الجندرية –الصادر في عام ٢٠١٦[١]– العالم العربي

---

١) Leopold, T. A., V. Ratcheva, and S. Zahidi. "The global gender gap report 2016." In World Economic Forum. 2016: *www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf*

في أسفل سلم العالم مع معدل فجوة تصل إلى ٣٩٪. هذه النسبة المئوية للفجوة هي أعلى فقط مما هي عليه في جنوب آسيا حيث تصل إلى ٣٣٪، ومما هي عليه في أفريقيا حيث تصل إلى ٣٢٪، وذلك على الرغم من الفروق الشاسعة بين هذه المناطق والمنطقة العربية من حيث مستويات التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من عمومية هذه النسب، وهي اشكالية مهمة، الا ان هذه الارقام تحمل دلالات مهمة مفادها ان تحقيق العدالة في المنطقة العربية طريق طويل.

وبالفعل فإن احد اهم الحقائق التي يؤكدها هذا المؤلَف هي أن الصراع من أجل العدالة الجندرية لم ولن يتوقف عند جعل الأنظمة السياسية العربية ديمقراطية منفتحة، مع أن انفتاح السياسة خطوة أساس باتجاه التحرير. النضال من أجل العدالة الجندرية وحسب التحليلات المقدمة في هذه الكتاب يتطلب ايضا تحولات موازية اجتماعية-ثقافية واقتصادية أكثر عمقًا، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

التحديات التي تواجه هدف تحرير المرأة العربية بالغة وتتعاظم، إذ ما يزال علينا أن نواجه نظام أبويا سلطويا تقليديا يتمركز في مؤسستيَ العائلة والدين، كما لايزال علينا مواجهة الأشكال الأحدث للتسلط الذكوري والتمييز الممنهج على أساس الجنس والتي تتخذ أشكالًا بنيوية وقانونية وسياسية اكثر حداثة.

فبالاضافة الى التمييز على أساس الجنس والنظام الأبوي السلطوي في الاسرة والمؤسسة الدينية، فإن التحديات التي تواجه المرأة العربية تتضمن أيضًا انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة. فاليوم مثلا تنضم النساء السوريات والعراقيات واليمنيات إلى جموع النساء الفلسطينيات من حيث الحاجة الى الجمع بين تحررهن كنساء ونضالهن من أجل التحرر الوطني وانهاء النزاع وتحقيق الامن والاستقرار. وتتقاسم النساء في تلك البلدان أيضًا ظروف حياة مرعبة، تتضمن: العيش في مخيمات اللجوء وافتقار الوصول إلى الموارد الأساسية وغياب الحمايات القانونية والاجتماعية والمالية، والتمييز والعنف على أساس الجنس. الشهادات الحية والتقارير الدولية توثق نضال هؤلاء النسوة وبشكل يومي[٢].

٢) تم توثيق تجارب النساء السوريات في التقرير التالي: النساء، الأمم المتحدة. «تقدير مشترك: العنف على أساس الجنس وحماية الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن، مع التركيز على الزواج المبكر». "Inter-Agency Assessment: Gender-Based Violence and Child Protection Among Syrian Refugees in Jordan, With a

ويشكل عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية جبهة أخرى للنضال. فمشاركة النساء الاقتصادية في المنطقة العربية ما تزال منخفضة مقارنة مع المناطق الأخرى من العالم[٣]. فوفقا لتقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ٢٠١٧ تقدر نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ٢١,٢ في المائة، مقارنة بحوالي ٤٠ في المائة في أجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، ترتفع مستويات التعليم بين الشابات. يشكل هذا الواقع مفارقة اطلق عليها البنك الدولي «المفارقة الجندرية» بالاشارة الى المعدلات المرتفعة لتعليم النساء مقارنة مع مشاركتهن الاقتصادية التي بقيت في الغالب ضعيفة[٤]. بالطبع يعيد البنك الدولي هذه المفارقة الى الثقافة الجندرية التقليدية التي تعيق من حركة النساء ومن حرية العمل والى القيمة المضاعفة المضفاة على الادوار التقليدية للنساء داخل الاسرة. ولكن هذه الفهم لا يعكس حقيقة الامر عندما يتعلق الامر بعمل المرأة العربية. فالمشاركة الاقتصادية المحدودة للنساء في

Focus on Early Marriage." (2013). انظر أيضًا، ربى العكاش وكارين بوزوال: «الاستماع إلى أصوات النساء السوريات اللاجئات في الأردن: إثنوغرافيات النزوح وحط الرحال» Al Akash, Ruba, and Karen Boswall. "Listening to the voices of Syrian women refugees in Jordan: Ethnographies of Displacement and Emplacement." (2015). وتشارلز ولورين وكايت دينان. «اللاجئون السوريون واللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان: محنة النساء والأطفال». المنشور في مجلة دراسات المرأة العالمية And, Charles, Lorraine, and Kate Denman. "Syrian and Palestinian Syrian refugees in Lebanon: The plight of women and children." *Journal of International Women's Studies* 14, no. 5 (2013): 96.

٣) ورد ذلك في تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة في دول مختارة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. OECD (2017), *Women's Economic Empowerment in Selected MENA Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264279322-en.

٤) Mustapha Kamel Nabli; Chamlou, Nadereh. 2004. *Gender and development in the Middle East and North Africa: women in the public sphere (Arabic)*. MENA development report. Washington, DC: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/914111468050943080/Gender-and-development-in-the-Middle-East-and-North-Africa-women-in-the-public-sphere

العالم العربي ليست ناتجة فقط عن الحاجز الثقافي كما يعتقد. ففي الأردن، على سبيل المثال، ينظر الى الافتقار إلى شبكة نقل فعالة وخدمات رعاية الأطفال كعوامل رئيسية تمنع النساء من المشاركة الفعالة في سوق العمل[٥]. بالاضافة الى ذلك لا تنمو الاقتصادات في معظم الدول العربية بطريقة تقدم فرص عمل تناسب الأعداد المتزايدة من النساء الماهرات المتخرجات من الجامعات كل سنة.

ويحتل العنف ضد المرأة بأشكاله جبهة اخرى للنضال. وعلى هذا المستوى يبقى العنف المنزلي الأكثر شيوعًا والأقل تبليغًا عنه. فتقدر منظمة الامم المتحدة للمرأة ان ما نسبته ٣٧٪ من النساء العربيات قد تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن. وهناك مؤشرات على أن النسبة قد تكون أعلى اذا ما اخذنا بعين الاعتبار العنف غير المبلغ عنه. وحالة المرأة السودانية المتهمة بقتل زوجها بعد أن أرغمها بالقوة على ممارسة الجنس تقول الكثير عن العنف غير المبلغ عنه والاغتصاب الزوجي الذي يحدث في كل العالم العربي. بالاضافة الى ذلك تشكل النساء العربيات ما نسبته ١٤٪ من اصل ٧٠٠ مليون امرأة على قيد الحياة اليوم تزوجن تحت سن ١٨ سنة[٦]. وتشكل جرائم القتل بدافع الشرف وزواج الاغتصاب (الحماية القانونية للمغتصبين إذا وافقوا على الزواج من ضحاياهم) مشاكل مرعبة على الرغم من الحملات المهمة التي ظهرت في المغرب والأردن ولبنان للمطالبة بإلغاء الحمايات القانونية للمغتصبين. هذه الحمايات التشريعية متضمنة في مواد قانونية كانت وحتى وقت قريب تطبق في اكثر من دولة. مؤخرا، قام المغرب بإلغاء الثغرة التشريعية المتمثلة بزواج الاغتصاب عام ٢٠١٤، وكذا فعل الأردن عام ٢٠١٧. ويبقى زواج الفتيات احدى المشكلات الرئيسة عند النساء اللاجئات[٧]. ففي الاردن[٨] وفي عام

٥) Miles, Rebecca. "Employment and unemployment in Jordan: The importance of the gender system." World Development 30, no. 3 (2002): 413-427.

٦) المصدر السابق.

٧) UNICEF, A Study on Early Marriage in Jordan, 2014 https://www.unicef.org/media/files/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014-email.pdf :

٨) حسب منظمة فتيات ولسن عرائس، فإن ما نسبته ٤١٪ من النساء السوريات المهجّرات بين الاعمار ٢٠–٢٤ عاما تزوجن قبل سن ١٨. يمكن مراجعة هذه الارقام من خلال الرابط التالي:

٢٠١١، تضمنت ما نسبته ١٢٪ من الزيجات المسجلة لاجئات سوريات تحت سن ١٨. هذا المعدل ارتفع إلى ١٨٪ في عام ٢٠١٢، والى ٢٥٪ عام ٢٠١٣، وإلى ٣٢٪ في أوائل عام ٢٠١٤[٩].

في الفترة التي تم فيها جمع هذا الكتاب، جرت هناك تغيرات مهمة وإيجابية في عدة بلدان بما فيها منطقة الخليج العربي، حيث تحصلت النساء على مجموعة مهمة من الحقوق، حتى لو كانت عملية منح هذه الحقوق موضع تساؤل. ففي الوقت الذي منحت فيه المرأة السعودية حق القيادة بقرار اميري، زجت الناشطات الائي طالبن بهذا الحق منذ عقود في السجن. الدرس الاهم لهذا التغيير مفاده ان الدولة التسلطية في العالم العربي لا تزال هي الامر الناهي فيما يتصل بمنح النساء حقوقهن. بوادر الامل على اية حال تبدو قادمة من تونس، البلد الذي انطلقت منه شرارة الاحتجاجات الشعبية عبر العالم العربي، حيث ألغت التغييرات الأخيرة التمييز في الميراث مما قلص فجوة العدالة الجندرية وجعل جَسرها أهون. ولكن الإنجاز الأكبر في تونس كان اعتبار المثلية الجنسية فعلًا غير جرمي. فتحرير الجنساوية من قبضة القانون النابض بالعرف لاتزال جبهة محرمة تخشى ان تقودها العديد من المنظمات الحقوقية في العالم العربي.

https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/ وبالنظر إلى أن العديد من الزيجات لا يتم تسجيلها، فإن هذه الأرقام قد تكون، في الواقع، أعلى كثيرًا. من المرجح أن الفتيات المهجرات داخل سوريا يواجهن مشكلات مثيلة. ولكن هناك حاليًا كمية محدودة من المعلومات عن الوضع داخل سوريا.

٩) Save the Children, Too Young To Wed, The growing problem of child marriage among Syrian girls in Jordan, 2014.

تمّ إخراج هذا الكتاب
في مؤسسة درغام، بيروت
كانون الثاني ٢٠١٩
لحساب «منشورات الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية»